وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945- قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر- علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:

الدكتورباهي موسى

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	1
المحور الاول: مدخل لعلم التصنيف وأهميته الاقتصادية	4
أولا: معنى كلمة التصنيف the word *classification*	5
ثانيا: جذور علم التصنيف	10
ثالثاً: الخواص الفلسفية للتصنيف"*Philosophies Of Classification*"	12
رابعاً: نظريات التصنيف	13
خامسا: أهمية التصنيف والغرض منه في العلوم الاجتماعية والاقتصادية	15
المحور الثاني: ماهية التصنيف الاقتصادي الدولي	18
أولا: الحاجة للتصنيف	19
ثانيا: مفهوم التصنيف الاقتصادي economic taxonomy	21
ثالثاً: أهمية وأهداف التصنيف الاقتصادي	22
رابعاً: لماذا يعد تصنيف البلدان عملية ديناميكية؟	22
المحور الثالث: منظمات ومؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي	24
أولا: صندوق النقد الدولي IMF	24
ثانيا: مجموعة البنك الدولي WB / البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD	28
ثالثا: منظمة التجارة العالمية WTO الغات GATT سابقا	31
رابعاً: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP	34
خامساً: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الإونكتاد UNCTAD	35
سادسا: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD	35
المحور الرابع: التقارير العالمية والتصنيفات الاقتصادية الدولية	38
أولا: تعريف التقارير الاقتصادية وأهميتها	38
ثانياً: أبرز التقارير الاقتصادية العالمية	41
المحور الخامس: مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي	50

أولا: تعريف المؤشرات الاقتصادية وأهميتها	51
ثانيا: أنواع مؤشرات التصنيف الدولي	52
ثالثاً: مميزات وخصائص مؤشرات التصنيفات الدولية	67
رابعاً: تقييم مؤشرا ت التصنيف الدولي	69
المحور السادس: نظم التصنيف الاقتصادي في المنظمات والهيئات الدولية من منظور التنمية	70
أولا: تصنيفات التنمية "Development taxonomies "	70
ثانياً: نظام تصنيف الدول وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"*UNDP*"	73
ثالثا: أنظمة تصنيف البلدان وفقاً للبنك الدولي"*WB*"	74
رابعا: نظام تصنيف البلدان وفق صندوق النقد الدولي IMF	79
خامسا: مقاربة نظم التصنيف الثلاث للمنظمات	83
سادسا: مشاكل مع التصنيفات الشاملة "comprehensive classifications"	85
المحور السابع: تصنيفات المجموعات الدولية: التقليدية والبديلة	87
أولا: أصول التمييز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة	89
ثانيا: العلاقة بين المانح والمستلم donor–recipient	89
ثالثا: الحاجة إلى تصنيفات جديدة new classi*fications*	91
رابعاً: اعتبارات التصنيف الاقتصادي المعاصرة	93
خامساً: المجموعات الدولية وفقاً للتصنيف الدولي الراهن	95
المحور الثامن: البلدان العربية في تصنيفات المنظمات والهيئات الدولية	107
أولا: خصائص اقتصادات البلدان العربية	107
ثانيا: تصنيف البلدان العربية وفق المنظمات والهيئات الدولية	108
ثالثاً: الجزائر في تصنيفات المنظمات و هيئات التنقيط العالمية	116
قائمة المراجع	121

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جولات الجات الثامنية	32
02	الدول الأعضاء في " OECD " وتاريخ الإنضمام	37
03	مختارات لإصدارات تقارير التنمية البشرية السنوية	45
04	جدول التصنيف المقارنة حسب وكالة التصنيف الائتماني	58
05	ملخص تصنيفات مؤشرات الاداء الوطنية	65
06	عتبات الدخل التشغيلي للبنك الدول	76
07	عتبات الدخل التحليلية للبنك الدولي	78
08	تصنيفات البنك الدولي لفئات الإقراض	79
09	أنظمة تصنيف الدول في منظمة دولية مختارة	84
10	العالم الأول والثاني والثالث خلال الخمسينيات والستينيات	89
11	آثار التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الكبرى بعد عام 1970 على المفاهيم التقليدية" لعلاقة التنمية بين المانحين والمستفيدين"	92
12	البلدان البازغة حسب المنطقة *Anchor countries by region*	104
13	ترتيب دول الشرق الأوسط في عام 2050	106
14	ترتيب البلدان العربية من حيث الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بالدولار الأمريكي	109
15	مؤشر التنمية البشرية لعام 2019، والمؤشر المعدل وترتيب الدول العربية عربيا وعالميا ومؤشر التنمية خلال الفترة 1990- 2019.	110
16	ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي الفترة من 2008-2018	112
17	ترتيب البلدان العربية في مؤشر الابتكار العالمي	113

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيفات الكائنات وفق تصنيف" كارولوس لينايوس"	12
02	عملية التصنيف	13
03	الدول الأعضاء ذات الحصص الأعلى	26
04	أكبر المقترضين من صندوق النقد الدولي: 1947-2000	27
05	أعضاء منظمة التجارة العالمية	33
06	البلدان الأعضاء في منظمة "OECD "	36
07	صورة لأشهر وكالات التصنيف الائتماني	57
08	خريطة العالم وفقا لمؤشر التنمية البشرية (سنة الأساس 2013)	60
09	فئات التصنيف ضمن مؤشر الجو ع العالمي	62
10	التمييز الثلاثي لأنظمة التصنيف	73
11	لمحة عامة حول مجموعة العشرين-المجموعات والترويكا	98
12	دول مجموعة البريكس	100
13	ترتيب الدول العربية في ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020	115
14	تصنيف الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021	116
15	تصنيف الجزائر والدول العربية في تقرير السعادة العالمي(2015-2016)	119

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات الأداء الوطنية والتصنيفات (*National performance indicators and rankings*)	127
02	المنظمات الاقتصادية الدولية الرئيسية	135

مقدمة:

في عالمنا المعاصر وفي ظل العولمة وما أدت اليه من زيادة في الإستهلاك البشري وما صاحبه من زيادة في الإنتاج وجد الإنسان نفسه في مجتمع مليء بالمنتجات السلعية والخدمية والتي صارت لا تُعد ولا تُحصى، ومع ظهور ***علم التصنيف*** واقتحامه مختلف مجالات الحياة وجب على الاقتصاديين استخدامه في تصنيف مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك لتسهيل تقييمها ودراستها. حيث أدى ذلك إلى ظهور "**التصنيف الاقتصادي**" (***Economic classification***) الذي يرتكز على تنظيم مختلف السلع والخدمات ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد الى تصنيف مختلف الأنشطة الصناعية التجارية، الخدمية والمهن بالإضافة الى تصنيف المستوى العلمي ومستويات الأجور في جميع دول العالم، ونشهد اليوم ظهور تصانيف اقتصادية جديدة بالإضافة إلى المستعملة والمعترف بها من قبل مختلف الأمم والهيئات الدولية.

وفي هذا الإطار برزت ***منظمات دولية و إقليمية ووطنية*** خاصة بالتصنيف الاقتصادي تعمل على ترتيب الدول حسب عدة ***معايير ومؤشرات اقتصادية(Economic Indicators)***،*فالدولية تصنّف الدول وفق معايير ومؤشرات عالمية*، والإقليمية تُصنّف الدول التي تنتمي لإقليم أو قارة أو توجه عرقي أو ديني معين (دول افريقية، دول عربية، دول أوروبية،...) أما المنظمات الوطنية فهي تكون داخل البلد الواحد فتُصنّف قطاعاته وتوضح إحصائيات خاصة بتطور هذه القطاعات من فترة لأخرى، وتعمل هذه المنظمات بصفة عامة على مساعدة الدول في معرفة ***موقعها الاقتصادي*** بين الدول بالاعتماد على البيانات والإحصائيات المجمّعة لديها. هذه المؤشرات تعد أدوات هامة لصياغة السياسة الاقتصادية على الصعيد الوطني، كما تستعملها المنظمات الدولية من أجل وضع أفضل الممارسات في جمع المؤشرات وتصنيفها وعرضها. حيث أن استخدام أفضل الممارسات يُسهم في جعل المؤشرات أكثر قابلية للمقارنة، وتشخيص نقاط القوة والضعف لاقتصادات الدول، وتمكين كل دولة من التعرف على موقعها وتصنيفها مقارنة مع باقي دول العالم. بالإضافة إلى أنها تعد مصدراً لأفضل قصص النجاح في السياسة الاقتصادية الدولية وبالتالي تساهم في استفادة الدول من التجارب فيما يخص وضع السياسات الناجعة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

لقد وجدت منظمات دولية تخصصت في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات احصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة وتصدرا تبعاً لذلك تقارير دورية، شهرية، فصلية أو سنوية وبناء عليها يتم ترتيب

دول العالم أو إجراء ***مقارنات التنمية*** بينهما في إطار التعاون الدولي، ويتطلب إجراء هذه المقارنة الحصول على المعلومات المنهجية الإحصائية ***(***التي يشار إليها أيضا بـ "***البيانات الوصفية***"***"metadata"***) التي تحدد التعاريف والمصادر وأساليب تجميع المؤشرات المعنية، ...وما إلى ذلك. بيد أن هذه المهمة تواجه تحديات وصعوبات بدءا من الإتفاق على وضع المؤشرات ومدى صلابتها، مروراً بوضع تعريف لها وكيفية حسابها ووصولا إلى اقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها باتباع منهجيات معيارية دقيقة ومعقدة في جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات، والتي تُطور وتُنقّح باستمرار، ناهيك عن التطورات السريعة التي تشهدها الساحة العالمية والتكنولوجية، ومدى مصداقة وموثوقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها. ففي دراسة حديثة، يقول نيلسن (Nielsen) عام 2012: "*عندما يتعلق الأمر بتصنيف البلدان وفقا لمستويات تنميتها، لا يوجد معيار (إما يستند إلى نظرية أو يستند إلى معيار موضوعي) مقبول بشكل عام". علاوة على ذلك، فإن عملية التصنيف ليست أكثر تعقيدا فقط-مع زيادة عدم التجانس بمرور الزمن فحسب- بل أيضاً تهدف إلى تصنيف الكيانات ديناميكية– فالبلدان "تتطور"(developing) باستمرار من حيث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي*." وفي سياق هذه الصعوبات يأتي هذا المقياس للإجابة على الإشكالية التالي:

ما هي معايير التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته التي تُصْدِرها المنظمات والهيئات الدولية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل من الضروري تبسيطه وتفريعه إلى أسئلة جزئية:

- ما هو التصنيف وهل هو علم قائم بذاته؟ وما هي جذوره وفلسفته؟
- ما هي نظريات التصنيف؟ وما هي مبادئها والأسس التي تقوم عليها؟
- ما هي المنظمات المعنية بالتصنيف الاقتصادي؟ وما هي المعايير التصنيف التي ترتكن إليها؟
- هل يُعّد تصنيف البلدان ضرورة مطلقة؟ وكيف تُصنّف الاقتصادات الدولية؟
- ما هي مؤشرات التصنيف الاقتصادية؟ وماهي طرق وأساليب حسابها؟
- ما هو سياق تطور مؤشرات التصانيف الاقتصادية نظريا؟ وما مدى صلابتها ومصداقيتها؟
- ما هي المجموعات الدولية وفق التصنيفات المعاصرة المعتمدة في التقارير العالمية، والبحوث التطبيقية العلمية؟
- ماهي الاعتبارات الحاكمة التصنيف الاقتصادي الدولي والتي تعد أكثر واقعية ومصداقية؟
- كيف يمكن الوصول إلى تصنيف اقتصادي للبلدان يترجم حقيقة التقدم أم التخلف الأمي المعاصر؟

للإجابة على كل هذه التساؤلات وأخرى يقدم هذا المقياس جوانب نظرية حول التصنيف الاقتصادي ودلالاته العلمية والتطبيقية، كما يتناول أهميته في خضم التطورات العالمية وما يشهده العالم من تحولات على جميع الأصعدة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والتكنولوجية والعلمية...، مع تسليط الضوء على المجموعات الدولية في التصانيف العالمي والسياق التاريخي لتغير موازين القوى العالمية بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب. كما يقود هذا الإستعراض إلى البحث والتقصي عن دلالات السباق نحو التقدم وعواقب التخلف عن الركب العالمي والاعتبارات الحاكمة له، بالإضافة إلى إبراز دور المنظمات الإقتصادية العالمية في التصنيف وآليات التصنيف حسب منظورها ومقارباتها لواقع الإقتصاد العالمي واستشرافها المستقبلي له.

إن هذا المقياس يكتسي الطابع المنهجي في التدريس للطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، ويهدف أساساً لتمكين الطالب من معرفة والاطلاع على تطور الخارطة الإقتصادية العالمية ومنطق التغيرات الحاصلة في موازين القوى، بما يُسهم في اكتساب صورة واضحة عن جُل القضايا والمسائل الإقتصادية موضوع الجدل المعرفي ويساعد في ربط القضايا النقدية والمصرفية بالإطار الإقتصادي الدولي والذي يلعب فيه النظام النقدي والمالي دوراً محورياً في العلاقات الإقتصادية الدولية. كما يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية التصنيف الدولي للإقتصادات العالمية والتعرف على أهم المنظمات المتخصصة فيه بالإضافة تسليط الضوء على اهم مؤشرات التصنيف الاقتصادية وغير الاقتصادية (اجتماعية، إنسانية وأخرى مختارة)، وتقييم تصنيف الإقتصادات العربية وكذلك اقتصاد الجزائر في التصانيف الاقتصادية الدولية.

يستعين المؤلف بكم هائل من المراجع العلمية في هذا الموضوع من بينها الكتب المنشورة، والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالمية والوطنية، ومختلف مواقع الإلكترونية الرسمية للمنظمات العالمية والوطنية، بالإضافة إلى المقالات العلمية المحكمة الصادرات عن المجلات البحثية باللغات الأجنبية، مع تدعيم المحاور البحثية بالجداول، الصور، والخرائط والإحصائيات المجمّعة عن المؤشرات والمعايير التصنيف المعتمدة.

المحور الاول: مدخل لعلم التصنيف وأهميته الاقتصادية

تمهيد:

من وجهة نظر كونيانية (Kuhnian)[1] **التقدم العلمي** (العادي) هو نتيجة لنقاش مثمر بين الناس الذين يتقاسمون فهم مشترك لأساسيات البناء الأساسية ضمن مجال دراسة اختاروه. ففي معظم المجالات جانب مهم من هذا الفهم المشترك-النموذج المتفق عليه بشكل عام –يتمثل في التصنيفات ***(classifications)***. ففي حين أن أهمية التصنيفات تختلف من ميدان إلى آخر، فإن شيوعها يؤكد على أهميتها. فلم تعد التصنيفات منتجات فريدة أو نادرة، فهي تنتشر في بيئتنا ويتم تصميمها في تطبيقاتنا. فالتصنيفات هي مكونات كل نظام إدارة أو محتوى ويب وكل نظام لإدارة المستندات أو نظام إدارة السجلات.. وغيره، فكل مستوى من مستويات التصنيف يُوفر فرصًا مهمة للمنظمات والبلدان لتنظيم وإدارة مواردها بفعالية وكفاءة. حيث تُعد التصنيفات مهمة بطبيعتها نظراً للقيمة الاقتصادية لها كمنتجات وخدمات، التي يمكن أن تنتجها، غير أن هذه القيمة لها ليست واضحة ومفهومة دائماً للجميع، فعلى الرغم من أن العديد من جهود التصنيف تنتج قيمة إيجابية إلا أن العديد منها لا يبرز ذلك. فاليوم يتم استثمار أموال كبيرة في التصنيفات وتدفع المنظمات والبلدان رسوما عالية لإشراك الاستشاريين في الحصول على المشورة بشأن تصميم وتنفيذ التصنيفات. وبالنظر إلى انتشار التصنيفات ودورها في اقتصاديات المعرفة بشكل عام، فقد حان الوقت لمعالجة الجوانب الاقتصادية للتصنيفات وبيان أهميتها في الواقع بشكل خاص.

[1] - نسبة إلى: **توماس صاموئيل كون** (بالإنجليزية: **Thomas Samuel Kuhn**) أو (**كوهن**) (1922 - 1996) مفكر أمريكي أنتج بغزارة في تاريخ العلوم وفلسفة العلوم، كما أدخل إضافات وأفكار مهمة جديدة في فلسفة العلم. انحدر كوهن من عائلة يهودية الأصل. ولد في سنسناتي – أوهايو، لأب هو صامئيل كوهن، الذي كان مهندسا صناعيا. شهرته الأساسية جاءت من كتابه المهم "**بنية الثورات العلمية**"(**The Structure of Scientific Revolutions**) عام 1962، في هذا الكتاب يقدم كوهن فكرته أن تطور العلم ليس دائما متدرجا أو تراكميا نحو الحقيقة، بل قد يمر بثورات بنيوية دورية يسميها كوهن تحول الباراديجم(paradigm shift) .أثر هذه الفكرة كان كبيرا لدرجة أنه غير المفردات المستخدمة في تاريخ العلم، وغير استخدام مصطلح الباراديغم من استخدامه اللغوي المحدود إلى معناه الواسع المستخدم حاليا. كما قدم مصطلح "العلم العادي" والذي يقصد فيه العلم اليومي الروتيني الذي يعمل فيه العلماء في مختبراتهم ضمن باراديغم واحد. كوهن هو المسئول أيضا عن مصطلح "الثورات العلمية"(scientific revolutions) بصيغة الجمع والذي يقصد فيه الثورات التي تحدث في أزمنة مختلفة وفروع مختلفة من العلم بمواجهة صيغة المفرد "الثورة العلمية" والتي توحي عادة بعصر النهضة. وحاز كوهن على جوائز وأوسمة كثيرة وتوفي متأثرا بالسرطان في 17 جوان 1996.

أولا: معنى كلمة التصنيف (the word *classification*):

1. التصنيف في اللغات:

أ. **قواميس اللغة العربية:** تَصنيف: (اسم) الجمع: تَصْنيفات وتصانيفُ، مصدر صنَّفَ (الأحياء) تقسيم عالم الحيوان أو النبات إلى مجموعات ذات قرابة، ويقال أَنْجَزَ تَصْنِيفًا جَدِيدًا: تَأْلِيفَ كِتَابٍ جَدِيدٍ، وأَشْرَفَ عَلَى تَصْنِيفِ مَا عِنْدَهُ مِنْ مَوَادَّ بِدَاخِلِ الرُّفُوفِ: عَلَى تَرْتِيبِهَا وَوَضْعِهَا حَسَبَ أَنْوَاعِهَ.

التصنيف مأخوذ هذا المصطلح من الفعل صنّف؛ وصنف الشيء بمعنى ميز بعضه عن بعض ورتبه، والصنف بمعنى الصفة التي تميز الشيء[1].

فالتصنيف في اللغة العربية هو تمييز الأشياء بعضها عن بعض، أي ترتيب الأشياء وتجميعها بحسب درجات تشابهها، وفصلها بعضها عن بعض بحسب درجات تباينها، بمعنى آخر جمع الأشياء المتشابهة مع بعض، وفصل الأشياء غير المتشابهة عن بعض. والتشابه قد يكون في النوع أو الشكل أو الحجم أو اللون أو الجودة أو الزمن أو غير ذلك من الأمور العديدة التي يصعب حصرها.

- **حسب الموسوعة العربية – المجلد الأول:** التصنيف يُعرّف بأنه[2]:
  - سلسلة أو مجموعة من الأقسام (classes) مرتبة بنظام معين طبقاً لمفهوم أو مبدأ معين، أو غرض أو اهتمام بالذات. ويطلق المصطلح على ترتيب أسماء الأقسام أو على الأشياء التي تُصنف سواء كانت حقيقة أو تصورية. والمصطلح (Classification) هو بالاشتقاق والاستخدام، عبارة عن اسم لعملية أو طريقة تصنيف أو ترتيب الأقسام والأشياء.
  - جمع الأشياء المتشابهة وفصل الأشياء غير المتشابهة على أساس امتلاك الأشياء أو عدم امتلاكها لخصائص مشتركة وذلك طبقاً لخطة منهجية في التصنيف، وأهم صفة أو خاصية في الأشياء هو ما تتضمنه من معلومات.
  - جدول لترتيب الوثائق أو تنظيمها؛
  - نظام " كودي" تشير فيه سلسلة الرموز إلى مفهوم أو الدلالة اللغوية؛
  - التقسيم إلى مجموعات تقسيم منهجي لمجموعة من المجموعات المتصلة؛

[2] - إبراهيم قلاتي، الهدى (قاموس عربي-عربي)، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص410

- العملية الذهنية التي يتم من خلالها إدراك التشابه أو الوحدة في صورنا العقلية، ومن خلال هذا التشابه أو الوحدة يؤلف بين هذه الصور وتوضع مرتبطة بعضها ببعض، وهذا المعنى المنطقي والواقعي للتصنيف.

- الاتحاد الدولي للتوثيق عام 1973، من خلال لجنة بحوث التصنيف، فقد عرّفه بأنه: أي طريقة للتعرف على العلاقات العامة أو الخاصة بين مواد المعلومات بصرف النظر عن درجة التسلسل الهرمي المستخدمة وبصرف النظر عن كيفية استخدام تلك الطرق سواء كان الاستخدام تقليدياً او بالكومبيوتر"

- التصنيف على صعيد الأرشيف هو: " نظام ترتيب مصمم لسلسلة أرشيفية (record series) أو هي أداة التعرف على المحفوظات او الوثائق طبقاً لنظام معين، كما يعني فرض قيود لحظر الاطلاع على المواد، كما الحال بالأمن القومي للدولة أو المؤسسة.

ب. تعريف اللغة الإنجليزية:

- **حسب قاموس أكسفورد(Oxford):** التصنيف من الفعل (classify) صنَّف، نوَّع، نسَّق، نظَّم، بوَّب، فَرّق، ونقول (classified document) أي وثيقة سِرّيَة. وتصنيف أو تبويب الوثائق (classification of document). والاسم المفرد كلاس (class) ترتيب مجتمعي:rank of society ، بمعنى طبقة، درجة، رُتبة، فئة، طائفة (طوائف). ونقول الطبقات الراقية /الدنيا)، upper(lower)-class. ونقول division by merit or qualityأي درجة، نوع، صِنف.

- فعل صنَّف(categor/-ize) واسم "categorization"، والمصدر "category"، صِنف، باب، فصل، فئة.

- Type: يعني نمط ، جِنس، ، أو مثال ،نموذج (example, symbol) ؛

- **يعرف قاموس "ويبسترمريم"**(merriam-webste) التصنيف على أنه: **"**فعل أو عملية تصنيف" ويمثل في "ترتيب منهجي في مجموعات أو فئات وفقا للمعايير المعمول بها"، وعلى وجه الدقة: التصنيف(taxonomy)، القسم (class)، والفئة (category).[1]

ت. في اللغة الفرنسية:

- "classer": فعل صنّف، رتّب، نظّم، صفَّ (الأشياء في صفوف)؛

- "classement": تصنيف، ترتيب، ترتيب الطبقات، تتابع، تعاقب، تواتر، تسلسل.

[1] - **classification**، https://www.merriam-webster.com/dictionary/classification

1) التصنيف اصطلاحا: لا يختلف كثيرا التعريف الاصطلاحي عن اللغوي فهو يعني جمع وترتيب الأشياء المتشابهة في أقسام تبعا للصفات والخصائص المتشابهة[1].

- التصنيف في أبسط بيان له هو وضع الأشياء المتشابهة معاً، وإذا وصف بصورة أوفى فهو ترتيب الأشياء وفق التشابه أو الاختلاف. إنه فرز الأشياء أو تجميعها.[2]
- **تعريف فريدريك سوب "Frederick Suppe[3] ":** ميّز بين معنيين للتصنيف:
  - **المعنى الضيق:** يُسمى سوب "Suppe" التصنيف في أضيق المعنى له بـ **"التصنيف المنهجي"** (***systematic classification***). ويتضمن تصميم واستخدام ***مخططات التصنيف*** مثل التصنيف البيولوجي للحيوانات والنباتات حسب الجنس والأنواع.
  - **المعنى الواسع: التصنيف** ***"classification"*** "هو عملية التمييز بين أنواع **"الأشياء"**(***things***) وتوزيعها في مجموعات مختلفة.

- **تعريف هنري إيفلين بليس"Henry Evelyn Bliss "[4] (1929)** : درس معاني الكلمة وكتب :"هذا المصطلح، مثل المشتقات الإنجليزية الأخرى التي تنتهي بـ: ***أيون" ion"***، يُستخدم بشكل غامض في كل من التنصيص والمعنى الموضوعي، حالياً كـ ***فعل"the action"*** و كـ **قانون** ***"the act"*** ، أحيانًا كـ ***عملية"the process"*** وأحيانًاكـ ***منتج "the product"***، و من أجل إزالة هذا الغموض، **اقترح ثلاثة تعريفات** باعتبارها موضوعية:

- يشير ***الفعل"verb" (to class)*** إلى ***الفئة*** أي إلى ***تشبيه***(likening) أو ***الإشارة*** (***referring***) أو ***تخصيص***(***assigning***) شيء لفئة معينة أو عدة أشياء لفئاتهم الخاصة، كما قد يكون ضروريًا أو مرتبط بالمصلحة معنية. وقد يستخدم هذا الفعل فقط بشكل مؤقت، ولكن في بعض الأحيان لا يستخدم، وبذلك يمكن القول أن زيت الزيتون"olive oil" يصنّف (oil *classes*) على أنه من سلع ترفية (a luxury).

1-مجي الدين كساسرة ، "نظم التصنيف العالمية وتطبيقاتها في المكتبات الجزائرية"، رسالة ماجستير في علم المكتبات ، العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة المنتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2007، ص4

2 - التصنيف، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

3 - **فيدريك سوب**: من مواليد 1940 في لوس أنجلوس، كاليفورنيا هو أستاذ الفلسفة الفخري بجامعة ماريلاند .لديه عمل بارز في فلسفة العلم بما في ذلك الكثير من العمل مع النظرة الدلالية للنظريا .حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميتشيغان ولديه اهتمامات بحثية في فلسفة العلم ونظرية المعرفة والميتافيزيقيا واللاهوت الفلسفي وفلسفة النوع الاجتماعي.

4 - **هنري إيفلين بليس:** (29 جانفي 1870-9 أوت 1955) مؤلف نظام تصنيف أطلق عليه "التصنيف الببليوغرافي" (Bibliographic Classification) والذي غالبًا ما يُختصر إلى BC ويسمى أحيانًا تصنيف بليس'Bliss Classification' . تم اختياره كواحد من أهم 100 رائد في مجال علم المكتبات والمعلومات في القرن العشرين من قبل المكتبات الأمريكية في ديسمبر 1999، والتي أشادت بـ"منهج الموضوع في المعلومات" باعتباره الأكثر مرونة على الإطلاق.

- يُقصد ***بفعل التصنيف classify*** في المقام الأول ***تكوين*** (***to make***)، أو ***تصور***(**conceive**)، **فئة** (***a class***)، أو ***فئات(classes)***، تعدد **الأشياء** (***a plurality of things***)، والثانوية لترتيب الفئات بترتيب ما أو ربطها في نظام ما وفقًا لمبدأ أو مفهوم أو غرض أو مصلحة. هذه العمليات الثلاث، **التصنيف(classing)**، ***تشكيل الفئات*** (***forming classes***)، ***وترتيب الفئات*** (***arranging classes***)، متداخلة بشكل كبير لدرجة أنه ليس من السهل فصلها في الفكر أو في المصطلحات، فهناك فرق مهم بين تخصيص شيء أو أشياء لبعض الأقسام أو الفئات، وترتيب الأقسام وفق ترتيب أو نظام ما.

- التصنيف عبارة عن ***سلسلة (a series) أو نظام من الفئات (system of classes)*** مرتبة بترتيب ما وفقًا لبعض مبادئ(principles) أو تصور(conception) أو غرض(purpose) أو مصلحة (interest)أو مزيج من هذه الفئات.

قد تكون الأشياء التي نصنفها ***أشياء مادية*** (***physical objects***) أو ***أشخاص (persons)***، أو ***عمليات(processes)***، أو ***أفكار(ideas)***، أو ***مفاهيم(concepts)***، أو ***كلمات(words)***، وما إلى ذلك. بعض هذه ***الكيانات(entities)***، مثل ***المفاهيم(concepts)***، قد تكون عناصر مُصنّفة كنتيجة **لتصنيف (جديد)**"a (new) classification ". الكائنات (The objects) التي سيتم تصنيفها لها سمات ذات ***قيم(values)***. قد تكون السمات، على سبيل المثال، اللون أو الوزن (be color or weight). وقد تكون القيم حمراء أو ثقيلة (red or heavy). وثم يمكن إجراء التصنيفات عن طريق النظر في سمات مختلفة وقيمها (different attributes).

- **قاموس مصطلحات جمعية المكتبات الأمريكية"**American Library Association (ALA) "[1]تعرف التصنيف بأنه:" عبارة عن سلسلة أو مجموعة من الأقسام مرتبة بنظام معين طبقاً لمبدأ معين أو غرض محدد. وعليه فإن التصنيف في المكتبات والمعلومات هو ترتيب وتنظيم وتقسيم الكتب والمواد التعليمية داخل المكتبة أو مركز المعلومات إلى مجموعات وفق نظام محدد مرتبط بالجانب الموضوعي أو المحتوى العلمي، بحيث يتم الترتيب المواد والمقتنيات في أقسام وتكون وجهة الربط والتقسيم هي الموضوع.
- التصنيف هو ممارسة وعلم التصنيف العلمي" taxonomy is the practice and science of taxonomic classification".

1 - أنشئت عام 1937 بإسم معهد التوثيق الأمريكي (American *Documentation Institute-ADI*)، بغرض مناقشة، ونشر وتحليل الأعمال التي تبحث في نظري وتطبيق، وبحث وتنمية جميع العناصر المتصلة بتوصيل المعلومات المتخصصة المسجلة، وهي جمعية مهنية منظمة للأغراض العلمية، الأدبية والثقافية، وتوالي إنشاء وبث وتطبيق المعرفة المتعلقة بالمعلومات ونقلها. ومعروفة بإسمها الإستهلاكي إيه إس آي إس "ASIS".

- **التصنيف"Classification** " هو العملية العامة لتجميع الكيانات حسب التشابه وإما أن تكون أحادية البعد (تعتمد فقط على بُعد أو خصائص واحدة) أو متعددة الأبعاد (استنادًا إلى عدد من الأبعاد)، حيث يُعتقد أن الأبعاد مرتبطة أو متداخلة بشكل عام. أصبح علم التصنيف (Taxonomy) كنهج تجريبي أساسي في التصنيف(classification) جزءًا مهمًا من العلوم في تطوير العمليات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. مثل التصنيف(classification)، يمكن أن يشير مصطلح علم التصنيف (term taxonomy) إلى كليهما - العملية والنتيجة النهائية.
- **التصنيف (A taxonomy)** هو أداة أو بنية يمكن استخدامها لتنظيم الأشياء. هناك العديد من أنواع أو مستويات من التصنيفات، بما في ذلك؛ هيكل مسطح مثل مفردات التحكم البسيطة، حلقات مثل المرادفات أو تطبيقات التحكم، التسلسلات الهرمية مثل مخططات التصنيف، الهياكل ذات الأوجه مثل البيانات الوصفية، شبكة أو تصنيفات معقدة مثل قاموس المرادفات أو الشبكات الدلالية.

- الغرض من التصنيف هو ترتيب الأشياء المتشابهة بعضها البعض بالطريقة التي تسهل التوصل إليها ووضعها في متناول المستفيدين بسهولة ويسر، وعليه كان التصنيف يعرف بأنه عملية ترتيب الأشياء أو الأفكار المفردة في مجموعات طبقاً لدرجة التشابه أو الاختلاف التي تتواجد بينها، مثل الاتصال بالموضوع أو الشكل أو الحجم أو المصدر أو غير ذلك.
- يمكن تعريف التصنيف على أنّه ذلك النشاط الذي يهدف إلى وضع الأشياء بمختلف أنواعها ضمن فئات محددة استنادًا إلى وجود بعض الصفات المشتركة أو المعايير المتشابهة فيما بينها، كما يدخل في تعريف التصنيف تلك الفائدة التي جنتها العديد من العلوم الاجتماعية والعلمية جرّاء تصنيف المحتويات العلمية أو الأفراد والجماعات بغرض إجراء دراسات مُركَّزة تهدف إلى فعل الشيء الصحيح والتركيز على النوع الذي يندرج ضمن التصنيف المناسب، وهناك العديد من أنواع التصنيفات التي يمكن تبويبها بأسلوب لفظي أو غير لفظي، كما يمكن للتصانيف أن تدل على الكائنات أو على الأفكار أو على الأفراد، وقد تأتي على شكل أنواع أو فهارس أو فئات.[1]
- **التصنيف** هو تطوير نظام أو مخطط لكي يتمكن الباحثون من ترتيب الكيانات في التصنيف بناء على أوجه التشابه والاختلاف والعلاقات مع بعضهم البعض على النحو المحدد أو المستنتج لأهم خصائصها الأساسية. يتضمن مخطط التصنيف فئة واحدة من التصنيف في حين أن نظام التصنيف يحتوي على فئة

[1] - **التصنيف**، على الموقع: https://sotor.com

واحدة أو أكثر من التصنيف.[1] **ومخططات التصنيف (Classification Schemes)** هي ترتيبات هرمية بسيطة تستخدم لتنظيم "الأشياء" في فئات أو مجموعات.[2]

التصنيف هو عملية وضع كائن أو مفهوم في مجموعة أو مجموعات من الفئات (مثل التصنيف أو مؤشر الموضوع)، بناءً على خصائص الكائن أو المفهوم.

"Classification is the act of placing an object or concept into a set or sets of categories (such as a taxonomy or a subject index) based on the properties of the object or concept"

وعليه تستند جميع المعاني الضيقة للتصنيف إلى التعريف الواسع، ولكنها تضيف بعض المتطلبات أو القيود الإضافية التي توضع على عملية التصنيف ونظام التصنيف الناتج عنه - على سبيل المثال، اشتراط أن يستخدم التصنيف معياراً واحداً فقط للتقسيم في آن واحد، وأن تكون الفئات متعارضة (mutually exclusive)، وشاملة بشكل مشترك، هي متطلبات تطلبها بعض نظريات التصنيف المحددة، ولكن ليس المتطلبات الشائعة لكافة أنواع التصنيف كما هو محدد هنا. هذا ما ستنطرق إليه في نظريات التصنيف.

ثانيا: جذور علم التصنيف

لا يُعد التصنيف مفهوم ونشاط أساسي في تنظيم المعرفة فقط، ولكنه أيضا مفهوم مهم في العديد من المجالات الأخرى، بما في ذلك علم الأحياء والفلسفة. فعلم التصنيف هو أحد تخصصات علم الأحياء، يهتم بوصف وتسمية وتقسيم الكائنات الحية إلى مجموعات، وتشتق الكلمة التي تدل على علم التصنيف بالإنجليزية taxonomy من الكلمتين الإغريقيتين الأولى **taxis** وتعني **الترتيب**، والثانية **nomos** تعني **علم**. فمنذ العصور القديمة، عمل المؤرخون الطبيعيون وعلماء الاحياء على فهم أهمية تصنيف الأشياء وفقا لنظام تصنيفي عام ومقبول على نطاق واسع يسهل تسمية الكائنات ويوفر لغة مشتركة داخل المجال بأكمله. وكان أول من اهتم بعلم التصنيف وقام بتصنيف الكائنات الحية إلى أصناف منظمة الفيلسوف اليوناني

[1] - Chakraborty, Ayon, and Stewart, Glenn, (2012), "**Strategy Taxonomy and Classification System Development – Study of two State Governments**", In: Proceedings of the 6th International Conference on Management of Innovations and Technology. pp. 140-145. From: 6th International Conference on Management of Innovations and Technology, 11 – 13 June 2012, Sanur Bali, Indonesia.

[2] - Understanding and Managing Taxonomies as Economic Goods and Services.

أرسطو[1] وتلميذه **ثاوفراسطس**[2]، في بداية صنف الكائنات الحية إلى نباتات وحيوانات، ثم بعد ذلك قام بتصنيف الحيوانات تبعاً لوجود الدم الأحمر في جسمها أم لا، وقام بتصنيف النباتات حسب شكلها وتركيبها وحجمها إلى أشجار وشجيرات وأعشاب.

غير أن أول من استطاع أن يُصنّف الكائنات الحية على أساس علمي هو **جون راي**[3]، وكان هو أول من عرف ***النوع*** واعتبره الوحدة الأساسية للتصنيف، وبعد ذلك جاء تصنيف **كارلوس لينايوس**[4]، والذي اعتمد على تصنيف **أرسطو** وقام بتوسعته، واعتمد طريقة التسمية الثنائية(المزدوجة) للتصنيف، بحيث تُعطي هذه الطريقة اسماً علمياً لكل صنف يتكون من جزأين هما: ***اسم الجنس واسم النوع***، وتم إعتبار تصنيف لينايوس أول ***نظام رسمي لتصنيف الكائنات الحية***. حيث أنه ليس تصنيف توزيعي فقط بل يعتمد على علوم مختلفة ولذلك يُسمى تصنيف علمي، يعتمد التصنيف على المواصفات الجسدية في تصنيف الكائنات إلى مملكتين ((بالإنجليزية: Kingdoms))، تقسم المملكة إلى شعب (Phyla) والشعبة إلى طوائف ((بالإنجليزية: classes)) ثم رتبة ((بالإنجليزية: orders)) ثم فصيلة ((بالإنجليزية: families)) ثم جنس ((بالإنجليزية:

---

1 - **أَرِسْطُو (بالإغريقية: Ἀριστοτέλης) (322 ق.م - 384 ق.م)** أو أَرِسْطُوطَالِيس أو أرسطاطاليس وهو فيلسوف يوناني، تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر، وهو مؤسس مدرسة ليسيوم ومدرسة الفلسفة المتجولة والتقاليد الأرسطية، وواحد من عظماء المفكرين. تغطي كتاباته مجالات عدة، منها الفيزياء والميتافيزيقيا والشعر والمسرح والموسيقى والمنطق والبلاغة واللغويات والسياسة والحكومة والأخلاقيات وعلم الأحياء وعلم الحيوان.

2- **ثاوفرسطس (371 ق.م. – 287 ق.م.)** اسمه الأصلي كان **تيرتاموس (باليونانية: Τύρταμος)** لكنه عرف بلقبه **"ثيوفراستوس** كان عالمًا إغريقيا هو أول من ***حاول تصنيف النباتات***، وذلك على أساس من أشكالها وطرائق نموها. ساهم بالكثير من الأعمال في البيولوجيا، الفيزياء، الأخلاق، والميتافيزيقيا؛ وفي المنطق قام بإكمال أعمال أرسطو.

3- **جون راي (بالإنجليزية: John Ray)** زميل في الجمعية الملكية، هو عالم طبيعة إنجليزي (29 نوفمبر 1627 - 17 فبراير 1705)، يشار إليه على نطاق واسع من الآباء الأوائل لعلماء الطبيعة الإنجليز. نشر ثلاثة مجلدات عن الدين في تسعينيات القرن التاسع عشر، أكثرها شعبية هي حكمة الله متجليةً في أعمال الخلق (1691)، وهي مقالة تصف الدليل على أن كل ما في الطبيعة والفضاء من إبداع الله مثلما يؤكد الكتاب المقدس. انتقل في هذا المجلد من تسمية وفهرسة الأنواع مثل خليفته كارل لينيوس. وبدلًا من ذلك نظر **راي** في حياة الأنواع وكيف عملت الطبيعة ككل، مع إعطاء الحقائق التي تعتبر برهانًا لإرادة الله المعبر عنها في خلقه للجميع «ما يُرى وما لا يُرى». وقدم وصفًا أوليًا لعلم تحديد أعمار الأشجار، موضحًا كيفية حساب عمر شجرة المران من حلقاتها.

4 - **كارلوس لينايوس "Carolus Linnaeus "**، المعروف أيضاً باسم **كارل فون لينيه** أو **كارولوس لينايوس**، (32 مايو 1707 – 10 يناير 1778) عالم نبات وحيوان وطبيب سويدي ***وهو رائد علم التصنيف العلمي الحديث (taxonomy)*** ويعتبر أحد أباء علم التبيؤ، غالباً ما يطلق عليه اسم **"أب التصنيف". (the Father of Taxonomy)**. ألف ***كتاب النظام الطبيعي (Systema Naturae)*** الذي وضع فيه أساس ***التصنيف العلمي الحديث*** لا يزال نظامه الخاص بتسمية وتصنيف وتصنيف الكائنات الحية قيد الاستخدام الواسع اليوم (مع العديد من التغييرات). لقد أثرت أفكاره حول التصنيف على أجيال من علماء الأحياء أثناء وبعد حياته.

genera)) ثم نوع ((بالإنجليزية: species))، ومع تنوع الحيوانات واكتشاف أنواع أخرى أضيفت شعبة ((بالإنجليزية: phyla)) بين المملكة والطائفة، وتقسيمات أخرى فرعية.

الشكل رقم (01): تصنيفات الكائنات وفق تصنيف" كارولوس لينايوس"

ثالثاً: الخواص الفلسفية للتصنيف"*Philosophies Of Classification*"

يُمكن تعريف **خطة التصنيف** بأنها الترتيب المُنّظم لفئات الأقسام حيث يكون القسم عبارة عن أي مجموعة من الكيانات التي تشترك في نفس ***الخواص (Characteristics)***. والخاصية هي ***صفة (Attribute)*** يمكن بواسطتها فصل المفاهيم أو ***التصورات (Concepts)*** عن بعضها إلى المجموعات، أو يمكن بها مد أو توسيع التقسيم إلى تفريعات موضوعية. وبناء عليه فإن الغرض من التصنيف هو تجميع (أو تشكيل أقسام) الكيانات التي تشترك في خواص معينة وفصل الكيانات التي لا تشترك مع تلك خواص. وببساطة قد يكون التصنيف عبارة عن تمييز الأشياء غير المتشابهة.

فالمعرفة العلمية طبقاً **لأرسطو** تتألف من ترتيب الأجزاء تحت مفاهيم الأقسام العامة واندماج تلك المفاهيم في نظام. وإن هدف العلم هو تفسير طبيعة موضوع من الموضوعات عن طريق ***خواصه الجوهرية (Essential properties)*** و***خواصه الإختلافية (differentiating properties)*** التي تميزه عن

المجموعات الأخرى. إذن فالهدف النهائي للعلم هو التصنيف الكامل لمواد المعرفة في مجموعات تقسيمية مظهراً جميع التشابهات والإختلافات في خواص الأقسام المتعددة.

الشكل رقم (2): عملية التصنيف

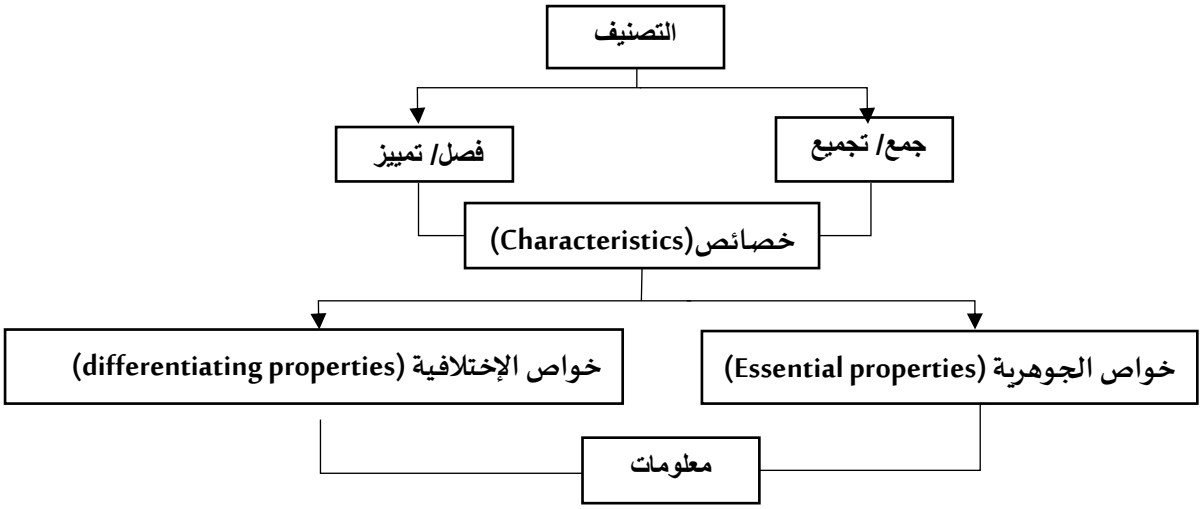

المصدر: من إعداد الباحث

رابعاً: نظريات التصنيف

بشكل عام، تُفهم ***نظريات التصنيف*** على أنها نظريات أو مبادئ نظرية يمكن استخدامها كأساس لتصنيف الكيانات. تُميز نظريات التصنيف بين ***السمات المهمة والتافهة***"significant and trivial features " لظاهرة معينة وقد تقدم مبادئ وإجراءات مختلفة لبناء تصنيف كيانات معينة. يؤكد بيدرسون نيسن وهيرلاند Hjørland وPedersen Nissen (2005) أن كل نظرية للتصنيف خاصة بالمجال وأن كل مجال يطور نظرياته الخاصة من أجل وصف الأشياء وتمييزها وتصنيفها. كل من هذه النظريات "ترى"(sees) جوانب مختلفة من ظاهرة؛ وبالتالي، فإن كل تصنيف يعتمد على هذه النظريات مميز، ولهذا السبب يمكن تصنيف كيان واحد بشكل مختلف من قبل باحثين مختلفين. ومن أجل إثراء مناقشتنا لدور النظريات في التصنيف نبرز بعض النقاط المهمة:

1) ***يتم تحديد قيمة تصنيف معين من خلال توافقه مع غرض المُصنف***. لذلك، لا يوجد شيء اسمه تصنيف شمولي. في بعض المجالات، تبدو بعض التصنيفات مستقلة عن الأغراض البشرية. الجدول الدوري"The periodic table " في الكيمياء والفيزياء هو مثال على ذلك. غير أنه حتى في مثل هذه الحالات، يكون للتصنيف غرض ضمني (على سبيل المثال، التحليل البنيوي للمادة) يعتمد على تاريخ المجال، ***وعليه كل تصنيف مناسب لغرض معين***.

2) ***لا توجد طريقة محايدة لوضع تصنيف، لأن كل مخطط تصنيف"classification scheme " ، سواء كان صريحا أو ضمنيا، مستمد في النهاية من نظريات المُصنّف ووجهات نظره وأغراضه***. إن اختيار الميزات"features " التي يجب وضعها في الطريقة الإحصائية ليس مجرد "معطى"(given)، إنه يعكس خصائص الكيانات والمنظور/الغرض النظري للمصنف.

3) ***يجب التمييز بين نظريات التصنيف وبين "نظريات العلوم المعرفية حول التصنيف" (theories of cognitive science about classification)***، التي تشير إلى العملية المعرفية في العقل البشري حيث يتم تشكيل المفاهيم والفئات ويتم تضمين الكيانات في الفئات أو استبعادها منها. يتم تفسير العملية المعرفية للتصنيف من خلال وجهات النظر النظرية مثل النماذج الأولية والرأي القائم على الهدف والرأي السببي. تشرح هذه النظريات كيف يتم إنشاء التصنيف الطبيعي (المعرفي)" (cognitive) the natural classification". ومع ذلك، تشير نظريات التصنيف"theories for classification " إلى الأطر النظرية التي تملي بعض القواعد لكيفية إنشاء التصنيف.

ظهرت ***ثلاث نظريات*** متميزة للتصنيف على مدى ألفي عام من ***أبحاث التصنيف في العلوم الطبيعية***: ***الجوهرية*** و***التجريبية*** و**الأصل/السلف**. تعتمد ملاءمة كل نظرية على الغرض من التصنيف والموضوع. نظرة عامة على كل نظرية يلي:[1]

1. الجوهرية"Essentialism": تنبع الجوهرية من وجهة نظر أرسطو (384-322 قبل الميلاد) أن هناك بعض **الخصائص الأساسية**، ".[2] التي تحدد جوهر الكائن الحي، وأنه من خلال تحديد هذه الصفات يمكن إنشاء فئات من الكائنات الحية. تسمى الفئات القائمة على عدد صغير من الخصائص التي تعتبر ضرورية لتحديد جوهر المجموعة"the essence of the group "/مجموعات أحادية"monothetic groups". أطلق عليها كذلك بالتصنيف الأحادي(monothetic classification) أو نظرية السمات الخاصة بالتصنيف (theory of classification the feature) .[3] يمكن القول إن التصنيف الأكثر شهرة هو الذي طوره كارل لينايوس في عام 1763. باستخدام تقنية تسمى ***"التصنيف النازل " "downward classification***، صنف لينيوس الكائنات الحية أولا على أنها تنتمي إلى المملكة النباتية أو الحيوانية " the plant or animal

[1] - Susan C Lambert, Classification In The Spotlight: The Importance Of Classification To The Progression Of Business Model Research,

[2] - Susan C. Lambert ; (2015) ; **The Importance of Classification to Business Model Research**; Journal of Business Models Vol. 3, No. 1, pp. 50-52

3 - Birger Hjørland," Classification",2017, Reviews of Concepts in Knowledge Organization; No.6; 44, no. 2: pp;97-128

Kingdom "، ثم إلى السلالة ذات الصلة "Phylum "، وفئة"Class "، ورتبة"Order "، والأسرةFamily "، والجنسGenus ، والأنواع"Species ".

2. التجريبية"Empiricism": على النقيض من الجوهرية، تستلزم التجريبية ***تصنيفا صعوديا" upwards*** classification" وتستند إلى ملاحظات العديد من السمات. يتم تصميم مخطط التصنيف ليكون شاملا وخاليا من تحيز الباحث (إخفاقات التسلسل الهرمي لليناويوس). يتم تشكيل مجموعات متعددة من الكائنات"Polythetic groups " لديها أكبر عدد الحالات المشتركة [سمة] "attribute", وليس هناك حالة واحدة إما ضرورية لعضوية المجموعة أو كافية لجعل [كائن] عضوا في المجموعة".

3. الأسلاف/ الأصول"Ancestry": منذ منتصف القرن التاسع عشر، كانت التصنيفات في العلوم البيولوجية إلى نموذج نظري للتطور فلتيك phyletic[1] مما يعني أنها تستند إلى النسب. يوجد نوعان من تصنيف phyletic ، أحدهما ينسب إلى تشارلز داروين"Charles Darwin" ، والتطوري"evolutionism" آخر ، وهو اختلاف في التطور ينسب عالم التصنيف هينيغ Hennig (1950)2 يسمى كلاديزم cladism. وفقا لكيانات التطور يتم تجميعها على أساس الانتماءات الأجداد (الوراثية)"genetic " الشاملة وتحت cladism يتم تجميع الكيانات بدقة وفقا لخطوط النسب مؤكدا على حداثة النقاط المتفرعة.

خامسا: أهمية التصنيف والغرض منه في العلوم الاجتماعية والاقتصادية

للتصنيف في كل عمل علمي أدواراً بارزة ومهمة، فهو ***للوصف والتحليل العلميين مقدمة منطقية***، وفي ***المقارنة والمضاهاة أساس لابد منه***، وفي ***تنقية الأفكار والقضايا والنتائج محور لا يمكن تغافله***، ولهذا أشار بعض فلاسفة العلوم إلى ان ***التصنيف العلمي*** الدقيق يمثل نصف الطريق إلى الحقيقة. وحسب علماء الاجتماع يعتبر التصنيف أمر ضروري للعلوم، لأنه من بين الأساليب التي تسهم في ***التعرف على مكنونات الأشياء المصنفة***، فعندما تهم بتصنيف فكر ما أو قضايا بعينها، يجعلك هذا تنظر في ***خصائص هذا الفكر*** وهذه القضايا، بقصد معرفة ما يميز كلا منها، حتى تضعه في فئته المناسبة، وفي عملية تحديد ***المميزات والخصائص***، تركز على ***الجوهر والأساس*** في هذا الفكر أو القضية. هذا عن دور التصنيف في الكشف عن خصائص الأشياء، أما عن ادواره الأخرى، فمن بينها أنه ***ييسر عمليات المقارنة والمضاهاة بين***

---

1 - **فلتيك** هو نموذج نظري للتطور، مستمد بشكل رئيسي من أعمال " ماير وأشلوك" 'Mayr and Ashlock '(1969) وروس Ross (1974)، الذي يُصنف الأنواع على أساس الأصل التاريخي وتطور الأنساب والأنواع.

2 - كان **إميل هانز ويلي هينيغ"Emil Hans Willi Hennig** " (1913 - 1976) عالم أحياء ألمانيًا يُعتبر مؤسس علم علم الوراثة النظامي" phylogenetic systematics"، المعروف أيضًا باسم،" cladistics "، في عام 1945 كأسير حرب، بدأ هينيغ العمل على نظريته cladistics، التي نشرها باللغة الألمانية في عام 1950، مع ترجمة إنجليزية منقحة إلى حد كبير نشرت في عام 1966. مع أعماله على التطور والنظامية أحدثت ثورة في وجهة نظر النظام الطبيعي للكائنات. بصفته عالم تصنيف"a taxonomist "، فهو متخصص في dipterans الذباب الحقيقي.

محتويات ما تم تصنيفه، وهي هنا اتجاهات نظرية علم الاجتماع، وهذه المقارنة تعد ضرورية لفهم الاتجاهات، وتكشف ما بداخلها وما بينها من قضايا وتوجهات وميزات، وأسس علمية منهجية... إلخ.

فالتصنيف أمر بالغ الأهمية لفهم ***الواقع الموضوعي***. وهو ينطوي على ترتيب الأشياء في مجموعات أو فئات على أساس تشابهها وترتيب الأشياء في فئات يوفر معنى للواقع. من المسلم به على نطاق واسع أن التصنيف هو خطوة ضرورية في فهم مجال البحث، ولكن على مر التاريخ كان هناك نقاش مستمر حول أفضل طريقة لتصنيف الأشياء، والمعايير التي يجب استخدامها، والغرض الذي يمكن أن يخدمه التصنيف. و يستخدم علم الاجتماع ولاسيما علم النفس الاجتماعي و**الأنثروبولوجيا**[1] مصطلح "التصنيف" للإشارة إلى لتصنيف الأنشطة الاجتماعية وترتيبها في البيئة. وتعتبر دراسة التصنيفات، بوصفها ***تمثيل جماعي***، مجالاً خصباً وقديماً نسبيا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. حيث استخدم علماء الأنثروبولوجيا (من أمثال مارسيل ماوس[2] وإميل دوركهايم وماري دوغلاس وكلود ليفي شتراوس) وعلماء الاجتماع (كـ: بيير بورديو" Pierre Bourdieu" هارولد غارفينكل"Harold Garfinkel) واستكشفوا هذا المفهوم. والقاعدة التي تسود عموما في علم الاجتماع هي النظر إلى ***تصنيف كحقيقة اجتماعية***، دون الحكم مسبقا على مدى ملاءمته للواقع وأهميته العلمية.

بالمقارنة مع علم الأحياء، فإن علماء الاقتصاد لا يجب أن يصمموا تخصصهم على علم آخر، فما يريد علماء الأحياء أن يفعلوه بأنظمة التصنيف الخاصة بهم مختلف تمامًا عما قد يفعله الاقتصاديون بأنظمتهم التصنيفية، وهناك اختلافات جوهرية كبيرة أيضًا في المشكلات التي يعالجها الاقتصاديون وعلماء الأحياء. ما يجعل هذه المقارنة عبر التخصصات مثيرة للاهتمام هو أن التصنيفات أكثر جوهرية بالنسبة لما يفعله علماء الأحياء، وأن تاريخ مشاركة علماء الأحياء في التصنيفات هو أكثر شمولاً بكثير مما هو عليه في الاقتصاد. لقد فكر علماء الأحياء أكثر، وأطول، في التصنيفات وأنظمة التصنيف أكثر من الاقتصاديين.

غير أن أهمية التصنيفات في العلوم الاقتصادية تمثل آلية أساسية لتنظيم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية حسب معيار أو مؤشر اقتصادي معين، حيث يُسهم التصنيف في تلخيص العناصر-

---

[1] - إن كلمة **أنثروبولوجيا Anthropology**، هي كلمة إنكليزية مكونة من قسمين: أنثروبوس ويقصد "الإنسان" ولوجوس ويقصد "علم" وبذلك فإن كلمة الأنثروبولوجيا تعني" علم الإنسان" أي العلم الذي يهتم بالإنسان. تعرف الأنثروبولوجيا أيضاً، بأنها العلوم التي تدرس الإنسان من حيث أنه كائن عضوي حي، يسكن في مجتمع تحكمه نظم وتقاليد اجتماعية في ضمن ثقافة معينة. ويقوم بأعمال مختلفة، ويقوم بسلوك محدد، وهو أيضاً العلم الذي يتناول الحياة البدائية، والحياة الحديثة المعاصرة.

[2] - **مارسيل موس** (بالفرنسية: Marcel Mauss) (10 مايو 1872- 10 فبراير 1950)، كان عالم اجتماع فرنسي، وابن أخت الفيلسوف إميل دوركايم، اجتاز عمله الأكاديمي حدود علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. ربما يُعرف بشكل أفضل اليوم بسبب تأثيره على الانضباط الحالي، لا سيما فيما يتعلق بتحليلاته لمواضيع مثل السحر، والتضحية، وتبادل الهدايا في ثقافات مختلفة حول العالم. كان له تأثير كبير على مؤسس الأنثروبولوجيا الهيكلية كلود ليفي شتراوس. يُعد الهدية (1925) العمل الأشهر لمارسيل موس

المعلومات- المتفرقة والتفصيلية التي يوفرها التحليل الإحصائي، وتسهيل التبادل المنظّم لها، لذلك تستخدم أنواع مختلفة من التصنيفات حسب الأنشطة، المنتجات، القطاعات والفئات الاجتماعية – المهنية والمهن- أو حسب الموقع الجغرافي للبلدان، كما يستخدم التصنيف لأغراض الإدارة التنظيمية لاسيما في اتخاذ القرارات ووضع السياسات الناجعة. سوف يتم تفصيل ذلك في المحاور اللاحقة.

المحور الثاني: ماهية التصنيف الاقتصادي الدولي

تمهيد:

تزخر الأدبيات المتعلقة بتصنيفات البلدان بالعديد من ***الأغراض الأساسية***. فالهدف العام من التصنيف هو تجميع البلدان في مجموعات فرعية تختلف بطريقة هادفة وفق معايير معينة. حيث يمكن استخدام تحليل التصنيف"Classification analysis" في سلسلة كبيرة من التخصصات. على سبيل المثال، في علم النفس يمكن أن يساعد تصنيف الأشخاص وفقا لأنواع الشخصية، أما في التخطيط الحضري يمكن تصنيف المدن وفقا للمعايير الديموغرافية، وفي التسويق يمكن استخدامه لتصنيف العملاء وفقا للذوق وغير ذلك.

إحدى التطبيقات المستخدمة على نطاق واسع في الاقتصاد، تصنيف البلدان حسب ***مستوى التنمية"level of development"***. ***البنك الدولي"World Bank"*** (WB) ***والأمم المتحدة " United Nations"(UN)*** من بين المؤسسات الدولية المهتمة بهذا النوع من التصنيفات. فعلى مستوى البنك الدولي (1996) صُنفت البلدان إلى أربع فئات وفقاً للدخل (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) وخمس مناطق. وتشمل المناطق الخمس: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأميركتين. وفي نفس الوثيقة، يعتمد البنك الدولي أيضا تصنيفا للبلدان حسب فئة الصادرات والمديونية. ومن جهة أخرى يصنّف ***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" United Nations Development Program (UNDP)"*** البلدان وفقا لمؤشر يتألف من ثلاثة مؤشرات هي ***متوسط العمر المتوقع*** "***والتعليم والدخل***. وفي مراجعة حديثة، يؤكد **نيلسن** (2012، ص 2)، "عندما يتعلق الأمر بتصنيف البلدان وفقًا لمستويات تنميتها، لا يوجد معيار (إما قائم على النظرية أو يستند إلى معيار موضوعي) مقبول بشكل عام". علاوة على ذلك، أن عملية التصنيف ليست فقط أكثر تعقيدًا حيث تصبح البلدان النامية أكثر تجانسًا مع مرور الوقت، ولكن أيضًا البحث عن تصنيف أشياء(الفئات) دينامكية - البلدان "تنمو" (developing) باستمرار من حيث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيير السياسي. وبالنظر إلى هذه الصعوبات، ***فلماذا تكون التصنيفات القطرية مطلوبة من طرف الجميع؟***

أولا: الحاجة للتصنيف

تستخدم أنظمة التصنيف في المنظمات الاقتصادية الدولية ***للأغراض التشغيلية والتحليلية*** (operational and analytical purposes)، ويسبق نظام تصنيف البلدان التشغيلي نظام التصنيف التحليلي الذي يعتمد على النظام التشغيلي بدوره.

1- أسباب تحليلية (analytical reasons)، تخدم التصنيفات البلدان غرضًا لتبسيط عالم معقد ومتنوع إلى مجموعات متجانسة نسبيًا من هذه البلدان التي تشترك في بعض السمات المميزة. فالتصنيفات شائعة في العديد من مجالات البحث - في علم الأحياء والطب والفلسفة والعلوم السياسية والاقتصاد - وهي جزء من "التخصصات الأكاديمية" المقابلة لها. في الدراسات التنموية، تخدم التصنيفات القطرية غرض دعم فهم أهم الاختلافات والفروقات بين البلدان (أو أوجه التشابه) في نتائج التنمية، مع دراسة ديناميكيات عملية التنمية في سياقات مختلفة - على سبيل المثال، تقييم التقدم المقارن لأي بلد معين بالنسبة إلى بلدان أخرى.

2- أسباب تشغيلية (operational reasons)، تخدم التصنيفات القطرية غرضًا لوكالات المعونة متعددة الأطراف والثنائية من حيث تخصيص الموارد والسياسات المختلفة تجاه مختلف البلدان. على وجه الخصوص، يتم استخدامها لتنظيم السياسات الإنمائية الدولية (في البداية، لأن "البلدان النامية" المحددة فقط هي المؤهلة لتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية) ولتحديد الأهداف والالتزامات (على سبيل المثال، هدف المعونة بنسبة 0.7 ٪ للمساعدة الإنمائية الرسمية ل "البلدان النامية" والتزام المعونة بنسبة 0.2 ٪ للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً). باختصار، إن الفهم الأفضل لطبيعة الاختلافات بين البلدان يعني أن الموارد والسياسات يمكن تكييفها بشكل أفضل لتناسب احتياجات البلدان.

يهدف المحللون والحكومات والمؤسسات إلى معالجة التنوع في ***الخارطة الاقتصادية العالمية*** عن طريق وضع فئات / مجموعات لتصنيف البلدان لتحسين ***تحليل وتنظيم تعقيدات النظام الدولي***. في الواقع، كان هناك تكاثر في أنظمة التصنيف والفئات القطرية التي تسعى جميعها إلى وضع بعض النظم في الواقع الدولي المعقد الجديد، ولكن لم تنجح بشكل كامل هذه التصنيفات. وبدلا من ذلك أصبحت البانوراما الدولية أكثر تشويشا وغير منظمة، مع العديد من التصنيفات المتداخلة (overlapping classifications). تأتي أشكال التصنيف الرسمية وشبه الرسمية هذه بالإضافة إلى التصنيفات المتعلقة بتنظيم برامج العمل وتمييز تدفقات الموارد داخل المنظمات الدولية أو وكالات المساعدة الثنائية أيضًا. والنتيجة الصافية لتكاثر الفئات/

المجموعات الدولية هو أن دولة واحدة يمكن أن تنتمي إلى مجموعات مختلفة اعتمادًا على معايير التصنيف المعتمدة.

وقد تفسر العوامل المتنوعة ***وجود تصنيفات متعددة للبلدان***. فمن ناحية، تعامل المانحون مع فئات البلدان كأداة لتخصيص الموارد ودعم التنمية على أساس المعايير التقنية المفترضة، على الرغم من أن عمليات تخصيص المعونة سياسية في المقام الأول من ناحية أخرى، وجدت البلدان النامية في فئات البلدان طريقة لجذب انتباه المانحين إلى مشاكلهم الخاصة ولتسهيل عملية الضغط التي تحدث في المنتديات والمنظمات الدولية. أخيرًا، ساهمت ديناميات البيروقراطيات المتعددة الأطراف وخبرائها أيضًا في تكاثر المعايير والفئات لأن هذه العمليات تساعد في تبرير أهمية المتمثلة في تنظيم الواقع الدولي المعقد.

في النهاية يعد التصنيف والتبويب (categorisation and classification) مصدرًا مهمًا لسلطة البيروقراطيات متعددة الأطراف في الواقع، يؤكد **فان بيرجيك وفان ماريوبيك** (Bergeijk and van Marrewijk) (2013) بأن بعض المؤسسات الدولية يبدو أنها منخرطة في ***منافسة فكرية لابتكار اختصارات جديدة لإعادة تصنيف وإعادة ترتيب (.reclassify and rearrange groups) مجموعات البلدان***. حيث لم يتم إنشاء جميع التصنيفات لتحقيق أهداف مماثلة .تم إنشاء بعض الفئات ***لأغراض التحليل*** فقط أو لتعزيز وجهة نظر معينة بشأن ***التنمية***، والسعي لإيجاد أنماط مشتركة بين البلدان، من أجل تصنيف ***الواقع الدولي غير المتجانس"the heterogeneous international reality "*** (على سبيل المثال، تصنيف البلدان من حيث مستويات الدخل أو مستويات التنمية البشرية). غير أنه في حالات أخرى، تم إنشاء فئات ذات ***هدف سياسي دولي واضح***، ومرتبط بتعريف أهلية البلدان لبعض وسائل الدعم الخاصة (وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع تعريف أقل البلدان نمواً أو البلدان الفقيرة المثقلة ***بالديون***). من الواضح أن تصنيف البلدان يصبح أكثر أهمية في سياق مناقشات السياسات حول تصميم المنافع لمجموعات مختلفة من البلدان. مع ذلك، فإن التمييز بين الدوافع المختلفة التي تعطي منشأً للتصنيف قد يكون ذا أهمية محدودة .وقد أظهرت التجربة أنه حتى التصنيفات التي تمت صياغتها في البداية ***لأغراض التحليل (analytical proposes)*** ينتهي بها الأمر فقط إلى استخدامها لوضع مبادئ توجيهية للعمل الدولي. هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع تصنيف الدخل الخاص بالبنك الدولي والذي يستخدم، إلى جانب معايير أخرى، من قبل الكثير من المانحين (متعدد الأطراف وثنائي) يمنح البلدان إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنمائية الرسمية (official development assistance) وغيرها من أشكال الدعم (السوق التفضيلية الوصول، على سبيل المثال) وتدرج البلدان في أنظمة الدعم هذه.

يشير انتشار **أنظمة التصنيف** أيضًا إلى قيود هذه الأنظمة في تنظيم المشهد الدولي بطريقة مرضية. في الواقع، تشترك معظم الأنظمة المتاحة الحالية، إن لم يكن كلها، في ثلاث **مشكلات أساسية** إلى حد ما. في كثير من الحالات، لا تستند **المعايير المستخدمة** في تصنيف البلدان بشكل صارم إلى رؤى ***من أدبيات التنمية الاقتصادية.*** ففي العديد من الحالات، **لا يوجد تفسير للأسس النظرية** التي تدعم إنشاء الفئات/المجموعات المقترحة أو المعايير المستخدمة لتصنيف البلدان. ثانيًا، ***تنطوي عملية تصنيف البلدان ذاتها على خيار سياسي ومعياري*** (حتى لو كان مخفيًا في الجوانب الفنية) حول ما يُفهم على أنه تنمية وحول المشكلات أو البلدان التي تستحق اهتمامًا خاصًا من المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن التصنيفات تنطوي على ***خيارات سياسية***؛ هذا ما يفسر سبب ***عدم وجود تصنيف واحد يجذب القبول بالإجماع.***

ثانيا: مفهوم التصنيف الاقتصادي (economic taxonomy):

يُعد التصنيف عملية ترتيب مجموعات الدول أو المؤسسات وتمييزها عن بعضها البعض وتبويبها في مجموعات تحمل نفس الخصائص وذلك بإتباع أسلوب علمي إحصائي منظم استناداً إلى جملة من المعايير والمؤشرات الاقتصادية بغية التعرف على مستوياتها ومعرفة وضعها التنافسي والاقتصادي على الخارطة الاقتصادية العالمية.

- **التصنيف الاقتصادي** هو نظام لتصنيف النشاط الاقتصادي، بما في ذلك المنتجات والشركات والصناعات. يعتقد بعض الاقتصاديين أن دراسة السياسة الاقتصادية تتطلب استخدام نهج تصنيفي.[1]

"An economic taxonomy is a system of classification of economic activity, including products, companies and industries. Some economists believe that the study of economic policy demands the use of a taxonomic/classificatory approach".

- يُعرف ***التصنيف الاقتصادي الدولي*** على أنه "أداة أساسية لتعزيز ***مقارنة البيانات على الصعيدين المحلي والدولي*** ويعتبر دليلا مرشدا للدول التي هي بصدد تطوير برامجها الاقتصادية ووضع نظم إحصائية سليمة".
- يُعرف كذلك على أنه: "أداة لتقسيم البيانات إلى فئات/مجموعات متجانسة بقدر الإمكان بالنسبة للخصائص التي تشكل موضوع الإحصاءات قيد البحث.
- **تصنيف المنتج(Product classification)** أو تصنيف المنتج(product taxonomy) تنظيم المنتجات وفقاً لمجموعة متنوعة من الأغراض.

[1]- Economic taxonomy, https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_taxonomy

- **نظام تصنيف الأنشطة الاقتصادية**، بما في ذلك منتجات الشركات والصناعات. (System of classification of economic activity, including products, companies and industries).

وتشمل التصنيفات الأخرى التصنيفات التجارية والوظائف (المهن) وبراءات الاختراع والمنشورات في مجال الاقتصاد والمعايير الجودة والتصنيف الجمركي.

ثالثاً: أهمية وأهداف التصنيف الاقتصادي

يهدف التصنيف الاقتصادي الى ما يلي[1]:

- إيجاد صيغة موحدة لقياس نشاط اقتصادي ما.
- توحيد المفاهيم والمصطلحات والأدلة المستخدمة في نشر البيانات الإحصائية من قبل الأجهزة الإحصائية؛
- توفير إطار لإجراء المقارنات الدولية للمعلومات الإحصائية وتبادل الخبرات الدولية،
- بمثابة إطار موحد للإحصاءات استنادا الى الانشطة المجمعة بطريقة والتي هي ذات صلة بالنسبة الى البلدان النامية والمتقدمة؛
- يعمل كمرجع لإعداد خطط تصنيف وطنية أو إقليمية وتكييفها متوافقة مع المعايير الدولية؛
- يعد أداة للتنسيق الإحصاءات الاقتصادية وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحسين الإدارة التنظيمية من رصد، تحليل، توثيق وتقييم؛ واتخاذ قرار سليم على مصداقية وشمولية معلومات اقتصادية؛
- التنسيق والتعاون الدولي والتوصل لتوافق في الآراء بشأن الأطر الإحصائية؛
- رصد التطورات والتغيرات في بنية الاقتصاد الوطني والمساعدة في رسم السياسة والاستراتيجيات الاقتصادية الناجعة.
- يستخدم التصنيف الاقتصادي في معرفة نقاط القوة والضعف داخل اقتصاديات الدول المصنفة من خلال قياس درجة التطور الحاصل داخل الاقتصاديات؛ كما يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية.

رابعاً: لماذا يعد تصنيف البلدان عملية ديناميكية؟

- التطورات التغيرات السريعة التي يشهدها العالم على جميع الأصعدة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، والثقافية؛

[1] معهد اليونيسكو للإحصاء، مجالات التعليم والتدريب.

- تطور وكثافة النشاط الإقتصادي والعلاقات المتاشبكة التي تربط بين دول العالم اقتصاديا لاسيما في مرحلة العولمة؛
- التطور العلمي والتكنولوجي والذي أضاف حلول جديدة لمشكلة معالجة البيانات الإحصائية وتخزينها وتحليلها؛
- ظهور مقاربات ومناهج جديدة في علم التصنيف وتزايد أهمية هذا الأخير في مجال التحليل والإستشراف الإقتصادي؛
- التصنيف يمثل نظام اللغات المستخدمة في التخاطب ودراسة الظواهر والمعلومات المتعلقة بها وإجراء المقارنات على البيانات بما يسهل عملية تبادلها وتدفقها وتوحيد المؤشرات قراءتها وعرضها؛
- عملية مراجعة التصانيف وتحديثها (أو تنقيحها) بما يتوائم مع التطورات الحاصلة في البيئة الإقتصادية من أجل الرفع من درجة الموثوقية والجودة والشمول للبيانات؛
- ظهور العديد من المنظمات الرسمية وغبر الرسمية المتخصصة في شؤون تصنيف البلدان وتقدم تقارير دورية مفصلة بأسلوب نموذجي وباستخدام أدوات ومنهجيات جد معقدة للتنبؤ بما سيكون عليه العالم مستقبلا.... إلخ

المحور الثالث: منظمات ومؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي

تقديم:

في العالم الحالي هناك العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية، ولكن هناك ثلاث منظمات اقتصادية دولية كبرى تساعد العالم على تعزيز التنمية، تقديم المساعدات المالية والتقنية، تقديم القروض، تسوية المنازعات، وتسهيل الاتفاق وما إلى ذلك. وهؤلاء الثلاثة هم منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) والبنك الدولي (World Bank) هذه المنظمات الدولية الثلاث تساعد كل دولة إما الدول الفقيرة أو الدول الغنية. وجميع هؤلاء المنظمات قد صُمموا في ظل مخرجات مؤتمر بريتون وودز في يوليو 1944 لذلك يطلق عليهم مؤسسات بريتون وودز.[1] غير أنه ينبغي التمييز بين منظمات التعاون"cooperation organizations"، التي تهتم بتقليص الحواجز التي تَحُول دون جعل العلاقات الاقتصادية أكثر مرونة، والتي تقتصر على تقديم توصيات ومقترحات دون تخفيض كبير في سيادة الدول الأعضاء، وهيئات التكامل"integration organizations" ذات الأهداف الأكثر طموحا كالعمل على الإزالة الكاملة للحواجز وإنشاء سوق واحدة.

أولا: صندوق النقد الدولي(IMF)

1. **بطاقة تعريفية:** صندوق النقد الدولي هو منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مهامها في:
   - إرساء قواعد النظام النقدي الدولي؛
   - تقديم المساعدة التقنية. يقوم خبراء صندوق النقد الدولي بإجراء دراسات حول الاقتصاد وسياسة النقد الأجنبي في الدول الأعضاء؛ يقدمون المشورة بشأن تصميم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، بشأن إنشاء المؤسسات (البنوك المركزية وما شابه ذلك)، بشأن جمع ومعالجة البيانات الإحصائية. كما يساعد على تدريب المسؤولين والخبراء المحليين. بالإضافة إلى ذلك، تجري أيضا مراجعات حول تطور واتجاه الاقتصاد العالمي.
   - بالإضافة إلى ذلك، فهي مسؤولة عن تمويل البلدان التي تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها (الإحصاءات التي تجمع المعاملات عبر الحدود) أو التي ترغب في إجراء إصلاح هيكلي لسياستها.

[1] - EL Monineath, **International Economic Organizations (WTO, IMF and World Bank) don't represent the interest of rich and poor countries alike**, Royal University of Phnom Penh, Department of International Studies Field: International Political Economy, Chiang Mai University,24/01/2014,

لديه حاليا 184 دولة عضو ويقع مقره الرئيسي في واشنطن. منذ ماي 2004 المدير الإداري هو رودريغو راتو ، وزير الاقتصاد السابق في الحكومة الأخيرة لحزب الشعب. شغل منصب العضو المنتدب الأوروبي.

2. **الجذور:** مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتمعت 44 دولة من جانب الحلفاء لإنشاء مؤسسة دولية للإشراف على النظام النقدي الدولي. عقد الاجتماع في مدينة بريتون وودز"Bretton Woods"، نيو هامبشاير".New Hampshire"، الولايات المتحدة الأمريكية"USA"، في يوليو 1944. كان اثنان من أبطالها الرئيسيين هما الخبير الاقتصادي بوزارة الخزانة الأمريكية، هاري ديكستر وايت "Harry Dexter White"، والاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز"John Maynard Keynes" .صادقت المنظمة على الاتفاقية التأسيسية التي وقعتها 19 دولة في ديسمبر 1945. فقد نشأ صندوق النقد الدولي من الإيمان بالحاجة إلى العمل الجماعي على المستوى العالمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي"economic stability"، تماما كما ستظهر الأمم المتحدة " UN" في وقت لاحق لمحاولة تحقيق الاستقرار السياسي"political stability".

3. **تنظيم النظام النقدي الدولي**: العلاقات الاقتصادية الدولية (مثل التجارة في السلع أو الخدمات، أو التحويلات المرسلة من قبل المهاجرين) معقدة لأن البلدان المختلفة لها عملات مختلفة. وحتى الربع الأول من القرن العشرين، كانت معظم البلدان تخضع لنظام معيار الذهب (أي أن عملاتها كانت قابلة للتحويل إلى ذهب بسعر صرف ثابت)، وتلك التي لم تكن قادرة على التعامل عن طريق شراء عملات قابلة للتحويل مقابل عملتها الوطنية، التي لم يكن عرض أسعارها ثابتاً.

وتشير كلمة صندوق"Fund" إلى وجود كمية مجمعة من الموارد النقدية"monetary resources". في صندوق النقد الدولي، تشارك كل دولة بحصة يتم تحديدها وفقا لسلسلة من المقادير(magnitudes) مثل دخلها القومي واحتياطيات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها وحجم صادراتها وارداتها. تستخدم الحصة"The quota" كأساس لقياس القوة التصويتية "voting power"ولتحديد الحد الأقصى للمبلغ المالي في الصندوق الذي يمكن لكل دولة عضو أن تضطر إلى حل مشاكل ميزان المدفوعات لديها.

وتمول أنشطة صندوق النقد الدولي من مساهمات أعضائه. إن صندوق النقد الدولي نفسه هو الذي يحدد، اعتمادا على ثروة كل بلد ووضعه الاقتصادي، مقدار الحصة التي يجب أن يساهم بها كل عضو. كلما كانت البلاد أكثر ثراء، زادت حصتها. تتم مراجعة الحصص كل خمس سنوات ويمكن رفعها أو خفضها حسب احتياجات صندوق النقد الدولي والازدهار الاقتصادي للعضو. ويحقق نظام الحصص عدة أهداف. أولا، أنها تشكل حقيبة المال (الصندوق) "a money bag (the fund)"أن صندوق النقد الدولي يمكن أن تتيح لإقراض الأعضاء الذين يعانون من صعوبات مالية. ثانيا، يتم استخدام حصة كل عضو لتحديد مقدار ما

يمكنه الاقتراض من الصندوق. وكلما زادت المساهمة المالية لبلد عضو، زاد المبلغ الذي يمكن أن يطلبه في أوقات الحاجة. ثالثا، تحدد الحصة سلطة التصويت لكل عضو.

4. المشاركة"Participation": يستخدم صندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح." a weighted voting system". كل بلد لديه حصة "a quota"، والتي بدورها يتم تحديدها من خلال حجم اقتصادها" the size of its economy". حصة الولايات المتحدة هي الأكبر على الإطلاق، 17.5 ٪، وهي أيضا الدولة الوحيدة التي لها الحق في النقض"the right to veto".

الشكل رقم (03): الدول الأعضاء ذات الحصص الأعلى

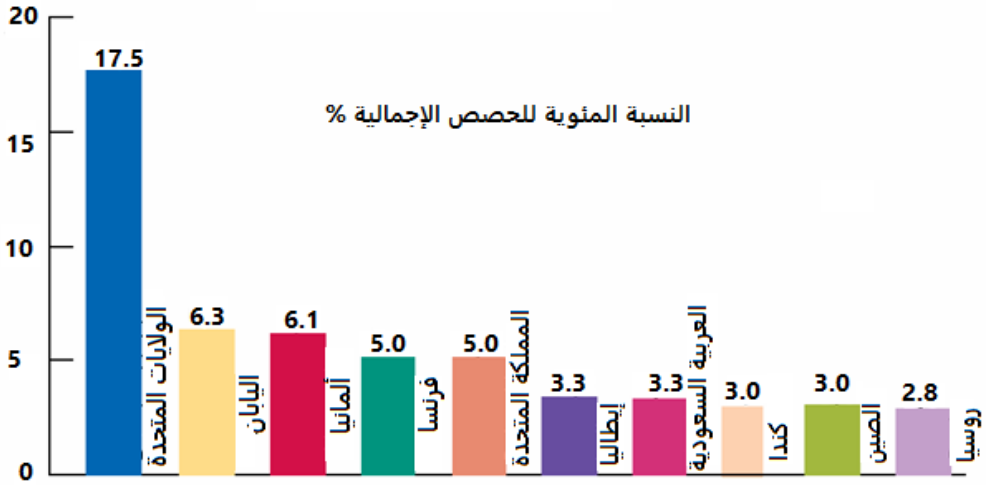

Source: What is the International Monetary Fund? Washington, IMF, 2004.

في سبتمبر 2006، تمت الموافقة على إصلاح حصص المشاركة التي ستدخل حيز التنفيذ في عام 2008. وستكون كوريا الجنوبية والصين وتركيا والمكسيك هي الأكثر استفادة.

5. حقوق السحب الخاصة "Special Drawing Rights": تقاس حصص صندوق النقد الدولي بحقوق السحب الخاصة"SDRs " أو حقوق السحب الخاصة"(SDR) SDRs or Special Drawing Right". في المجموع، تبلغ الاشتراكات المقررة 212 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 300 مليار دولار. وحقوق السحب الخاصة هي شكل خاص من أشكال الأموال"SDR is a special form of money" التي أنشأها صندوق النقد الدولي في عام 1969 وليس لها وجود مادي"no physical existence". يمكن للبلدان استخدام DEGs كعملة احتياطية"a reserve currency"، لإجراء مدفوعات دولية أو لصندوق النقد الدولي نفسه. ويوجد حاليا 21.4 بليون حقوق سحب خاصة. منذ جانفي 2001، يتم حساب قيمة حقوق السحب

الخاصة يوميا، وهو متوسط مرجح لأقوى أربع عملات: الدولار الأمريكي $ (45٪)، اليورو € (29٪)، الين ¥ (15٪) والجنيه الاسترليني البريطاني £ (11٪).

6. المقترضين اليوم"Borrowers today": في الوقت الحاضر، جميع البلدان المقترضة من صندوق النقد الدولي هي دول نامية"developing countries"، أو تمر بمرحلة انتقالية "transition" من الشيوعية "communism" إلى الرأسمالية"capitalism"، أو الدول الناشئة "emerging countries" التي تتعافى من أزمة مالية"a financial crisis". ومع ذلك، خلال السنوات ال 20 الأولى من صندوق النقد الدولي، اتجهت نصف القروض أساسا إلى البلدان الصناعية"industrialized countries"، التي كان عليها أن تتعافى من الحرب العالمية الثانية. هذا هو السبب في أن المملكة المتحدة"United Kingdom" تظهر كمقترض"borrower" سادس في تاريخ صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (04): أكبر المقترضين من صندوق النقد الدولي: 1947-2000

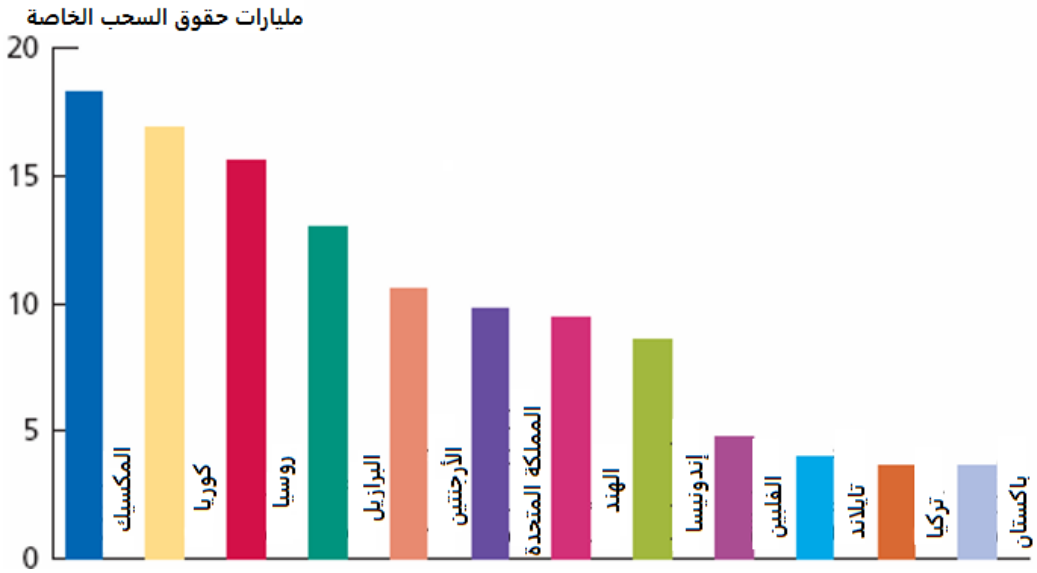

Source: what is the International Monetary Fund? Washington, IMF, 2004.

7. شروط القروض "Terms of loans:": صندوق النقد الدولي لا يعطي المال للمساعدات الإنمائية "development aid"، لكنه يعطي العملة الأجنبية "foreign currency"بحيث يمكن للبلدان التعامل مع اختلال ميزان المدفوعات"a balance of payments imbalance". بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم هذه القروض بشرط أن تنفذ البلاد سلسلة من التدابير لتجنب ارتفاع المديونية وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي يراها صندوق النقد الدولي ضرورية. القروض مؤقتة وصندوق النقد الدولي هو الدائن

المفضل"preferred creditor"، مما يعني أنه سيكون من أوائل الوكلاء"first agencies" التي يتم سدادها، لأنه غالبًا ما يكون آخر مقرض متاح"last available lender".

"في معظم الحالات، عندما يمنح صندوق النقد الدولي قرضا، فإنه لا يصرف سوى جزء صغير من احتياجات تمويل ميزان المدفوعات" balance of payments financing needs" في بلد ما. ومع ذلك، بما أن موافقة صندوق النقد الدولي هي علامة على أن السياسة الاقتصادية للمقترض تسير على الطريق الصحيح، فإنها تدعم ثقة المستثمرين والمجتمع الرسمي وتساعد على توليد تمويل إضافي من مصادر أخرى. وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون تمويل صندوق النقد الدولي"IMF funding " بمثابة تأثير مهم" an important influence"، أو محفز "catalyst"، لجذب أموال أخرى"attract other funds". وتستند قدرة صندوق النقد الدولي على العمل كمحفز إلى الثقة التي يتمتع بها المقرضون الآخرون في عمليات صندوق النقد الدولي، وقبل كل شيء على مصداقية المشروطة المصاحبة للائتمان."

8. انتقادات لصندوق النقد الدولي"Criticism of the IMF": تنتقد سياسة صندوق النقد الدولي من قبل العديد من الأطراف، ولكن ربما يكون أهم منتقديه هو جوزيف إي ستيغليتز"Joseph E. Stiglitz"، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001، من الأيديولوجية اليسارية"left-wing ideology" التي كانت بين عامي 1997 و2000 النائب الأول للرئيس وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي حتى أجبره وزير الخزانة الأمريكي على الاستقالة. وكان قد عمل سابقًا في مجلس كلينتون للمستشارين الاقتصاديين" the Clinton Council of Economic Advisers". وينعكس انتقاده لصندوق النقد الدولي في كتاب بعنوان "العولمة وسخطها" " Globalization and its Discontents"(2002).

ثانيا: مجموعة البنك الدولي(WB) /البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروف بالعامية باسم البنك الدولي"World Bank"، في جويلية 1944 أيضا في اتفاق بريتون وودز بهدف "المساعدة في إعادة بناء وتنمية أقاليم البلدان الأعضاء عن طريق تيسير الاستثمار الرأسمالي". يعتبر البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي مؤسسات بريتون وودز." Bretton Woods's institutions". كما هو الحال مع صندوق النقد الدولي، لم تصبح روسيا أيضا شريكا للبنك في عام 1944. يقع مقره الرئيسي أيضًا في واشنطن العاصمة، وهي إحدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ولديه أيضًا 184 دولة عضو لأن كل من يريد الانضمام إلى البنك الدولي يجب أن انضم أيضًا إلى صندوق

النقد الدولي. نظام التصويت "The voting system"، مثل نظام صندوق النقد الدولي، مرجح أيضًا: لكل دولة 250 صوتًا، بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100،000 من حقوق السحب الخاصة.

منذ 1968 إلى 1980 ركز البنك على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس في العالم النامي. تم زيادة حجم وعدد القروض للمقترضين زيادة كبيرة مع توسيع نطاق أهداف القروض من البنية التحتية إلى الخدمات الاجتماعية (infrastructure into social services) والقطاعات الأخرى. في عام 1980، تم إنشاء المحكمة الإدارية للبنك الدولي للبت في النزاعات بين مجموعة البنك الدولي وموظفيها حيث لم يتم احترام الادعاء بعدم احترام عقود العمل أو شروط التعيين. ابتداءً من عام 1989، استجابةً لانتقادات شديدة من العديد من المجموعات، بدأ البنك بإدراج المجموعات البيئية والمنظمات غير الحكومية في قروضه لتخفيف الآثار السابقة لسياسات التنمية التي أدت إلى الانتقاد. تقليديًا، استنادًا إلى تفاهم ضمني بين الولايات المتحدة وأوروبا، يتم دائمًا اختيار رئيس البنك الدولي من ضمن المرشحين الذين ترشحهم الولايات المتحدة.

يلعب البنك الدولي دورًا مختلفًا نوعيًا عن صندوق النقد الدولي، لكنه يعمل بإحكام ضمن إطار برنامج التكيف الهيكلي الصارم الذي يفرضه صندوق النقد الدولي. نتيجة لتطوير وظائفه، تم إنشاء أربع منظمات دولية "four international organizations"حول البنك الدولي للإنشاء والتعمير"IBRD"، والتي تشكل ما يسمى مجموعة البنك الدولي"World Bank Group":

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير" International Bank for Reconstruction and development (IBRD)"؛
- المؤسسة الدولية للتنمية "International Development Association (IDA"؛
- مؤسسة التمويل الدولية "International Finance Corporation (IFC"؛
- وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف"(Multilateral Investment Guarantee Agency / MIGA"
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار " International Center for Settlement of Investment Disputes ICSID)".

وتتمثل مهمتهم في تقديم المساعدة المالية والتقنية للتنمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال مجموعة من القروض بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة والإدارة العامة وإدارة الاقتصاد الكلي والتنمية المؤسسية والحكم وتطوير القطاع المالي والخاص وحماية البيئة وإدارة الموارد

الطبيعية، وتشارك بنشاط في كل بلد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء كوريا الشمالية وميانمار.

يقرض البنك الأموال"lends money" بغرضين أساسيين: إعادة إعمار" the reconstruction of countries" البلدان المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ومنذ عام 1961 كرس نفسه للمساعدة الإنمائية" the development assistance" للبلدان الأكثر تخلفا من خلال مشاريع محددة لا يمكن تمويلها بشكل تقليدي لأن المبلغ مرتفع أو يتطلب أسعار فائدة منخفضة أو تكون شروط الاسترداد طويلة جدا. عادة ما تكون أرصدة البنك الدولي طويلة الأجل"، تصل إلى عشرين عاما. يمكن أن تكون المشاريع الطاقة"energy" والبنية التحتية "infrastructure"والتنمية الصناعية"industrial development"، إلخ. وبما أن هذه المشاريع تحتاج إلى دراسة لتقييم ربحيتها"profitability"، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يوفر الأموال فحسب، بل يقدم أيضا المساعدة الاقتصادية"economic assistance"، ويرسل بعثة دراسية إلى البلاد لإجراء البحوث اللازمة"carry out the necessary research". وبالإضافة إلى ذلك، أجرت أيضا عدة دراسات عن التنمية العالمية" لبعض البلدان الأعضاء فيها.

ومع ذلك، فإن البنك الدولي لا يمول عادة التكلفة الإجمالية للمشروع"the total cost of the project "، فقط الجزء الذي يجب شراؤه بالعملة الأجنبية، حوالي 40 ٪ من الإجمالي. يتم توفير بقية التمويل من قبل البلدان المقترضة والمصارف التجارية التي تشارك عادة في تمويل المشاريع مع البنك الدولي.

مثل صندوق النقد الدولي تم انتقاد البنك الدولي لارتباطه بمصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة"connection with the interests of US foreign policy"، التي لديها أيضا أكبر عدد من الأصوات (16.39٪) وهي موطن جميع رؤساء المؤسسة. في بعض الأحيان، كان البنك الدولي بمثابة أداة للضغط الأمريكي، الذي ذهب إلى حد إنكار الوسائل للبلدان التي لم تكن متوافقة مع بعض السياسات الأمريكية.

ومن الاتهامات الأخرى الأكثر شيوعا أنها لا تملك الموارد الكافية للقيام بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية للبلدان الأكثر حرمانا. تفضل العديد من الدول الصناعية الإبقاء على هذا الوضع من أجل منح ائتمانات "مقيدة"(tied) أو "مصيدة القروض"(tied' credits)؛ أي أن الدولة المقترضة تتعهد بشراء كل أو جزء كبير من الإمدادات في الدولة المقرضة (the borrowing country). هذا لا يدعم فقط صادرات الدول الصناعية ولكن أيضًا التبعية الاقتصادية للبلدان المتخلفة.

وأخيرا، تنتقد جوانب أخرى مثل تمويل مشاريع ضارة بالبيئة" having financed projects harmful to the environment"، أو الإضرار بالبلدان الفقيرة "harming poor countries"بنقل الشركات أو تلويث النفايات من البلدان الصناعية، أو إقراض الأموال للأنظمة الديكتاتورية "dictatorial regimes"، أو عدم إيلاء الاهتمام الكافي لحالة الشعوب الأصلية أو دور المرأة في عمليات التنمية.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية(WTO) الغات (GATT) سابقا

تعد منظمة التجارة العالمية، التي تقع على **شاطئ بحيرة لاك ليمان** الجميلة في جنيف (the beautiful Lac Leman in Geneva)، محور نظام سياسي دولي تتفاوض بموجبه الحكومات على القواعد التي تحكم سياستها التجارية وتنفذها وتراجعها). بعد التأسيس في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944، تم تسميتها باسم GATT هناك 23 دولة أصبحت أطرافًا متعاقدة " Contracting Parties "(CPs)، (إلى **الجات** الأصلي في عام 1948). تجتمع الأطراف المتعاقدة كل ستة أشهر لمناقشة مجموعة من المشاكل التجارية وتسوية النزاعات التجارية. زادت الجات GATT نفوذها في التجارة العالمية، كما أنها غطت 4.9 مليار دولار من التجارة التي شاركت فيها 45 دولة في جولة ديلون 1960.

تبرز وظائف منظمة التجارة العالمية نفسها في المادة الثالثة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تحدد خمس وظائف مثل تنفيذ الاتفاق، وتوفير منتدى للتفاوض التجاري، والمنازعة ومراجعة السياسات، والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تتمثل الوظيفة الأولى في تسهيل التنفيذ والإدارة والتشغيل وتعزيز أهداف الاتفاقيات واتفاقات التجارة متعددة الأطراف. ويوفر أيضًا إطارًا لتنفيذ وإدارة وتشغيل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف. الوظيفة الثانية هي توفير منتدى تفاوضي (negotiating forum).

وهناك فئتان يجب على منظمة التجارة العالمية توفير نموذج المنتدى (المادة الثالثة: 2) - أولاً، تتألف من مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المسائل التي تم تناولها في مرفقات الاتفاقية كما سبق أن غطتها اتفاقية الجات وجولة أوروغواي. ثانياً، المفاوضات المعنية بالعلاقة التجارية متعددة الأطراف والتي يقررها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية: في حالة إجراء مثل هذه المفاوضات، يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن توفر إطار التفاوض والوظائف الثالثة والرابعة هي إدارة الترتيبات الخاصة بتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأعضاء ولمراجعة السياسات التجارية. وتتمثل المهمة الأخيرة في التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق قدر أكبر من التماسك في وضع السياسات الاقتصادية العالمية (منظمة التجارة العلمية، 2007).

❖ الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية التجارة GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE (GATT))

في عام 1947، قبل الموافقة على ميثاق هافانا، تم التوقيع على الاتفاقية العامة للجمارك والتعريفات التجارية"the General Agreement on tariffs and trade "، المعروفة بالاختصار الإنجليزي) GATT "بناءً عليها. إن دخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ، وهي اتفاقية لتنظيم التجارة العالمية (وليست هيئة تابعة للأمم المتحدة كما تدعي منظمة التجارة الدولية)، مع سلطات أقل من ميثاق هافانا وفقط للبلدان الرأسمالية، تعني الفشل الأخير .المقر الرئيسي للاتفاقية في جنيف"Geneva".

على الرغم من أنها ولدت على أساس مؤقت ولم تشمل دول الكتلة السوفيتية (التي انضمت بعد سقوط الشيوعية)، إلا أنها كانت سارية حتى عام 1995 واليوم GATT هي نسخة جديدة من اتفاقية 1947، المدرجة في منظمة التجارة العالمية. عقدت ثمانية مؤتمرات تعريفية"Eight tariff conferences " تسمى "جولات" (rounds) خلال فترة الغات بين عامي 1947 و1994.

الجدول رقم (1): جولات الجات الثامنية

العدد	المقر	التاريخ
1	جنيف- سويسرا	1947
2	أنيسي- فرنسا	1949
3	توركاي - بريطانيا	1951-1950
4	جنيف	1956-1955
5 "Ronda Dillon" (روندا ديلون)	جنيف	1961-1960
6 "Ronda Kennedy" (روندا كينيدي)	جنيف	1967-1964
7""Ronda Nixon" antes "Ronda Tokio" " جولة نيكسون" قبل " جولة طوكيو"	طوكيو- اليابان	1979-1973
8"Ronda Uruguay" (جولة أوروغواي)	جنيف	1994-1986

وكانت آخر جولة عقدت فيما يسمى جولة أوروغواي"Uruguay Round "، بين عامي 1986 و1994. في هذا المؤتمر، بالإضافة إلى الاتفاقات التعريفية، تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية "WTO"، وهي

هيئة مدرجة في إطار الأمم المتحدة وبديلة للغات GATT في جميع وظائفها. كان ساريا منذ 1 كانون الثاني / يناير 1995 حاليا 148 عضوا. مقرها في جنيف، سويسرا.

الشكل رقم (05): أعضاء منظمة التجارة العالمية

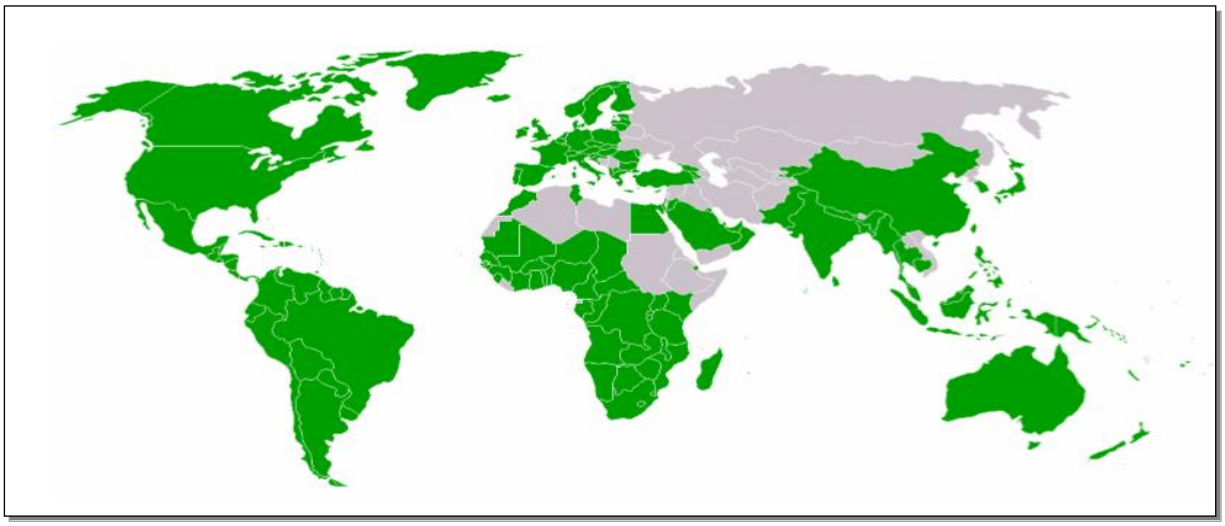

ومنظمة التجارة العالمية" WTO " هي الهيئة التي تحل فيها الخلافات التجارية"trade disagreements" بين الدول، ولكنها في الواقع لا تملك سلطة كبيرة لإجبار البلدان على تغيير سلوكها التجاري" trading behaviour". على الأكثر، يمكن أن يأذن للبلد المتضرر باتخاذ تدابير انتقامية"retaliatory measures " .

وكان واحدا من أهم التطورات في السنوات الأخيرة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد أطول مفاوضات الهيئة، التي استمرت 15 سنوات. روسيا انظمت كعضو في منظمة التجارة العالمية عام 2012، وهذا يعني أن الصين اضطرت إلى تعديل جزء من سياستها الاقتصادية، لكنها من ناحية أخرى سمحت لها بزيادة صادراتها .إحدى أهم الحالات هي حالة المنسوجات والأحذية، لدرجة أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد فكروا في فرض رسوم جمركية على هذه الأنواع من المنتجات التي تأتي من الصين.

وقد انتقدت منظمة التجارة العالمية لأنه على الرغم من أنها تتيح فرصا متكافئة للتدخل لجميع الدول، فإن البلدان الصغيرة ليس لها تأثير يذكر. من القطاعات الأكثر أهمية مع منظمة التجارة العالمية يقال إنه في الواقع جماعات الضغط (مجموعات السلطة) لديها الكثير من التأثير في منظمة التجارة العالمية وأن أغنى البلدان، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، تمر دون عقاب عندما لا تمتثل للاتفاقات الدولية وتفرض حواجز جمركية على المواد الخام من البلدان الأقل نموا.

رابعاً: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي""**United Nations Development Program** " في عام 1965، وهو الهيئة المسؤولة عن تعزيز التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وقد حدد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في أيلول / سبتمبر 2000 ما يسمى بأهداف الألفية"Millennium Goals "، التي يجب تحقيقها بحلول عام 2015. وقد كلف البرنامج الإنمائي بالإسهام في تحقيق هذا الهدف. وينصب تركيزها على تقديم الخدمات الاستشارية القائمة على الخبرة إلى البلدان النامية وتعزيز التحالفات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحقيق ذلك التغيير. الأهداف الإنمائية للألفية هي خطة طموحة للحد من الفقر وأسبابه ومظاهره. وتشمل الأهداف ما يلي:

- ✓ خفض الفقر المدقع والجوع؛
- ✓ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين؛
- ✓ خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات بنسبة الثلثين وثلاثة أرباع على التوالي؛
- ✓ وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا"HIV / AIDS "؛
- ✓ ضمان الاستدامة البيئية"environmental sustainability "؛
- ✓ فهم يفهمون أيضا هدف تعزيز شراكة عالمية من أجل التنمية، مع أهداف للمساعدة والتجارة وتخفيف عبء الديون

ومنذ عام 1990، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية" Human Development Report" المرموق. يتضمن هذا التقرير مؤشر التنمية البشرية"Human Development Index "، وهو ترتيب لـ174 بلدا لا يأخذ في الاعتبار بيانات الاقتصاد الكلي للناتج الوطني" macroeconomic data of national output" فحسب بل أيضا المؤشرات الاجتماعية الأخرى"other social indicators ". ويتضمن تقرير التنمية البشرية بيانات موضوعية عن معظم مؤشرات التنمية."development indicators ". ويصنف التقرير" classifies all countries"، الذي ينشر سنويا جميع البلدان وفقا لمتغيرات مثل دخل الفرد" per capita income"ومحو الأمية"literacy " والعمر المتوقع"life expectancy " واحترام حقوق المرأة" respect for women". والغرض من ذلك هو إعادة الإنسان"the human being back " إلى مركز عملية التنمية" the center of the development process".

خامساً: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الإونكتاد" (UNCTAD)

وفي عام 1964، أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference On Trade And Development)، الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، بمبادرة من الأمم المتحدة لتعزيز التجارة في البلدان النامية، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصادرات وإزالة الحواجز التي تحول دون دخول البلدان الصناعية. لديه 191 دولة عضوا. وقد عقد حتى الآن أحد عشر مؤتمرا. يقع مقرها الرئيسي في جنيف، سويسرا. ويركز برنامج الأونكتاد" UNCTAD "حاليا على المهام التالية:

- تحليل العولمة وأثرها على استراتيجيات التنمية؛
- تعزيز التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية من خلال مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة والتكامل الاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛
- فهو يساعد على إنشاء هياكل أساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية؛
- يولي اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية" the Least Developed, landlocked and island countries"؛

سادسا: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)

وهي الهيئة التي خلفت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" OECE (European Organization for Economic Cooperation)" السابقة التي أنشئت في عام 1948 لإدارة أموال خطة مارشال" the Marshall Plan" وتعزيز تحرير التجارة بين البلدان الأوروبية.1

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" organization for Economic Cooperation and Development"" OECD "، التي أنشئت في عام 1961، هي ناد من البلدان الغنية" a club of rich

[1] - **خطة مارشال** هو الاسم الذي يُعرف به برنامج إعادة الإعمار الأوروبي الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج مارشال" George Marshall" . بالنظر إلى العوز الأوروبي والاستحالة المالية لشراء منتجات أمريكا الشمالية، تتطلب خطة المساعدة هذه تنسيقًا مسبقًا من الدول الأوروبية لتنفيذها. قبلت ستة عشر دولة المساعدات واجتمعت في مؤتمر في باريس" a conference in Paris" في سبتمبر 1947. وكان للمؤتمر هدف ثلاثي: منع الإعسار الأوروبي الذي كان من شأنه أن تترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، ومنع توسع الشيوعية في أوروبا، وإنشاء هيكل من شأنه أن يفضي إلى إنشاء الأنظمة الديمقراطية والحفاظ عليها. وافق الكونغرس الأمريكي على الخطة في أبريل 1948. في نفس الشهر، تم إنشاء OECE " European Organization for Economic Cooperation" (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) لتوزيع المساعدات وتحديدها .تشير التقديرات إلى أن الخطة تضمنت مساعدة قدرها 13 مليون دولار بين عامي 1947 و1952. كان نجاح الخطة أساسي للانتعاش الاقتصادي وتسوية النظم الديمقراطية في أوروبا الغربية. تم استبعاد إسبانيا، التي لم تستوفي أي متطلبات ديمقراطية، من الخطة، مما جعل عملية الانتعاش البطيء بعد الحرب الأهلية أكثر صعوبة.

countries" مكرسة أساسا لدراسة المشاكل الاقتصادية وتنسيق سياساتها. وتقع الأمانة العامة للمنظمة في باريس، وتتألف من 30 بلدا ذات نظم ديمقراطية واقتصاد السوق. هذه الهيئة لا تقرض المال" not lend money". تنتج الدول الأعضاء ثلثي السلع والخدمات في العالم. وفي الواقع، تعمل منظمة " OECD "كمركز لصنع القرار"a decision-making centre " ينسق سياسات البلدان الغنية ويوجه ضغطها على الهيئات الدولية الأخرى.

من بين مجالات العمل:

- تحسين الإحصاءات ومقارنة البيانات الدولية. تطوير وتحسين النظام الموحد للحسابات القومية." the Standard System of National Accounts"؛
- إعداد تقارير دورية"periodic reports " عن البلدان الأعضاء مصحوبة بتوصيات تؤثر تأثيرا كبيرا على صنّاع السياسات الاقتصادية الوطنية.
- تطوير دراسات حالة عن مشاكل محددة."specific problems " ؛
- إعداد التقارير والتحليلات المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية بأساليب تطلعية تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية.
- تنسيق المساعدات المالية المتبادلة في حالات صعوبات ميزان المدفوعات المؤقتة.

الشكل رقم (06): البلدان الأعضاء في منظمة "OECD "

الجدول رقم (02): الدول الأعضاء في " OECD " وتاريخ الانضمام:

ألمانيا 1961	النرويج (1961)	اليابان (1964)
النمسا 1961	لكسمبرغ (1961)	فنلندا (1969)
بلجيكا 1961	إيطاليا (1961)	أستراليا 1971
كندا 1961	أيسلندا (1961)	نيوزيلندا (1973)
الدانمرك 1961	أيرلندا (1961)	المكسيك (1994)
إسبانيا 1961	البرتغال (1961)	التشيك 1995
هولندا (1961)	المملكة المتحدة (1961)	بولندا (1996)
الولايات المتحدة 1961	السويد (1961)	كوريا 1996
فرنسا (1961)	اليونان (1961)	هنغاريا (1996)
سويسرا (1961)	تركيا (1961)	سلوفاكيا (2000)

المحور الرابع: التقارير العالمية والتصنيفات الاقتصادية الدولية

تقديم:

إن نجاح التنمية الاقتصادية يُقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا هاما في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان. وفي هذا السياق لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتُصدر تبعا لذلك **تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية**، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لهذه المؤشرات و وصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات التي تتطور باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

أولا: تعريف التقارير الاقتصادية وأهميتها.

1. **تعريف التقارير الاقتصادية:** توجد العديد من التعاريف منها[1]:

- ✓ عبارة عن عرض لمجموعة من الوقائع والمعطيات الخاصة بموضوع معين.
- ✓ وثيقة ترصد فيها حالات خاصة، أو مشكلة معينة، أو تطور قطاع أو مؤشر خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ وسيلة اتصال تتضمن تصورا لوضع اقتصادي أو اجتماعي، مع إمكانية توضيح الايجابيات والسلبيات.
- ✓ دراسة وتحليل لمواضيع، ونقل وإعطاء إحصائيات، أو معلومات وعرض النتائج (استبيانات، استطلاعات الرأي) -هو تقييم لسياسات واستراتيجيات وإجراءات، مع إمكانية تقديم أفكار وحلول وتوصيات إصلاحية. توفر التقارير الاقتصادية المعلومات المنهجية، التي تحدد المفاهيم والاساليب المستخدمة في جمع وتصنيف

[1] علم الدين عبد الله بانقا، برنامج مهارات تحليل التقارير الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016/12/25-2016/12/29، ص ص 6-7.

وتحوير، ومراجعة ونشر الإحصاءات، هي وظيفة أساسية تقدمها جميع وكالات نشر الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي.

ويمكن التمييز بين نوعين من المعلومات المنهجية وهي:

- ✓ النوع الأول هو المعلومات المنهجية الهيكلية وهي التي تعرّف وتصنّف البيانات بمعنى توفر التعاريف اللازمة لتحديد واستخدام البيانات ومعالجتها.
- ✓ والنوع الثاني هو المعلومات الوصفية او المرجعية تصف منهجيات جمع وانتاج البيانات والمفاهيم الإحصائية المرتبطة بذلك وتقدم معلومات عن مستوى جودة البيانات.

2. أهمية التقارير الاقتصادية: تلعب التقارير الإقتصادية دورا مهما على المستوى الوطني والعالمي وذلك للأسباب التالية[1]:

- التقارير الاقتصادية هي مرجع أساسي للمعلومات الاقتصادية خصوصا بالنسبة الى:

  - المستثمرين وفاعليات القطاع الخاص للحصول على معلومات عن الاسواق العالمية لتحديد البرامج الاستثمارية المستقبلية.
  - الباحثين وراسمي السياسات ومعدّي الخطط الاقتصادية.
  - وكالات التنقيط العالمية لتقييم المخاطر والتصنيف الائتماني لاقتصادات الدول.

- الحصول على تمويل وقروض من الاسواق الخارجية بمعدل فائدة مبني على تصنيف وكالات التنقيط العالمية.
- حصول الدول على دعم وتمويل ومنح من بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الاوروبي للاستثمار، بناءا على التقارير الاقتصادية العالمية.
- إنشاء لغة مشتركة مكنت من ترتيب وتصنيف الدول، ومقارنة أدائها، من خلال بعض المؤشرات الخاصة المتوافقة والحديثة والتي تصدر بصفة دورية.
- تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف، أو الفرص المحتملة والمهددات على المستوى الوطني والعالمي.
- الاطلاع على تجارب الدول المختلفة ومعرفة أفضل الممارسات على المستوى العالمي، والاستفادة منها.

[1] مرجع نفسه، ص ص21-22.

- إنشاء قاعدة وأساس يُستند عليه في تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة.

3. أنواع التقارير الاقتصادية: تصنف التقارير وفقا للآتي[1]:

1) **المضمون:** يمكن أن يكون التقرير اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، عن الصحة، عن التعليم، .....الخ.
2) **طريقة التناول: وهنا** نميز بين:

- **تقارير تحليلية:** تعرض نتائج دراسات مؤسسات معينة أو جهات أخرى متخصصة. من الامثلة تقرير عن: أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات دول الخليج، إمكانية انتهاج سياسة صناعية جديدة، آثار الانفتاح الاقتصادي على المنتجين المحليين.
- **تقارير وصفية:** تنقل معلومات عن وقائع وأحداث معينة، نشاطات وأعمال تم تنفيذها، نتائج تم التوصّل إليها، مشكلات تواجه سير العمل. وركزت هذه التقارير على ابراز الحقائق مثل تقرير الأسعار العالمية لبعض المنتجات.
- **تقارير مالية**: ترصد الوضع المالي في مؤسسة ما أو اقتصاد ما.

3) **الجهات المصدرة للتقارير والجهات الموجه إليها:**

- جهة الإصدار يمكن أن تكون:

- **قطاع عام:** وزارات ومؤسسات عامة.
- **قطاع خاص:** مؤسسات خاصة تصدر دراسات محلية أو دولية، غرف تجارة وصناعة، مصارف، ومؤسسات مالية.
- **منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية:** صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، المعهد العربي للتخطيط، صندوق النقد العربي، ...الخ.

[1] مرجع نفسه، ص12-14.

- **الجهات الموجه إليها التقارير:**

❖ **تقارير داخلية:** توجّه إلى الجهات الداخلية في المنشأة أ والإدارة (تقارير مالية،).

❖ **تقارير خارجية:** توجّه إلى جهات خارج المنشأة أو الإدارة أو الدولة مثال: تقرير السياسة التجارية للدول الموجّه إلى منظمة التجارة العالمية، .... الخ.

4- زمن الإصدار:

❖ **تقارير دورية:** تغطي فترات زمنية ثابتة تحددها نظم اللوائح التنظيمية بالمؤسسات، أو القانون، مثل تقارير يومية، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية.

❖ تقارير ظرفية: تكون فورية أو تغطي فترات زمنية غير ثابتة، وعادة ما يرتبط إصدارها بأحداث معينة (الازمة الاقتصادية والمالية العالمية، ارتفاع أو انخفاض كبير لأسعار النفط، تراجع حاد في التنافسية الاقتصادية، إبرام اتفاقية دولية للتجارة الحرة، ...).

ثانياً: أبرز التقارير الاقتصادية العالمية

توجد العديد من المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث العلمية الدولية المتخصصة التي تصدر تقارير دورية تتتبع عن كثب التطورات الرئيسة في أوضاع الدول ومراكزها من نواحي عدة وفق عدد من المؤشرات المختارة في الجوانب الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية.

إن أهمية تلك التقارير تكمن في معرفة نجاعة السياسات والإصلاحات التي تطبقها حكومات الدول ومعرفة جوانب النجاح ومواطن الإخفاق، بالإضافة إلى ذلك فإنها ترشدها إلى طبيعة الإصلاحات التي تحتاجها وتدلها على نوعية السياسات والبرامج التي تعزز مواقع الدولة على كل المستويات وخاصة في جانب تحسين بيئة الأعمال والحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي وتدعيم نشاط القطاع الخاص والذي ينعكس في اطراد على التقدم والتطور العام للمجتمع.

وفي الجانب المؤسسي والحكومة الرشيدة تركز على متابعة قائمة من المؤشرات التي تعزز فاعلية المؤسسات ومحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة والمحاسبة، وفي الجانب السياسي تقدم نموذجا للدولة القوية المرتكزة على المؤسسات واحترام القانون وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والديموقراطية

واحترام الحقوق والحريات فضلاً عن نموذج الدولة الرخوة التي تتآكل قدراتها وتتجه نحو الهشاشة والفشل جزئيا في القيام بوظائفها في الاستقرار والحماية والتنمية والتطور والرفاهية.

ومن نافلة القول إن هذه التقارير تستخدم منهجيات مختلفةً نسبياً وتستقي بياناتها ومعلوماتها من مصادر متعددة بعضها محليه وأخرى خارجية بعضها قد لا تكون ذات موثوقية عالية أحيانا نتيجة للتباين في طرائق الرصد والتحليل والتقييم، الأمر الذي يتطلب التعامل معها بدرجة عالية من الفهم والحذر والاستفادة منها في ضوء خصوصية ومتطلبات المرحلة التي تمر بها كل دولة.

1. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي"World Economic Outlook ": يصدر التقرير عن صندوق النقد الدولي، وهو منظمة عالمية متخصصة في قضايا الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي، وأحد نشاطاتها هو تتبع تغيرات الاقتصاد العالمي واتجاهاته، واستشراف مسارته المنظورة والبعيدة الأمد، من خلال ما يعدّه وينشره فريق من المتخصصين من دارسات معمّقة، تعتمد أحدث أساليب النمذجة والتنبؤ الاقتصادي. وينظر صناع السياسات وقطاع الأعمال والمستثمرون وجمهور المهتمين والباحثين في العالم بعين الاهتمام إلى هذا التقرير الدوري، لأهمية ما يتضّمنه من تحليل لآخر متغيرات الاقتصاد العالمي وتطوراته، وحزمة السياسات والتوصيات التي يقترحها للتعامل مع الهواجس والمشكلات الاقتصادية.

2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"doingbusiness ": يصدر التقرير من قبل مجموعة البنك الدولي وتعد النسخة السابعة عشر من مجمل الإصدارات ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثر على 12مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية. عشرة من هذه المجالات هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار مشمولة في نتيجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويتم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال، من 1إلى 190. ويعني الترتيب الأعلى أن البيئة التنظيمية للاقتصاد أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل شركة محلية، ويتم تحديد الترتيب عن طريق فرز نتائج الأداء التجميعية في 10مواضيع، يتكون كل منها من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اللوائح التنظيمية أو القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمارية في 190اقتصاداً بغرض تقييم بيئة أداء الأعمال في 10مجالات رئيسة. ونفذت العديد من الإصلاحات على مستوى دول العالم حيث قامت 115 دولة من أصل 190بتنفيذ 294إصلاحا تنظيمياً لأنشطة الأعمال وفقا لتقرير 2020.

3. تقرير التنافسية العالمي"Global Competitiveness Report " : يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية منذ العام 1979والذي يهدف إلى إبراز العوامل المؤثرة على عناصر التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها كل دولة من حيث الإنتاجية والقدرة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والتي تُمكنها من تحقيق التقدم ورفع مستوى الخدمات المقدمة لمواطنيها فيما يُعرف باسم مؤشر التنافسية العالمي"GCI " و مؤخراً تم ربط مؤشر التنافسية العالمي بمدى تحول الاقتصاد إلى أساليب «**الاقتصاد الرقمي**» أو « **اقتصاد المعرفة**» والانخراط في **الثورة الصناعية الرابعة** والاستفادة من نتائجها. ويعتمد هذا المؤشر المركب في ترتيبه للدول على البيانات الخاصة بعدد 103 مؤشرات فرعية.

ويعتمد منهجية قياس هذه المؤشرات على:

- **البيانات الكمية** (تمثل70 %من نتائج المؤشر): البيانات الخاصة بالأداء الاقتصادي والقدرات التكنولوجية من خلال التقارير الاحصائية الصادرة محلياً من قبل الدول نفسها، ودولياً من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومركز التجارة الدولية.
- **البيانات النوعية** (تمثل 30 % من نتائج المؤشر): يتم الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني. والتي تتعلق بنتائج مسح سنوي يدعى "مسح الرأي التنفيذي" (Executive Opinion Survey) مع أكثر من 160معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000من رجال الأعمال والشركاء لتحديد العوامل الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل بلد. والذي يعتمد آراء وملاحظات المدراء التنفيذين في الدول المشاركة بهذا التقرير وبحيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى. هذا النوع منَ المصادر تعترضه انتقادات تخص أجوبة المستجوبين والتي قد تسيطر عليها حالتهمِ المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية. التي قد تخلق تحيزا.

وتتمثل أهمية هذا التقرير في أنه يشير إلى المجالات التي ينبغي أن يهتم بها المسؤولون وصناع السياسات العامة ويعملون على تحسين أداء اقتصادات بلادهم فيها حتى تزداد القدرة التنافسية لها.

منذ التقرير 2018، قدم المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمي ال جديد4.0 (GCI 4.0) كبوصلة جديدة تكفل تقديم خارطة تفصيلية من العوامل التي تحفز الانتاجية، النمو، والتنمية البشرية في حقبة الثورة الصناعية الرابعة. وبحيث تم توزيع المؤشرات الـ 103الفرعية على 12ركيزة موزعة بدورها الى أربعة مجموعات رئيسة وهي:

1) **بيئة التمكين**؛ وتشمل أربع ركائز: المؤسسات، البنية التحتية، تبني تقنية الاتصالات والمعلومات، واستقرار الاقتصاد الكلي.
2) **رأس المال البشري**؛ وتشمل ركيزتين: الصحة، والتعليم والمهارات.
3) **الأسواق**؛ وتشمل أربع ركائز: سوق المنتج، سوق العمل، النظام المالي، وحجم السوق.
4) **بيئة الابتكار**؛ ويشمل ركيزتين: حيوية أداء الأعمال والقدرة على الابتكار.

الحد الأقصى لمؤشر التنافسية العالمي يبلغ 100نقطة، وقد بلغ متوسط المؤشر (61نقطة) لجميع الدول التي شملها تقرير 2019، أي أقل من الحد الأقصى بـ(39 نقطة،) الأمر الذي يدل على إمكانية رفع القدرات التنافسية للدول. وقد حصلت سنغافورة على أعلى النقاط (84.8)، تلتها الولايات المتحدة بنقاط بلغت (83.7)، واحتلت هونج كونج المرتبة الثالثة بنقاط بلغت (83.1) والمرتبة الرابعة احتلتها هولندا (82.4) نقطة، والمرتبة الخامسة احتلتها سويسرا بـ (82.3).

4. تقرير التنمية البشرية"Human Development Report ":

أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 2019 تحت عنوان "**ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين** والذي يرصد معطيات أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين مستنداً إلى إطار:

1- **ما وراء الدخل** (أي تقييم شامل لعدم المساواة ينبغي أن يركز على الدخل والثروة، وبالتالي فهم الفوارق في أبعاد التنمية البشرية الأخرى والعوامل التي تؤدي إليها).
2- **ما وراء المتوسط** (تحليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية يجب ألا يقتصر على مقاييس موجزة تركز على البعد الواحد فقط).
3- **ما وراء الحاضر** (أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية ستحدد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين).

ويكشف هذا التقرير عن نشوء جيل جديد من أوجه عدم المساواة، إذ تضيق الفجوة في مستويات المعيشة الأساسية، ودخول أعداد غير مسبوقة من الأشخاص في براثن الفقر والجوع والمرض رغم التقارب في الإمكانات الأساسية.

وفيما يلي جدول يبرز تنوع إصدارت واهتمامات تقارير التنمية البشرية وتسليطه الضوء على القضايا الحاضرة في العالم في حينها:

جدول رقم (03) مختارات لإصدارات تقارير التنمية البرية السنوية

السنة	العنوان
1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الابعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	اباد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه انساني
2000	حقوق الانسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتت
2003	اهداف التنمية البشرية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع

المصدر: تحليل تقرير التنمية البشرية، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع:

http://www.arab.api.corg/images/trining /programs تاريخ التصفح: 2018/05/11.

5. تقرير رأس المال البشري للمنتدى الاقتصادي العالمي: يرى التقرير أن فشل البلدان في تطوير مواهب الأفراد على نحو ملائم يرتكز على عدم المساواة وحرمانهم من الإمكانيات والوصول إلى فرص العمل الجيد، والاستثمار في التعليم التي سوف تؤثر عليهم مدى الحياة، ومنها الفشل في الحصول على الفرص التي تتطلب مهارات عالية والدخول في سوق العمل.

يعرف التقرير رأس المال البشري بأنه المعرفة والمهارات التي يمتلكها الناس والتي تمكنهم من خلق قيمة في النظام الاقتصادي. ويقيس التقرير أداء 130 بلداً حول العالم في أربعة محاور رئيسة لتنمية رأس المال البشري وهي : **القدرة** (يحددها إلى حد كبير الاستثمار في النظام التعليمي) **التنظيم** (تطبيق وبناء

المهارات من خلال العمل)، **التطوير** (الاستثمار في النظام التعليمي للقوى العاملة) ، **الخبرة**(مدى اتساع وعمق المهارات المخصصة في العمل)، ويقاس أداء البلدان عبر خمس فئات عمرية وأجيال مختلفة (0-14)، (15-24)، (25-54)، (55-64) ، واكثر من 65 عاماً ويعتمد المؤشر في هيكله على 21 مؤشراً مختلفاً تغطي المؤشرات الأربعة ويتم تجميعها من مصادر مختلفة من أهمها منظمة العمل الدولية واليونسكو. المهارات المتخصصة في العمل) ويقاس إداء البلدان عبر خمس فئات عمرية وأجيال مختلفة (مؤشراً 21 عاماً ويعتمد المؤشر في هيكله على 65)، وأكثر من 64-55(،)54-25(،)24-15(،)14 مختلفاً تغطي المؤشرات الأربعة ويتم تجميعها من مصادر مختلفة من أهمها منظمة العمل الدولية واليونسكو.

- **تقرير رأس المال البشري 2018:** هو الإصدار الأول لمجموعة البنك الدولي. يضم التقرير 157 دولة وتنقسم إلى ست مجموعات على حسب قيمة المؤشر الذي يتراوح بين الصفر والواحد فكلما اقتربت من الواحد كلما كان مرتفعاً، وذلك علة النحو التالي:
  - **المجموعة الأولى : $\geq$ 0.80 .**
  - **المجموعة الثانية : $>$ 0.80 $\geq$ 0.70.**
  - **المجموعة الثالثة $>$ 0.70 $\geq$ 0.60.**
  - **المجموعة الرابعة $>$ 0.60 $\geq$ 0.50.**
  - **المجموعة الخامسة $>$ 0.50 $\geq$ 0.40 .**
  - **المجموعة السادسة $<$ 0.40 .**

6. التقرير العالمي لرصد التعليم : أصدرت اليونسكو التقرير العالمي لرصد التعليم للعام 2020 تحت عنوان / التعليم الشامل للجميع " **الجميع بلا استثناء**" والذي يسعى على اعتماد آلية لرصد هدف التنمية المستدامة الرابع الخاص بالتعليم ومؤشراته على جانب الأهداف الأخرى المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فضلا عن تقديم معلومات عن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والدولية الرامية على المساعدة على مساءلة جميع الشركاء المعنيين بالوفاء بتعهداتهم في إطار التدابير العامة لمتابعة استعراض المساعي الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يعد التقرير أداة المجتمع الدولي لمتابعة التقدّم المحرز على صعيد تحقيق رابع أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم واستعراض ذلك التقدم. حيث يركز التقرير في كل عام على موضوع محدد يتم اختياره نتيجة لأهميته المركزية بالنسبة إلى عملية التعليم للجميع، حيث يشكل الالتزام بهدف التنمية المستدامة

الرابع المتمثل في ضمان "التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع"، وتعزيز " فرص التعلّم مدى الحياة للجميع" جزء من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، التي تعهدت بألا يتخلّف أحد عن ركب. وتتعهد الخطة بقيام" عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتُلبي فيه احتياجات أشد الفئات حرماناً.

7. تقرير اتجاهات ومستويات معدل وفيات الأطفال العالمي: يصدر هذا التقرير عن مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقدير وفيات الأطفال منذ العام 2004، ويقوم التقرير بتبادل البيانات عن وفيات الأطفال وتحسين أساليب تقدير وفيات الأطفال وتقديم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف بقاء الطفل. ويضم التقرير وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين 5-24 سنة لعدد 159 دولة. يشير التقرير إلى التقدم المحرز في الحد من وفيات الأطفال في جميع أنحاء العالم للعام 2019، إذ انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 60 %منذ العام 1990، لكن تأثير الجائحة المستمرة لكوفيد -19يهدد سنوات التحسن في بقاء الطفل والمراهقين على قيد الحياة من خلال انقطاع الخدمات الصحية الأساسية، حيث توفي 7,4مليون طفل ومراهق تحت سن 25عاماً في العام 2019بسبب الأمراض المعدية. ويتوقع أن يصل عدد الوفيات إلى ما يقرب من 23مليون نسمة للأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين 24-5سنة و48مليون طفل دون سن الخامسة خلال الفترة عام 2030-2020. وأكد التقرير أن الخدمات الصحية الأساسية مثل: التطعيم والعلاج الطبي والتغذية الكافية والمياه النظيفة والصرف الصحي هي أساسيات الحياة، والموت عندما لا يتمكن الأطفال والمراهقون الشباب من الوصول إليها.

8. التقرير العالمي لأزمة الغذاء: يصدر تقرير ازمة الغذاء العالمي سنويا من الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية لتعزيز ربط ودمج وتوجيه المبادرات والشراكات والبرامج والسياسات القائمة بهدف معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية بشكل مستدام. والتقرير هو نتيجة عملية تحليلية متعددة الشركاء تعتمد على توافق الآراء، وتضم 15شريكاً دولياً في المجال الإنساني والإنمائي ويتم تصنيف الدول وفقا للتنصيف المرحلي المتكامل للأمن يصدر تقرير ازمة الغذاء العالمي سنويا من الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية لتعزيز ربط ودمج وتوجيه المبادرات والشراكات والبرامج والسياسات القائمة بهدف معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية بشكل مستدام. والتقرير هو نتيجة عملية تحليلية متعددة الشركاء تعتمد على توافق الآراء، وتضم 15شريكاً دولياً في المجال الإنساني والإنمائي ويتم تصنيف الدول وفقا للتنصيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي(Integrated Food Security Phase Classification)

ويختصر"IPC" وهي أداة لتطوير طرق تحليل الامن الغذائي واتخاذ القرار ويعد مقياس موحد لدمج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش في بيان شامل حول طبيعة الأزمة، ومدى شدتها: IPC1 أمن غذائي بشكل عام و IPC2 أمن غذائي غير مستقر (على الحدود) أي مرحلة الاجهاد، IPC3 أزمة غذاء ومعيشة حادة، IPC4 طارئ ، IPC5 مجاعة / كارثة .

9. تقرير الإبتكار العالمي: يصدر تقرير مؤشر الابتكار العالمي سنوياً بالتعاون بين جامعة كورنيل" Cornell University"، معهد انسياد للدراسات العليا في إدارة الأعمال" Institute for graduate studies in Business Administration" (INSEAD)والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو.) ويتكون المؤشر من 80رمؤشراً (موزعة إلى 71%بيانات إحصائية و 23%مؤشر و 6%استبيانات) مثل: جودة الجامعات، وتوافر التمويل الأصغر، ومن ثم يتم تجميع كافة هذه المؤشرات في مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر مدخلات الابتكار ومؤشر مخرجات الابتكار. ويتراوح قيمة مؤشر الابتكار العالمي بين (0-100). ويعد التقرير الصادر في العام 2020الإصدار الـ 13لمؤشر الابتكار العالمي والذي يقيس مؤشر أداء الابتكار في 131دولة .

10. تقرير مؤشر الدول الهشة: يصدر التقرير عن صندوق السلام الأمريكي بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي ويعتمد ترتيب الدول في هذا التقرير على مجموع ما تحصل عليه الدولة من نقاط في 12مؤشراً فرعياً لقياس حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والخارجية التي تواجهها الدول، وتتراوح درجة المؤشر ما بين (0) وهي أكثر استقراراً – (120) وهي أكثر هشاشة، وهي مجموع ما تحصل عليه الدولة في المؤشرات الفرعية، والتي تأخذ قيمة (10نقاط) لكل مؤشر.

ويقيس **تقرير الدول الهشة** (الفاشلة سابقاً) وضع دول العالم المختلفة وفقاً لهشاشه أنظمتها وعدم القدرة على التحكم على الدولة. حيث تعرف الدول الفاشلة (الهشة) على أنها الدولة التي فقدت احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة. وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة. وعدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى بكامل عضويتها في المجتمع الدولي.

ويستند مؤشر الدول الهشة في قياس فشل الدولة على عدد من المؤشرات هي:

- **المؤشرات السياسية**: وأهمها يتمحور بمدى درجة وقوة الأجهزة الأمنية وقدرتها على تحقيق الأمان، وتنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية وعدم الثقة في النخب السياسية، وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وتعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق

الإنسان، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، خصوصاً على المستوى المؤسسي، وتزايد حدة التدخل الخارجي.

- **المؤشرات الاقتصادية:** وأهمها التنمية غير المتكافئة، واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي بدرجات تدريجيا بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد.
- **المؤشرات الاجتماعية**: أهمها تصاعد الضغوط الديموغرافية ويعبر عنها بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، وتزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري، وتزايد ظاهرة هجرة العقول والكفاءات الوطنية.

المحور الخامس: مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

تقديم:

توجد العديد من المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث العلمية الدولية المتخصصة التي تصدر تقارير دورية تتتبع عن كثب التطورات الرئيسة في أوضاع الدول ومراكزها من نواحي عدة وفق عدد من المؤشرات المختارة في الجوانب الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية. والتي تتعرف من خلالها الدول على مستوى الأداء العام ودرجة التحسن أو التراجع على المستوى الكلي أو الجزئي منظوراً إليه من ناحية التطور عبر الزمن أو منظوراً إليه من زاوية المقارنات بين الدول إقليميا ودوليا وعلى نحو يسمح بقياس درجة الصعود أو الهبوط للدول في سلم التصنيف الدولي مما يحفز الدول على تبني سياسات وإصلاحات عميقة وواسعة تعمل على تحسين أدائها وتستدرك أخطاءها.

يمكن أن يكون تأثير المؤشرات الاقتصادية حول العالم كبيراً على السياسات وصنع القرار. حيث يراقب العديد من صناع القرار وحتر الأفراد العاديون عن كثب المفكرة الاقتصادية، للتأكد من مواكبتهم آخر الاجندة الاقتصادية والاستعداد لأي طارئ محتمل يحدث الطريق أمامهم. وتسعى المنظمات الدولية والإقليمية في إطار ما سبق إلى تطوير مؤشرات اقتصادية وإحصائية وأدلة مركبة تسهم في إجراء تحليل دولي مقارن لقياس معدلات الأداء من أجل التنمية على المستوى العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه المؤشرات تتعرض لانتقادات من قبل الخبراء والمختصين من حيث منهاجياتها وأساليب حسابها ودقة البيانات التي تستند اليها وبالتالي نتائجها. وتطول هذه الانتقادات أيضا دقة اختيار المتغيرات والمؤشرات الرئيسية أو الفرعية، وتوزيع الأوزان النسبية المخصصة للمؤشرات الفرعية، كما تشمل الانتقادات مصادر المعلومات المستخدمة في حساب المؤشرات، والتي تعتمد في كثير من الحالات على مسوحات ميدانية واستطلاعات للرأي، وهي طريقة تقوم نتائجها على الذاتية والانطباع مما يعرضها للعديد من الانتقادات والتشكيك بمصداقيتها. وتؤكد هذه الانتقادات على أن عدم سلامة المنهجية وضعف مصداقية البيانات قد يؤدي إلى وجود أخطاء في حساب القيم الحقيقية للمؤشرات مما قد ينعكس على تصنيف وترتيب الدول وكذلك ضعف السياسات والقرارات المستندة عليها.

من ناحية أخرى، تعتمد بعض التقارير في حساب مؤشراتها وترتيب الدول، وفقا لهذه المؤشرات على بيانات وإحصاءات ومعلومات مستمدة من تقارير أخرى، وهي أصلا عرضة لانتقادات مستمرة حول دقتها ومصداقيتها. فعلى سبيل المثال، فإن مؤشر «التنافسية العالمية» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

يستند جزئيا إلى بيانات تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في تطوير الأعمال، في الوقت الذي تعرضت منهجية ونتائج هذا التقرير لانتقادات على مستوى العالم.

أولا: تعريف المؤشرات الاقتصادية وأهميتها

1) **المؤشر لغة:** يعني الدليل او الاشارة لجذب الانتباه، اي يشير الى شيء ما.
2) **المؤشر اصطلاحا** : أي وسيلة لإظهار وضعا وحالة شيء ما او نظام ما، أو مقياس كمي او نوعي قادر على اظهار مستوى واتجاه التغير، أو رقم او رمز احصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، او متغير قابل للقياس يستخدم لقياس درجة الالتزام لتحقيق معايير او مستويات الجودة المطلوبة فالمؤشرات بصفة عامة بيانات احصائية تمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهي احدى ادوات الدراسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الديمغرافية فهي تجمع لاختبار او تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر ان يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصلب جانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة.
3) **تعريف المؤشرات الاقتصادية:**

المؤشرات الاقتصادية هي مجموعة من التقارير الإحصائية الاقتصادية الدورية التي يستخدمها المتداولون في تحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، لتقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه. في جميع أنحاء العالم، تقوم مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية بتقديم تقارير المؤشرات الاقتصادية بانتظام، مع تحديث البيانات الاقتصادية المتعلقة بها.

كما تعرف بأنها إحصائيات وبيانات رقمية متعلقة بنشاط اقتصادي معين أو أي بيانات أخرى تمكن من أخذ فكرة عما يحدث في اقتصاد ما، وتمكن هذه المؤشرات من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد وتوقع الأداء المستقبلي له. وتصدر هذه المؤشرات من طرف جهات متنوعة كالحكومات، والمنظمات غير الحكومية بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.[1]

وتختلف الطرق التي يتم بها تجميع تقارير المؤشرات الاقتصادية هذه بشكل كبير. في بعض الأحيان، تكون المؤشرات الاقتصادية مباشرة مثل الإبلاغ عن المبيعات الشهرية من شريحة معينة من الاقتصاد. قد لا يأتي

[1] - Sarah Fisher Jan 08, 2020 , Economic Indicators: Definition, Types and Usage, https://smartasset.com/investing/indicator-definition

البعض الآخر من البيانات الإحصائية، بدلاً من ذلك تأتي استنادًا إلى الآراء المسجلة من الاستطلاعات. ومع ذلك، قد يستمد الآخرون نتائجهم من تفسير وتلخيص البيانات الاقتصادية الحالية. بعض المؤشرات سوف تبلغك عن الوضع الحالي للاقتصاد. بينما قد تؤكد الأخرى ما فعله الاقتصاد في السابق؛ وقد تتنبأ الأخيرة بما لم يأت بعد. هذه المجموعة النهائية -المعروفة باسم المؤشرات الاقتصادية القائدة، لأنها تقدم أفضل فكرة عن المسار المحتمل لنشاطاتهم الاقتصادية في المستقبل. تسمى المؤشرات المالية التي تخبرنا عن الوضع الحالي للاقتصاد "بالمؤشرات المتزامنة". وتلك التي تؤكد ما حدث بالفعل تُعرف باسم المؤشرات المتأخرة.

ثانياً: أنواع مؤشرات التصنيف الدولي

نظرا لكثرة المؤشرات وتشعب دلالاتها وجوانبها يمكن وضع منهجية تصنيف المؤشرات إلى أربع فئات أو مجموعات عريضة لسهولة العرض وهي: الاجتماعية، الإنسانية، الاقتصادية، وفي المجموعة الرابعة يتم وضع مؤشرات وتقارير مختارة متصلة بجوانب الابتكار ومهارات المعرفة العالمية ومهارات التقنية، مع ملاحظة أن بعض هذه التقارير والمؤشرات تنتمي لأكثر من فئة أو مجموعة واحدة. ولتعظيم الاستفادة فقد استخلص ملحق يضم المؤشرات الدولية ومختصراتها **(انظر المحلق 01).**

1. المؤشرات الاقتصادية:

أ. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"Ease of Doing Business Index ":

يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام 2003 وبشكل سنوي. يقيس مستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول التي يتضمنها التقرير وفقا لـ 10مؤشرات رئيسية ينبثق عن كل منها عدد من المؤشرات الفرعية. ويصنف مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال أداء وترتيب الدول وفقا لقدرتها على توفير بيئة أعمال وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي.

من أهم الملاحظات والانتقادات التي تعرضت لها هذه المنهجية هو إقصاء الشركات والمستثمرين من استطلاعات الرأي بالرغم من كونهم هم المعنيون بالدرجة الأولى بممارسة الأعمال. كما لا يأخذ المؤشر العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في اقتصاد ما، كحجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو28 حالة النظام المالي، أو حالة سوق العقار، أو مستوى مهارات القوى العاملة، أو الأوضاع الأمنية، أو الفساد. كما يغفل أحد الركائز المهمة بالنسبة للشركات في مجال البنية التحتية، كحالة الطرق والسكك الحديدية والمرافئ والاتصالات، ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاطها.

ب. مؤشر التنافسية العالمي"Global Competitiveness Ranking ": يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة من كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية المنتدى الاقتصادي العالمي" Forum World Economic" وهو مؤسسة اقتصادية عالمية مستقلة تسعى وتهدف إلى تحسين اوضاع الاقتصاد العالمي من أجل تلبية متطلبات العولمة. يتم تمويل أنشطة هذه المؤسسة من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر 1000شركة في العالم، وهم أعضاء في المنتدى، هذا بالإضافة إلى التبرعات التي تحصل عليها.[1] يهدف هذا المؤشر إلى إبراز العوامل المؤثرة على عناصر التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها كل دولة من حيث الإنتاجية والقدرة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والتي تُمكنها من تحقيق التقدم ورفع مستوى الخدمات المقدمة لمواطنيها فيما يُعرف باسم مؤشر التنافسية العالمي"GCI " و مؤخراً تم ربط مؤشر التنافسية العالمي بمدى تحول الاقتصاد إلى أساليب «الاقتصاد الرقمي» أو «اقتصاد المعرفة» والانخراط في الثورة الصناعية الرابعة والاستفادة من نتائجها. ويعتمد هذا المؤشر المركب في ترتيبه للدول على البيانات الخاصة بعدد 103 مؤشرات فرعي. 4

منذ التقرير 2018، قدم المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمي ال جديد4.0 (GCI 4.0) كبوصلة جديدة تكفل تقديم خارطة تفصيلية من العوامل التي تحفز الانتاجية، النمو، والتنمية البشرية في حقبة الثورة الصناعية الرابعة. وبحيث تم توزيع المؤشرات الـ 103الفرعية على 12ركيزة موزعة بدورها الى أربعة مجموعات رئيسة وهي:

1) بيئة التمكين؛ وتشمل أربع ركائز: المؤسسات، البنية التحتية، تبني تقنية الاتصالات والمعلومات، واستقرار الاقتصاد الكلي.
2) رأس المال البشري؛ وتشمل ركيزتين: الصحة، والتعليم والمهارات.
3) الأسواق؛ وتشمل أربع ركائز: سوق المنتج، سوق العمل، النظام المالي، وحجم السوق.
4) بيئة الابتكار؛ ويشمل ركيزتين: حيوية أداء الأعمال والقدرة على الابتكار.

الحد الأقصى لمؤشر التنافسية العالمي يبلغ 100نقطة، وقد بلغ متوسط المؤشر (61نقطة) لجميع الدول التي شملها تقرير 2019، أي أقل من الحد الأقصى بـ (39 نقطة،) الأمر الذي يدل على إمكانية رفع القدرات

[1] - كريم نعمه، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس الإداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)، جامعة فيليكو ترنفو " القديس. القديس. آيريل وميتودي -" آلية التجارة / قسم العلاقات الدولية الاقتصادي. مجلة علوم انساني، السنة الرابعة، العدد 30، سبتمبر 2013.

التنافسية للدول. وقد حصلت سنغافورة على أعلى النقاط (84.8)، تلتها الولايات المتحدة بنقاط بلغت (83.7)، واحتلت هونج كونج المرتبة الثالثة بنقاط بلغت (83.1) والمرتبة الرابعة احتلتها هولندا (82.4) نقطة، والمرتبة الخامسة احتلتها سويسرا بـ (82.3).

❖ **مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية" Competitiveness Index of International for Management Development"Institute ":**

يصدر هذا المؤشر سنويا عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بلوزان، سويسرا. ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول التي يغطيها التقرير في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل على النحو الذي يسهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عالميا. ويسند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة ركائز رئيسية تتعلق بالأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية. يعتمد المؤشر على أربعة ركائز رئيسية: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، كفاءة وفعالية قطاع الأعمال البنية التحتية. تنقسم هذه الركائز إلى 5فروع لتسليط الضوء على كل جانب من جوانب مجالاتها. وتشمل العوامل الفرعية أكثر من 300مؤشر فرعي. كل عامل فرعي له نفس الوزن في حساب المؤشر العام.

وتمثل البيانات الاقتصادية حساب المؤشر الكلي يعادل وزنا 3/2في الثلثين، في حين تمثل بيانات المسح أكثر من 6000شخصا في الدول المعنية الثلث المتبقى.

من بين أهم الملاحظات الموجهة إلى مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية:

- اعتماد المؤشر على بيانات استطلاع الرأي والمسح والتي يؤاخذ عليها، في غالب كمسوحات استطلاع الرأي، الطابع الشخصي وتأثير الحالة المزاجية للمستجوبين والتي قد تؤثر على الأجوبة.
- قلة عدد الدول المعنية بهذا المؤشر (63بلد في تقرير 2018)، مقارنة مع مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وغياب جل الدول النامية وكل الدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والأردن.

❖ **مؤشر التنافسية الصناعية"Competitive Industrial Performance Index ":** يصدر مؤشر التنافسية الصناعية من قبل منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) بشكل سنوي، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد قدرة البلدان على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على

قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات. ويتابع مؤشر التنافسية الصناعية GCPIأداء 144دولة.

يتم قياس وتحديد التنافسية الصناعية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات، يتراوح مقياس كل مؤشر بين 0 إلى 1. وكلما اقترب تقييم دولة من النقطة 8، كلما يعني ذلك تقدمها على مستوى التنافسية الصناعية.

- المستوى الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة:

القيمة المضافة في المنتجات المصنعة للفرد (مؤشر1)؛ الصادرات التحويلية للفرد (مؤشر 2).

- المستوى الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي:

كثافة التصنيع (مؤشرين 3و4)؛ جودة الصادرات (مؤشرين 5 و6).

- المستوى الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي:

تأثير على القيمة المضافة الصناعية العالمية (مؤشر 7). تأثير على الصادرات الصناعية العالمية (مؤشر 8).

ما يميز منهجية مؤشر التنافسية الصناعية هو قيامه بقياس التنافسية لكل دولة اعتمادا على قياسات ومؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد. ومن بين أهم الملاحظات حول مؤشر التنافسية الصناعية هو عدم الأخذ بالإعتبار والفصل عند حساب هذا المؤشر بين الدول التي تتوفر فيها ثروات كبيرة من الموارد المعدنية والطاقوية والدول التي لا تتوفر فيها هذه الموارد.

ت. مؤشر العولمة"Globalization Index ":

يصدر سنويا عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية منذ عام 1970ويقيس البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعولمة. يتم استخدامه لرصد التغيرات ف مستوى العولمة في مختلف البلدان. تكون مؤشر العولمة من ثلاثة أبعاد تعكس البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي. بيد أنه ووفقا

لمنهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة فإن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى: العولمة التجارية - والعولمة المالية. أما العولمة الاجتماعية فتنقسم إلى: عولمة العلاقات بين الأفراد – والمعلومات – والثقافة.

يسعى هذا المؤشر المركب لتقييم التدفقات الاقتصادية الحالية وتوضيح القيود الاقتصادية والبيانات الخاصة بالمعلومات والاتصال الشخصي والبيانات الاجتماعية. وتقوم منهجية المؤشر على تعريف العولمة بانها عملية خلق ترابط شبكي وتداخلات اقتصادية واجتماعية وسياسية بين الدول والأطراف الفاعلة التي تعكس درجة عولمة

الدولة المعنية. ترتكز منهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة على تيسير وتسهيل الترابط والتكامل بين الدول عن طريق مجموعة من التدفقات منها:

- تدفق الافراد والموارد البشرية والمعلومات بسهولة ويسر.
- تدفق الأفكار والفرص ورأس المال والمشروعات.
- تدفق السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن العولمة تزيل الحدود الوطنية للدول، وتتكامل من خلالها الاقتصاديات الوطنية في دول متعددة، وتتداخل بها الحضارات والثقافات والقيم الوطنية مع القيم العالمية، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل سهولة. وتوفر العولمة المعلومات الشبكية وقاعدة البيانات الشاملة بشكل سريع ودقيق من خلال التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الصناعي

ث. مؤشرات التصنيف الائتماني"Credit Rating Indicators " :

إن التصنيف الائتماني (أو ببساطة "التصنيف") يوفر معلومات قياسية ومعترف بها على نطاق واسع ومستقلة وشفافة حول مخاطر الائتمان لأي كيان (مصنّف). ويُصنّف التصنيف قدرة المدين على سداد الديون عن طريق تسديد مدفوعات أصل المبلغ والفائدة في الوقت المحدد واحتمال تخلفه عن السداد. وعلى النحو الموضح في الجدول 1 أدناه، كلما ارتفع التصنيف، كلما انخفضت المخاطر الائتمانية وانخفض احتمال التخلف عن السداد، والعكس بالعكس.

تقوم وكالة الائتمان بتقييم التصنيف الائتماني للمدين من خلال تحليل السمات النوعية والكمية للكيان المعني. قد يتم الحصول على المعلومات من المعلومات الداخلية المقدمة من الكيان، مثل البيانات المالية

المدققة والتقارير السنوية، بالإضافة إلى المعلومات الخارجية مثل تقارير المحللين والمقالات الإخبارية المنشورة والتحليل العام للصناعة والتوقعات.

في الوقت الحالي ، هناك ثلاث وكالات ائتمانية بارزة تتحكم في 85٪ من سوق التصنيف الإجمالي، تعمل حول العالم العديد من الشركات المختصة في تقييم التصنيفات الائتمانية والسيادية، حيث يقدر عددها بأكثر من 150 وكالة متخصصة في هذا الشأن ومعتمدة، لكن أبرز شركات التصنيف الائتماني في العالم التي يعتد بها حسب الترتيب التفاضلي هي وكالة موديز (جنسيتها أمريكية)، وكالة ستاندرد آند بورز (جنسيتها أمريكية) ووكالة فيتش (جنسيتها أمريكية) من الناحية التاريخية، فإنه على إثر الأزمة المالية العالمية في 2008، تم انتقاد وكالات التصنيف بأنها كانت جزءا من الأزمة بعد إسنادها تصنيفات ائتمانية عالية في مجال الرهون العقارية للبنوك الأمريكية تخالف الواقع، حيث أعطت تقييمات غير صحيحة لأوراق مالية مملوكة لبنوك أمريكية.

الشكل رقم(07): صورة لأشهر الوكالات التصنيف الائتماني

تستخدم كل وكالة أنماط تصنيف مميزة عن بعضها البعض، ولكنها متشابهة بشكل لافت للنظر، للإشارة إلى التصنيفات الائتمانية. كما تستخدم كل وكالة ائتمانية مصطلحاتها الخاصة لتحديد التصنيفات الائتمانية. ومع ذلك، فإن الرموز متشابهة بشكل لافت للنظر بين وكالات الائتمان الثلاث. يتم تقسيم التصنيفات إلى مجموعتين: الدرجة الاستثمارية ودرجة المضاربة.

- تعني تصنيفات درجة الاستثمار أن الاستثمار تعتبره وكالة التصنيف قوية، ومن المرجح أن يحترم المصدر شروط السداد. عادة ما تكون هذه الاستثمارات أقل تنافسية مقارنة بالاستثمارات ذات الدرجة المضاربة.

- تعتبر استثمارات المضاربة عالية المخاطر، وبالتالي تقدم معدلات فائدة أعلى لتعكس جودة الاستثمارات.

جدول رقم (04): جدول التصنيف المقارنة حسب وكالة التصنيف الائتماني

موديز	ستاندرد آند بورز	فيتش	وصف درجة التصنيف (موديز)	
Aaa	AAA	AAA	مخاطر ائتمانية دنيا	درجة الاستثمار
Aa1	AA*	AA*	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا	
Aa2	AA	AA		
Aa3	AA–	AA–		
A1	A*	A*	مخاطر ائتمانية منخفضة	
A2	A	A		
A3	A–	A–		
Baa1	BBB*	BBB*	مخاطر ائتمانية معتدلة	
Baa2	BBB	BBB		
Baa3	BBB–	BBB–		
Ba1	BB*	BB*	مخاطر ائتمانية كبيرة	درجة المضاربة
Ba2	BB	BB		
Ba3	BB–	BB–		
B1	B*	B*	مخاطر ائتمانية عالية	
B2	B	B		
B3	B–	B–		
Caa1	CCC*	CCC*	مخاطر ائتمانية عالية جدا	
Caa2	CCC	CCC		
Caa3	CCC–	CCC–		
Ca	CC	CC	تخلف عن السداد أو بالقرب مع احتمال التعافي	
	C	C		
C	DDD	SD	في حالة تخلف عن السداد مع ضعف احتمال التعافي	
	DD	D		
	D			

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات الجدارة الائتمانية، سلسلة جسر التنمية، العدد 44، أوت 2005، ص-3.

وقد تستغرق عملية التصنيف الائتماني للصندوق حوالي 12 شهرا من تاريخ تقديم طلب التصنيف. ويعرض الرسم البياني أدناه لمحة سريعة عن المراحل المختلفة لعملية التصنيف الائتماني.

وتقوم مؤشرات التقييم الائتماني بتقييم الجدارة الائتمانية للدول (أو الشركات) وقدرتها على سداد الديون. فكلما كان التصنيف إيجابيا كلما انعكس على قدرة الدولة في الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة. تعتمد مؤسسات التصنيف الائتماني على العديد من المعايير منها الاقتصادي، والتشريعي، والمؤسسي، والسياسي، وما يرتبط بالوضع الإقليمي، والإداري، وما يرتبط بالقدرات التنافسية مثل الربحية والمركز المالي (الجدول التالي).

من أبرز معايير التصنيف الائتماني السيادي للدول، أنه يتم أولا اعتماد المالية العامة للدولة وتشتمل على الموازنة ومستويات نمو الناتج المحلي ووضع الديون الخارجية للدولة ومعدل التضخم ومستويات ميزان المدفوعات ومنه مستوى فائض أو عجز الحساب الجاري للدولة. وتضاف إلى تلك المعايير أو المؤشرات التي تكون تحت مراقبة وكالات التصنيفات الائتمانية بعض المؤشرات الأخرى ومنها التنمية الاقتصادية والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتاريخ الدول في التزامها بسداد ديونها وأداء الجهاز المصرفي، ومساهمة القطاع الخاص في الدولة ومستويات المخاطر المرتبطة بتلك المخاطر على المدى المتوسط والبعيد.

2. المؤشرات الاجتماعية:

أ. مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) المعروف باختصار(HDI)، هو مؤشر مركب يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشكل سنوي منذ عام 1990، ويقيس مستوى التنمية البشرية في الدول والمكونة من الدخل والصحة والتعليم، ويقوم المؤشر على منهجية ترى أن التنمية تتمثل في توسيع قدرات وخيارات البشر

ومؤشر التنمية البشرية هو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة. ويتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة، ويقاس مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد.

1- **الحياة المديدة والصحية** (يضم مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة)؛

2- **اكتساب المعرفة** (ويضم مؤشر متوسط سنوات الدراسة – مؤشر متوسط سنوات الدراسة المتوقع).

3- **مستوى المعيشة اللائق** (يضم مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي).

واستنادا إلى هذا المؤشر يتم تصنيف الدول الى أربع مجموعات على النحو التالي:

- **دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً** (0.800 أو أكثر)؛
- **دول ذات تنمية بشرية مرتفعة** (0.799-0.700)؛
- **دول ذات تنمية بشرية متوسطة** (0.699 -0.550)؛
- **دول ذات تنمية بشرية منخفضة** (نسبة أقل من 0.550).

الشكل رقم (08) : خريطة العالم وفقا لمؤشر التنمية البشرية (سنة الأساس 2013)

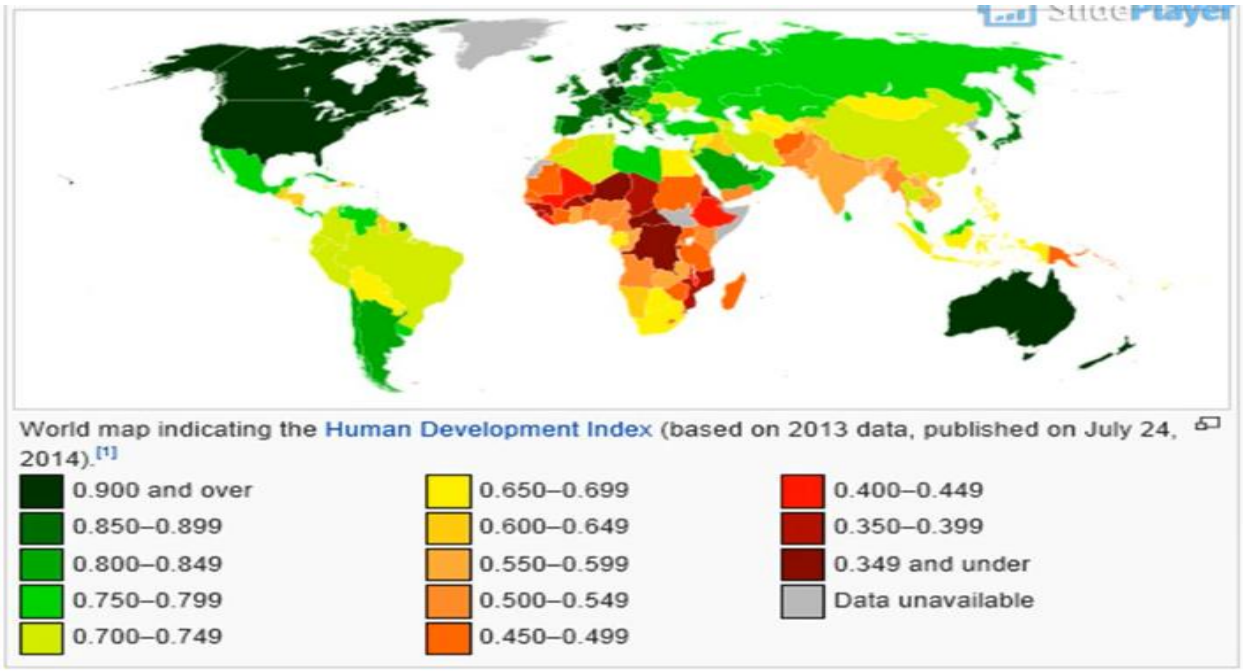

ب. مؤشر رأس المال البشري لمجموعة البنك الدولي:

أعلنت مجموعة البنك الدولي إطلاق مشروع رأس المال البشري في عام 2017، والذي نتج عنه إطلاق مؤشر جديد لرأس المال البشري في أكتوبر من عام 2018. يرصد هذا المؤشر الاستثمار في رأس المال البشري متمثلاً في تحسين مهارات الإنسان وحالته الصحية ومعارفه وقدراته على الصمود، وهذا يعني أن رأس المال البشري يستطيع أن يزيد من إنتاجية الإنسان ومرونته وقدرته على الابتكار. وتزداد أهمية

الاستثمار في رأس المال البشري مع تغير طبيعة العمل استجابة للتغير التكنولوجي السريع. ويقيس المؤشر قيمة رأس المال البشري الذي يتوقع للطفل المولود اليوم أن يحصل عليه عندما يصل إلى سن الثامنة عشرة وذلك على ضوء العديد من الأبعاد، منها: المخاطر الصحية ونوعية التعليم السائد في البلد، كون الظروف الصحية والنظام التعليمي السائدين حالياً للبلد يحددان صحة وقدرة الجيل المولود اليوم على الإنتاج مستقبلاً. ويتكون المؤشر من المكونات الرئيسية، وهي:

1- **معدل البقاء على قيد الحياة** (ويقاس هذا المعدل باستخدام معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)؛

2- **معدل الدراسة** (يعكس هذا المكوّن تقديراً لقياس كمية التعليم على انها عدد سنوات الدراسة التي يمكن للطفل أن يتوقع الحصول عليها عند بلوغه سن الثامنة عشر، وجودة التعليم التي تقاس من خلال اعتماد درجات الاختبار من واقع نتائج الاختبارات الدولية وتحويلها إلى مقياس موحد لنتائج التعليم)؛

3- **معدل الصحة** (حيث يتم قياسه من خلال معدل بقاء البالغين على قيد الحياة ونمو صحي بين الأطفال دون سن الخامسة).

ت. مؤشر المعايير الاجتماعية بين الجنسين"GSNI":

يفحص مؤشر المعايير الاجتماعية بين الجنسين الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كيف يمكن لعدد من المعايير الاجتماعية أن تعرقل المساواة بين الجنسين في أربعة أبعاد هي: السياسة، التعليم، الاقتصاد، العمل والسلامة البدنية. يستخدم مؤشر المعايير الاجتماعية بين الجنسين(GSNI) بيانات من " موجات" متعددة لمسح القيم العالمية من 20005-2014. وهي تتبع طريقتين للتجميع: " نهج الإتحاد " الذي يقيس النسبة المئوية للأشخاص الذي لديهم أي تحيز عبر المؤشرات السبعة، و" نهج التقاطع" الذي يقيس النسبة المئوية للأشخاص الذي لديهم تحيزان على الأقل عبر المؤشرات.

تكشف البيانات عن تحولات البلدان في التحيز بمرور الوقت. كان التقدم في نسبة الرجال مع عدم وجود تحيز في المعايير الاجتماعية بين الجنسين، على سبيل المثال، أكبر تقدم في تشيلي وأستراليا والولايات المتحدة وهولندا. تُظهر البيانات ايضاً تغيراً سلبياً في نسبة النساء اللائي ليس لديهن تحيز في الأعراف الاجتماعية بين الجنسين، مما يشير إلى زيادة التحيز في العديد من البلدان، حيث تمثل السويد والهند أكبر الانتكاسات. بشكل عام، وجدت "GSNI" أن البلدان ذات المعايير الاجتماعية الأعلى تميل إلى أن تكون لديها مستويات

أعلى من عدم المساواة بين الجنسين. تتوفر الجداول الاجتماعية التي تحتوي على بيانات من "GSNI" في مجموعة من ملاحق.

3. المؤشرات الإنسانية:

أ. مؤشر الجوع العالمي:

يعد مؤشر الجوع العالمي مقياساً كمياً لتتبع الجوع عالميا وإقليميا ومحليا حيث يسلط الضوء على المناطق الأكثر جوعا في العالم، ويقيم المؤشر مدى التقدم أو التراجع في مكافحة الجوع في هذه الدول والمناطق ويتم تصنيفها وفقاً للفئات ودرجة المؤشر. يتم تحديد قيم مؤشر الجوع العالمي لكل بلد بتحديد القيم الأربعة مؤشرات فرعية هي:

1- نقص التغذية وتعني عدد السكان الذين لا يتناولون السعرات الحرارية الكافية.

2- هزال الأطفال ويعني نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال؛

3- الأطفال المعاقون ويعني نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم.

4- وفيات الأطفال وهو نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ويتم إعطاء كل مؤشر فرعي قيم قياسية على مقياس مكون من 100 نقطة ثم يتم تجميع تلك النتائج لإنتاج درجة مؤشر الجوع الكلي (GHI) من مقياس مئوي حيث درجة 0 هي الأفضل والدرجة 100 وهي الأسوأ وتصنّف الدول بحسب درجات المؤشر إلى خمس فئات من حيث درجة الخطورة، وهي: منخفضة (أصغر أو يساوي 9.9) ، معتدلة(10-19.9) ، وحادة (20-34.9)، ومنذرة بالخطر(35-49.4)، ومنذرة بالخطر الشديد (أكبر من 50). من الحالة الخامسة المصنّفة بالمنذرة بالخطر الشديد (المنطقة الحمراء ضمن خارطة مؤشر الجوع العالمي).

الشكل رقم (09) : فئات التصنيف ضمن مؤشر الجوع العالمي

ب. مؤشر السعادة العالمي"World Happiness Index" : [1]

يصدر سنويا عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو مؤشر مركب يقيس تقييم الفرد لمستوى المعيشة والرضا عن الحياة، وذلك من خلال استطلاع للرأي تنظمه الشبكة حول مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم، بالاستناد إلى مؤشرات محددة مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الأمان الاجتماعي والفساد وحرية تقرير الخيارات في الحياة.

يعتمد المؤشر على استطلاع شركة جالوب العالمية الذي يستند على سؤال واحد يقيم سعادة الأشخاص من خلال اختيار أحد السلالم للتعبير عن مدى رضاهم وسعادتهم (أعلى سلم يعبر عن الشعور بالسعادة وأدنى سلم يعبر عن الشعور عن عدم السعادة.) من خلال ذلك، يقوم الأشخاص في كل دولة بتقييم جودة حياتهم على مقياس من 0 إلى 10متوسط ثلاث سنوات.

ث. مؤشر الأمن الغذائي العالمي"Global Food Security Index":[2]

يصدر مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل وحدة ايكونوميكس The Economics Study Unitإنتليجنس للأبحاث منذ عام 2012وبشكل سنوي. ويعتبر المؤشر بمثابة نموذج لقياس كمي ونوعي ديناميكي يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتمثل في مدى توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، فضلا عن معيار الجودة والسلامة، والموارد والنظم الغذائية والمرونة، ينبثق عن هذه المعايير 28مؤشرا فرديا.

المؤشر ينتج عن نموذج قياس كمي ونوعي ديناميكي، تم إنشاؤه من 28مؤشرا فرديا، يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتمثل في مدى توافر الغذاء، والقدرء على تحمل تكاليف الغذاء، فضلا عن معيار الجودة والسلامة، والموارد والنظم الغذائية والمرونة.

[1] - يصدر سنويا عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي:
www.worldhappiness.report

[2] -يصدر هذا المؤشر سنويا من قبل وحدة ايكونوميكس وحدة إيكونوميست إنتليجنس للأبحاث. ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي: www.foodsecurityindex.eiu.com

4. **مؤشرات أخرى مختارة:**

أ. **مؤشر الشفافية الدولية:** من بين أهم المؤشرات العالمية انتشارا في هذا الخصوص المؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية Transparency Internationalحول اوضاع المؤسسات والأجهزة الحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية. حيث أن الفساد في المشاريع الحكومية الكبيرة يقف كعقبة كبيرة في طريق التنمية المستدامة، ويؤدي إلى خسائر فادحة في المال العام اللازم للتعليم والرعاية الصحية ولتخفيف الفقر في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة.

ويصنف المؤشر 180دولة وإقليماً وفقاً لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام وطبقاً للخبراء والقائمين على الأعمال التجارية. وتتراوح قيمة مؤشر مدركات الفساد (CPI) ما بين (0-100) نقطة، حيث تعد الدولة أكثر نزاهة كلما اقتربت من 100، وتكون أكثر فساداً كلما اقتربت من الصفر.

اما مؤسسة الشفافية فهي تعتبر أكبر مؤسسة مستقلة وغير حكومية في مجال كبح الفساد والتي تأسست عام 1993، ومقرها برلين في جمهورية ألمانيا الإتحادية ولها فروعاً في تسعين دولة. حالياً تقوم مؤسسة الشفافية سنوياً بدراسات ميدانية على عينة من رجال الأعمال والمستثمرين في أكثر من 133دولة وفقاً لمؤشر عام 2003، وعدد قياسي من الدول بلغ 146دولة عام 2004، مقارنة بعدد 50دولة بدأ بهم مؤشر عام.

مؤشر مدركات الفساد هو عبارة عن ملخص لحملة استفتاءات، والذي يعكس آراء الأ كاديميين ورجال الأعمال ومحللي المخاطر في بلدان عديدة. شمل المؤشر سنة 2004 عدد 18مسحاً قامت به 12مؤسسة مستقلة، ويتشكل هذا المؤشر من عشر نقاط. فالدولة التي تحصل على 10نقاط من إجمالي 10هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها. أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل آبير، وقد تكاد أن تنعدم.

ب. **مؤشر الرخاء العالمي (Global Prosperity Index):** يعد مؤشر الرخاء الدولي إطارًا يقيّم البلدان بشأن تعزيز ازدهار مواطنيها، بما يعكس الثراء والرفاهية على السواء، ويتجاوز مقاييس الاقتصاد الكلي التقليدية لرفاهية الأمة، التي تعتمد فقط على مؤشرات للثروة مثل متوسط الدخل لكل فرد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد) إنه يسعى إلى إعادة تعريف الطريقة التي نقيس بها النجاح الوطني، وتغيير المحادثة مما نصل إلى ما نحن عليه. وهذا ما يجعله مقياسًا رسميًا للتقدم البشري، حيث يقدم رؤية فريدة حول كيفية تكوين الرخاء والتغيير في جميع أنحاء العالم. و من المؤسسات الدولية المهتمة بقياس معدلات

التنمية والازدهار بين الشعوب معهد ليجاتيوم LEGATUM [1] الذي يبحث عن أسس نجاح الشعوب وازدهارها ويعمل على الجمع بين المفاهيم الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة وبين الطرق الحديثة لقياس التقدم و الرخاء بين الشعوب كالريادة في الأعمال وحسن استغلال الفرص و رأس المال الاجتماعي.

ت- تصنيفات الأداء الوطني"National performance rankings ": يمكن تلخيص أكثر تصنيفات الأداء المعروفة في الجدول التالي : [2]

جدول رقم (05): ملخص تصنيفات مؤشرات الاداء الوطنية

المؤشر	الجهة المعدة له
مؤشر الحرية في العالم Freedom in the World Index	فريدوم هاوس Freedom House
مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index	منظمة الشفافية الدولية Transparency International's
مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Index	البنك الدولي World Bank
مؤشرات التنمية البشرية والفقر البشري Human Development and Human Poverty Indice	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program
مؤشرات الحوكمة العالمية World Governance Indicators	البنك الدولي World Bank
مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index	المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum
مؤشر برتلسمان للتحول؛ Bertelsmann Transformation Index	مؤسسة برتلسمان Bertelsmann Foundation

[1] - **معهد ليجاتيوم LEGATUM** هو منظمة مستقلة غير حزبية مقرها لندن ويعمل على إجراء البحوث وطرح الأفكار والبرامج للوصول إلى مجتمعات مزدهرة عن طريق توفير المعلومات اللازمة لصناع القرار في جميع أنحاء العالم، ويرى المعهد أن لكل دولة فرصة في الازدهار مهما كامن ظروفها الحالية أو الماضية، شريطة اقتناعها بضرورة خلق مجتمع يحث على روح المبادرة والعمل معا، وتعزيز سيادة القانون ووجود أسلوب للحكم الرشيد ممثلا في جهات تنفيذية تخضع للمسائل والمحاسبة.

[2]- Dan Harris, Mick Moore and Hubert Schmitz, (May 2009):" **Country Classifications for a Changing World",** IDS WORKING PAPER 326 , Institute of Development Studies and German Development Institute 2009.

دليل المخاطر القطرية الدولية International Country Risk Guide	خدمات المخاطر السياسية؛ Political Risk Services
مؤشر الأداء البيئي Environmental Performance Index	جامعات ييل وكولومبيا Yale and Columbia Universities
مؤشر التنمية الجنسانية؛ the Gender-related Development Index;	
مقياس التمكين الجنسانية؛ Gender Empowerment Measure;	
مؤشر النزاهة العالمي (النزاهة العالمية)؛ Global Integrity Index (Global Integrity);	
مؤشر العولمة؛ Globalisation Index	السياسة الخارجية Foreign Policy
مؤشر الحرية الاقتصادية؛ Index of Economic Freedom	مؤسسة التراث Heritage Foundation
مؤشر الأداء الصناعي التنافسي Competitive Industrial Performance Index	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ United Nations Industrial Development Organization;
مؤشر الدول الفاشلة Failed States Index	السياسة الخارجية وصندوق السلام؛ Foreign Policy and Fund for Peace
مؤشر هشاشة الدولة؛ State Fragility Index	مركز السلام المنهجي Center for Systemic Peace
مؤشر القدرات العلمية والتكنولوجية Science and Technological Capacity Index	مؤسسة الأبحاث والتطوير RAND Corporation Research ANd Development
تصنيف الحرية الاقتصادية في العالم؛ Economic Freedom of the World rankings	معهد فريزر Fraser Institute

مؤشر التجارة والتنمية Trade and Development Index	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development

ثالثاً: مميزات وخصائص مؤشرات التصنيفات الدولية

- إنها تصنيفات معيارية(normative rankings) ؛ يتم منح كل بلد مرتبة بحيث يمكن مقارنتها بالدول الأخرى وتقييمها ، سواء من حيث السياسات العامة أو نتائج التنمية بمختلف أنواعها أو كليهما1.
- مؤشرات التصنيف هي مؤشرات أداء تنمية عامة ، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي"GDP " هو مؤشر عام ، ولكنه يركز على موضوعات أو مجالات سياسة معينة ، من الابتكار الصناعي(industrial innovation) إلى " صحبة الأطفال"2 (child friendliness) للجمهور السياسة ، ومن نوعية الحوكمة حتى مستوى السياسة البيئية.3 يرتبط ارتباطًا وثيقًا ببعض هذه التصنيفات كمقاييس للتأثير على
- تعتبر هذه المؤشرات أداة للصناع القرار والحكومات في رسم السياسة العامة. إذ يتمثل الغرض الأساسي في إقناع حكومة إندونيسيا، على سبيل المثال، لأنها في عام 2009 احتلت المرتبة 129 في العالم في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي، بينما احتلت سنغافورة المرتبة الأولى، وحتى زامبيا احتلت المرتبة 100، لابد عليها من إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين تصنيفها، وبالتالي تحسين بيئة الأعمال.
- تستند هذه التصنيفات إلى إحصاءات مركبة. يتم قياس أداء الدولة على أساس مجموعة من المعايير. ثم يتم تجميع هذه المقاييس بطريقة أو بأخرى -غالباً ما يتم احتسابها ببساطة - لإنتاج النتيجة الإجمالية، والتي بدورها تنتج الترتيب (the ranking). على سبيل المثال، يعتمد "مؤشر الدول الفاشلة"

---

[1] - تغطي العديد من هذه القوائم كل بلد تقريبًا به بيانات، باستثناء أصغرها فقط. يغطي البعض مناطق أو مجموعات معينة فقط من البلدان.

[2] - يعد **مؤشر صحبة الطفل "** Child-friendliness Index "(CFI) أداة لمعرفة مدى بذل الحكومة أقصى جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها الدولية والقارية بحقوق الطفل ورفاهه. يأخذ في الاعتبار اعتماد قوانين وسياسات لحماية الأطفال؛ الإنفاق الحكومي على توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال وإنجازات النتائج المتعلقة بالطفل؛ والرغبة في السماح بمشاركة الأطفال.

[3] - الاستثناء الرئيسي هو مؤشر التنمية البشرية والذي يمكن اعتباره مؤشرا عاما لأداء التنمية. يقترح البعض أنه يجب استخدامه كمؤشر أداء التنمية. بيد أن تصنيف البلدان حسب التنمية البشرية العالية والمتوسطة والمنخفضة لا يستخدم على نطاق واسع في المناقشة العامة للتنمية.

((Failed States Index على الدرجات من 1 إلى 10 في كل مجال من المجالات الـ 12 ؛ يتم حساب متوسط الدرجات ببساطة1.

- يتم إنتاج معظم هذه المؤشرات سنويا. ومن أجل الفهم أهمية تصنيفات الأداء الوطنية هذه، نحتاج إلى النظر إلى ما وراء خصائصها الرسمية. النقطة الأولى الجديرة بالملاحظة هي أن عدد هذه التصنيفات قد انفجر في السنوات الأخيرة. بفضل المراقبة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هناك الآن قائمة شاملة (انظر الملحق رقم 01). بعض التصنيفات المدرجة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل المؤشرات المختلفة للمخاطر التجارية وتصنيفات الائتمان السيادي لا تدخل في نطاق اختصاصنا بشكل صارم، لأنها مصممة للمساعدة في صياغة القرارات الاقتصادية والسياسة العامة. ولكن هناك نمو هائل في التصنيف من جميع الأنواع. يقدم الملحق تحديث عام 2008 لقائمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يتضمن 178 مؤشرا مركبًا متميزًا. من هذه، تم إعداد 84 في المائة منها منذ عام 1991. بعض منها أحدث تشمل؛ مؤشر الكوكب السعيد "Happy Planet Index" (أصدقاء الأرض" Friends of the Earth" -مؤسسة الاقتصاد الجديد"New Economics Foundation ")، مؤشر فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"ICT Opportunity Index" (الاتحاد الدولي للاتصالات)" International Telecommunications Union" ومؤشر السلام العالمي" Global Peace Index "(وحدة الاستخبارات الاقتصادية ومعهد الاقتصاد والسلام). ويكمن وراء هذا النمو السريع منافسة متزايدة بين المنظمات: أن تكون مصدرًا لمؤشر تصنيف الأداء الوطني النهائي ضمن المجال المواضيعي لأحد الأفراد هو المطالبة بالسلطة والمكانة"authority and status". بالنسبة لعدد قليل من المنظمات مثل منظمة الشفافية الدولية، يعد إصدار التصنيف السنوي حدثًا رئيسيًا في مجال الإعلام والدعاية. باستثناء عدد قليل من المؤسسات مثل البنك الدولي التي تولد مؤشرين أو أكثر، فإن غالبية المؤسسات الناشئة تنتج تصنيفًا واحدًا.[2]

[1] - هذه هي المسمى: الضغوط الديموغرافية. اللاجئين والمشردين؛ شكوى جماعية هروب بشري تطور غير متساو الاقتصاد؛ نزع الشرعية عن الدولة؛ الخدمات العامة؛ حقوق الانسان؛ جهاز الأمن النخب الحزبية والتدخل الخارجي.

[2] - من بين 125 منظمة تولد مؤشرات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2008، كانت 98 منظمة مسؤولة عن فهرس واحد.

رابعاً: تقييم مؤشرا ت التصنيف الدولي

حظيت بعض تصنيفات الأداء الوطنية هذه باهتمام عام كبير واهتمام بالغ الأهمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية ومؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي. مؤشرات الحوكمة. أجرى فريق التقييم المستقل بالبنك الدولي تقييماً شاملاً وحاسماً بشكل خاص بشأن بناء واستخدام مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال"Doing Business indicator " الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية"IFC " /البنك الدولي"World Bank ". أن هذه المؤشرات يمكن أن تكون قيّمة للغاية ليس موضع شك. أنها تسمح ببعض التعيينات المقارنة مفيدة جدا للسياسة العامة عبر البلدان. يمكن أن تكون التصنيفات المنخفضة بالنسبة للبلدان المجاورة، أو غيرها من الدول التي تعتبر مقارنات صالحة، وسيلة أكثر فاعلية لجذب انتباه صانعي السياسات من المعرفة بأنها لا ترقى إلى مستوى "أفضل الممارسات الدولية" أو معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في الوقت نفسه، من الواضح أن معظم هذه المؤشرات ستبقى "متنازع عليها أساسًا": سيختلف الاختصاصيون في مجالات معينة حول دقتها وفائدتها. هناك أربعة أنواع رئيسية من الانتقادات:

- هل البيانات المستخدمة في بناء المؤشرات دقيقة بما فيه الكفاية؟
- ما مدى فائدة الاعتماد على تصورات مخبرين الخبراء كمرشدين للوضع الأساسي؟
- على أي أساس يتم استخدام المكونات المختلفة لبناء المؤشرات التي تم اختيارها بالفعل، وأهميتها النسبية؟
- ما هي الآثار الجانبية الضارة المحتملة لهذه المؤشرات، سواء من حيث (أ) تمكين الحكومات من اتخاذ خطوات لتحسين تصنيفاتها التي لا تعالج بالفعل المشكلات الأساسية أو (ب) فرض تحيزات معينة غير مثبتة أو الإيديولوجيات حول ما، على سبيل المثال، ما يجعل الاقتصاديات أكثر تنافسية؟

إن الاعتراف بأنظمة التصنيف"systems of classification" وأنواعها، بما في ذلك تلك المدرجة في الملحق رقم (1)، تمثل تقدمًا مهمًا. ومع ذلك، من المهم إدراك أن التكاثر المتزايد وبالتالي اختيار المؤشرات كان مدفوعًا على الأقل بالتغيرات في أعمال التنمية مثل التغييرات الأكثر موضوعية في العالم.

المحور السادس: نظم التصنيف الاقتصادي في المنظمات والهيئات الدولية من منظور التنمية

مقدمة:

كان التمييز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة منذ فترة طويلة قضية محورية في الدراسات الإنمائية والمناقشات المتعلقة بسياسة التنمية. وفي العقود السابقة، كانت دقيقة في كثير من النواحي ومفيدة للعديد من الأغراض. على الرغم من أن العالم لا يزال منقسمًا إلى حد كبير بين **الدول الغنية والفقيرة**، إلا أن العلاقات بين البلدان قد تغيرت كثيرًا بحيث أصبح تمييز البلدان النامية المتقدمة عقبة أمام فهم المشاكل والفرص الحالية بل وأكثر من ذلك لأجل التفكير بشكل منتج في المستقبل وحان الوقت للتوقف عن استخدامها واقتراح طرق بديلة لتصنيف الدول.

فعلى مر السنين ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضايا التصنيف البلدان، وفي هذا الصدد حددت الجمعية العامة في عام 1971 مجموعة من البلدان الأقل نمواً تحظى باهتمام خاص في سياق تنفيذ العقد الإنمائي الثاني للأمم المتحدة في السبعينات. كما رصدت مؤتمرات المتابعة التابعة للأمم المتحدة التقدم في معالجة تحديات التنمية في هذه البلدان. شملت القائمة 49 دولة. ومع ذلك، لم تضع الجمعية العامة أبدا تصنيفا للتنمية لغرض الدخول في عضويتها الكاملة. في المقابل وضعت المنظمات الدولية لاسيما المتخصصة مثل هذه التصنيفات، وفي هذا المحور يتم استعرض تصنيفات التنمية التي تستخدمها ثلاث منظمات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(***UNDP***) والبنك الدولي (***World Bank***) وصندوق النقد الدولي(***IMF***).[1]

أولا: تصنيفات التنمية "Development taxonomies ":

هناك إجماع عالمي اليوم بأن التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي هي الركائز الرئيسية الثلاث للتنمية ورفاه الناس. و كدليل على ذلك وضعت أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 في سبتمبر 2015، مع أهداف التنمية المستدامة"Sustainable Development Goals " (SDGs)، والتي تدعم بقوة

[1] - **Lynge Nielsen**, "**Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**", IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department, International Monetary Fund, 20 11.

هذه الفكرة. إن **التنمية عملية متعددة الأبعاد** ولا يمكن تلخيصها في **مؤشر اقتصادي ذو بعد واحد**؛ وهناك مجموعة متنوعة من المؤشرات المختلفة المتاحة الآن لمحاولة رصد على تحسين رفاه الناس. لذلك "*عندما يتعلق الأمر بتصنيف البلدان وفقا لمستوى تنميتها، لا يوجد معيار (إما يستند إلى نظرية أو يستند إلى معيار موضوعي) مقبول بشكل عام" علاوة على ذلك، فإن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان تتغير باستمرار*. هناك العديد من المؤشرات التي تحاول رصد الجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية وكذلك للفقر؛ فهناك مؤشران معروفان جدا هما مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد .[1]

واعتمدت منظمات دولية"international organizations" معايير تصنيف"classification criteria" مختلفة للأغراض التشغيلية والتحليلية "operational and analytical purposes"على السواء، تتضمن دائما مستوى دخل الفرد"the level of per capita income". ويكملّه صندوق النقد الدولي(IMF) بأبعاد اقتصادية أخرى، مثل درجة تنويع الصادرات"degree of export diversification" والتكامل المالي العالمي"global financial integration" [2] ، في حين يتضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" United Nations Development Programme (UNDP)" أيضا بعدين للصحة" health" والتعليم"education".

وقد جرت أول محاولة رسمية لتصنيف البلدان في الأمم المتحدة، التي حددت البلدان أقل نموافي أوائل السبعينيات. منذ ذلك الحين ، تم اتباع العديد من المقترحات الأخرى وتمت صياغتها من حيث المعايير المتنوعة، بما في ذلك[3]:

- مستوى دخل الفرد (per capita income level): دخل مرتفع ومتوسط ومنخفض ، وهي المعايير التي يستخدمها البنك الدولي منذ الثمانينيات ،
- مستوى التنمية البشرية (human development level): تنمية بشرية عالية جدًا وعالية ومتوسطة ومنخفضة، حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990.

[1] - GIANNI VAGGI; The rich and the poor: A note on countries' classification; PSL Quarterly Review, vol. 70 n. 279 (March 2017), p p 59-61.

[2] - في التوقعات الاقتصادية العالمية "the World Economic Outlook "، يصنف صندوق النقد الدولي"IMF " العالم إلى مجموعتين- الاقتصادات المتقدمة"advanced economies " والأسواق الناشئة"emerging market " والاقتصادات النامية" developing economies"-"وفقا لمستوى دخل الفرد، وتنويع الصادرات ودرجة الاندماج في النظام المالي العالمي.

[3] - José Antonio Alonso, Ana Luiza Cortez and Stephan Klasen, (September 2014), ***LDC and other country groupings: How useful are current approaches to classify countries in a more heterogeneous developing world?*** Department of Economic & Social Affairs, Committee for Development Policy.

- مديونية البلدان (country indebtedness): البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) "Heavily Indebted Poor Countries" كما حددها البنك الدولي في التسعينيات؛

- مسؤولية معالجة قضايا تغير المناخ-responsibility to address climate change issues): الملحق الأول والبلدان غير المدرجة في المرفق الأول، التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992؛

- حالة الحوكمة(state of governance): الدول الهشة(FS) "Fragile States" ، التي حلت محل فئة الدخل المنخفض تحت الضغط(LICUS) " Low-Income under Stress " التي أنشاها البنك الدولي واعتمدتها OECD-DAC في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛

- ميزات جغرافية محددة (specific geographical features): الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) "Small Island Developing States"والبلدان النامية غير الساحلية (LLDCs) " Landlocked Developing Countries" التي قدمتها الأمم المتحدة؛

- الوصول إلى التجارة الدولية والوزن فيها (access to and weight in international trade): الاقتصادات الصغيرة والضعيفة"Small and Vulnerable Economies" (SVEs) التي حددتها منظمة التجارة العالمية(WTO) في عام 2002.

وضمن أعمال التنمية المعاصرة، هناك ثلاث "عائلات" (families) مميزة من مخطط التصنيف (classification/ranking) يطلق عليهم:

- التصنيفات المتعلقة بالدخل (Income-related classifications)؛
- ترتيب الأداء الوطني (National performance rankings)؛
- التصنيفات التحليلية (Analytical classifications)

هناك بعض التداخل فيما بينها على الهامش في الشكل رقم (1) ، لكنها مميزة من حيث الشكل والغرض والمحتوى.

الشكل رقم (10): التمييز الثلاثي لأنظمة التصنيف

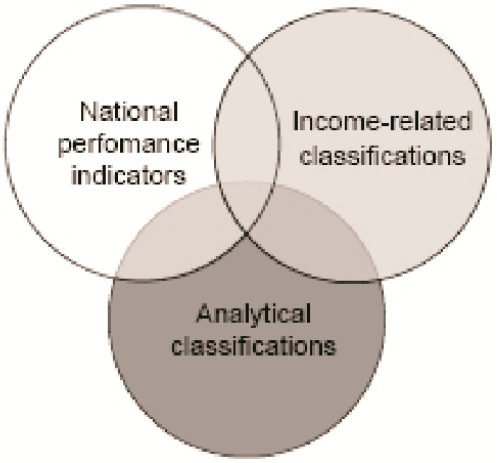

ثانياً: نظام تصنيف الدول وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"*UNDP* "

يستند نظام التصنيف البلدان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول **مؤشر التنمية البشرية** "***HDI)*** ***Human Development Index*** **(**"***HDR***

Development Report" في عام **1990**. للاستفادة من طبيعة التنمية المتعددة الأوجه، فإن مؤشر التنمية البشرية هو **مؤشر مركب** (***composite index)*** مكّون من **ثلاثة مؤشرات** تقيس إنجازات البلدان في طول العمر(***longevity***)، التعليم (***education***)، والدخل(***income***). كما اعتبرت جوانب أخرى للتنمية - مثل الحرية السياسية (***political freedom***) والأمن الشخصي(***personal security***)- مهمة ، لكن نقص البيانات منع إدراجها في مؤشر التنمية البشرية. ومع الوقت تم تنقيح (تعديل) المؤشر، ولكن لم يتغير الهيكل الأساسي للمؤشر. في تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن مقياس الدخل المستخدم في مؤشر التنمية البشرية هو ***الدخل القومي الإجمالي للفرد*** (***GNI/n***) مع تحويل قيمة العملة المحلية إلى دولارات أمريكية مكافئة باستخدام تعادل القوة الشرائية(***PPP***) ، و يقاس طول العمر حسب العمر المتوقع عند الولادة. أما بالنسبة للتعليم يتم إعداد مؤشر من خلال الجمع بين مقاييس السنوات الفعلية والمتوقعة للتعليم المدرسي. إن مقاييس الإنجازات في الأبعاد الثلاثة لا تدخل مباشرة في المؤشرات الفرعية، ولكنها تمر بعملية تحول transformation aمكونات البناء الأساسية لجميع المؤشرات الفرعية هي:

$$X = (\ X_{actual} - X_{min})/(X_{max} - X_{min})$$

حيث تم تعيين القيم القصوى(***maximum***) على القيم القصوى الفعلية (***actual***) المرصودة خلال فترة **2010-1980**. يتم تحديد القيمة الدنيا(***minimum***) للتعليم عند الصفر، وطول العمر عند 20 سنة، وللدخل 163 دولارًا (مستوى الدخل في زيمبابوي في عام 2008 هو الحد الأدنى لمستوى الدخل المرجعي). هذه القيم القصوى والدنيا تضمن أن قيم المؤشرات الفرعية محصورة بين صفر والواحد.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام ***2010*** ، تم إلغاء العتبات المطلقة (***absolute thresholds***) لصالح[1]لعتبات النسبية(***relative thresholds***).وضمن نظام التصنيف الجديد، فإن **البلدان المتقدمة** هي بلدان في الرُبْع الأعلى في توزيع ***HDI*** ، وتلك الموجودة في الشرائح الربعية الثلاثة الأدنى هي **بلدان نامية.** غير أن التقرير لم يقدم تفسيراً لهذا التحول من العتبة المطلقة إلى العتبة النسبية ولم يناقش السبب في أن الربع الأعلى هو العتبة المناسبة. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأوزان القطرية المتساوية" ***equal country weights***" لبناء **توزيع مؤشر التنمية البشرية** (***HDI distribution***)؛ في هذا التوزيع، يعيش 15٪ من سكان العالم في البلدان المتقدمة المعينة. لم يناقش التقرير هذا الاختيار للأوزان.

ثالثاً: أنظمة تصنيف البلدان وفقاً للبنك الدولي"*W B*":

تستخدم أنظمة التصنيف في البنك الدولي للأغراض التشغيلية والتحليلية (***operational and analytical purposes***) ويسبق نظام تصنيف البلدان التشغيلي نظام التصنيف التحليلي (operational and analytical purposes) هذا الاخير يعتمد على النظام التشغيلي.

1. التصنيف التشغيلي (*Operational classification*): يقع على عاتق البنك الدولي للإنشاء والتعمير (***IBRD***)التابع للبنك العالمي التزام قانوني بإقراض فقط للدول الأعضاء الجديرة بالائتمان والتي لا يمكنها الحصول على تمويل خارجي بشروط معقولة. ويتطلب هذا الالتزام من البنك الدولي للإنشاء والتعمير تعيين **مجموعة فرعية** ضمن عضويته يطلق عليهم بـ **مقترضين مؤهلين** (***eligible borrowers***). مع العلم أن تحديد **الأهلية مبدئيا <u>حكما</u>(*judgmental*)**، ولكن في أوائل الثمانينات ، انتقل البنك الدولي للإنشاء والتعمير نحو نظام قائم على قواعد أكثر صرامة باستخدام معيار الدخل القومي الإجمالي **GNI/n**[(1)]**.** وبموجب هذا النظام فإن البلدان التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتتجاوز عتبة معينة للدخل تنخرط في عملية تحول البلد إلى وضع غير مقترن (عند اكتمال العملية يقال إن البلد قد **"تدرج"**

[1] - **Lynge Nielsen**, "**Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is done and How it could be done**", IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department, International Monetary Fund, 2011.

(1)- على الرغم من أن إدخال معيار GNI / n في أوائل الثمانينات ساعد في توضيح متطلبات الأهلية، فقد تم تطبيق عتبة غير رسمية منذ عام 1973 (عندما تم تحديدها بمبلغ 1000 دولار أمريكي في أسعار 1970)

(***graduated'***) من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير). ومع إنشاء **هيكل التمويل الميسر** في عام 1960، حددت المؤسسة الدولية للتنمية (***IDA***) والبنك الدولي قائمتين للبلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية. و استخدمت المبادئ التوجيهية التشغيلية في السبعينيات عتبات الدخل القومي الإجمالي / **GNI n**)كأساس لتحديد المساعدة التفضيلية المستندة إلى أبحاث البنك التي وجدت "علاقة مستقرة بين مقياس مختصر للرفاه مثل **معدل الفقر ومعدل وفيات الرضع** من ناحية والمتغيرات الاقتصادية. بما في ذلك نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بناءً على **طريقة أطلس البنك**(***Bank's Atlas***) من جهة أخرى. وبعد إنشاء العتبات، تم تعديلها سنويًا وفقًا للتضخم. وبالتالي فإن استخدام عتبات الدخل (***income thresholds***) لا يرجع إلى أن البنك الدولي يطابق بين الدخل التنمية (***equates income with development***)، ولكن ببساطة لأنه يعتبر أن الدخل القومي الإجمالي (***GNI/n***) هو "أفضل مؤشر فردي للقدرات الاقتصادية والتقدم.

وفي عام 1987 - في وقت تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية للمرة الثامنة- تم تقسيم عتبة المؤسسة الدولية للتنمية إلى "**تاريخي**"(***historical***) عتبة "التشغيل" الأدنى"(***lower 'operational' threshold***) التي تعكس قلة وندرة موارد المانحين بالنسبة للطلب ، والتي لم تسمح بتخصيصات من المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان ذات مستوى دخل الفرد أعلى من الحد "التشغيلي"(***'operational' threshold***).

وكان القصد من العتبات الأصلية"The original thresholds" هو توفير تصنيف مقارن للبلدان" a comparative classification of countries" ، ويفترض أنها تعتبر عتبات نسبية "relative" وليست عتبات مطلقة"absolute" . إن الملاحظة التي تشير إلى أن نطاق دخل البلدان المتوسطة الدخل يمتد بشكل مريح إلى متوسط مستوى الدخل العالمي البالغ حوالي 3,200 دولار أمريكي في عام 1987 تشير إلى أن نظام تصنيف البلدان الجديد سيستخدم عتبات نسبية". ويبدو أن تغير العتبات كل عام يشير إلى أنها تركز على تصنيف مقارن للبلدان"a comparative classification of countries" . ومع ذلك، فإن التعديل السنوي للعتبات لا يستند إلا إلى "التضخم الدولي"، مما يؤدي إلى حقيقة أن العتبات "لزجة"(sticky) إلى حد ما؛ تصبح مماثلة للعتبات المطلقة وتوفر نظرة جزئية للتغيرات في السيناريو الاقتصادي العالمي. وقد تكون العتبات المطلقة مفيدة لتتبع التقدم المحرز في البلدان، ولكن العديد من الباحثين يشددون على الحاجة إلى تحديث معايير الدخل " income benchmarks "بشكل دوري من أجل التعبير بشكل أفضل عن المشهد الاقتصادي المتغير[1].

[1] - GIANNI VAGGI; The rich and the poor: A note on countries' classification; PSL Quarterly Review, vol. 70 n. 279 (March, 2017 ,pp 59-61.

2. التصنيفات التحليلية (*Analytical classifications*):

في عام **1978** أنشأ البنك الدولي لأول مرة نظام تصنيف البلد التحليلي (***analytical country classification system***). كانت المناسبة هي إطلاق تقرير التنمية في العالم (***World Development Report***). وقد أرفقت بالتقرير مجموعة من مؤشرات التنمية العالمية"***World Development Indicators***" ، والتي وفرت الأساس الإحصائي للتحليل (***statistical underpinning for the analysis***). التصنيف الاقتصادي الأول في 1978 قسم البلدان إلى ثلاث فئات: (1) **البلدان النامية**، (2) **البلدان الصناعية**، (3) **البلدان المصدرة للنفط الفائض من رأس المال**.[1] كماصُنفت البلدان النامية على أنها منخفضة الدخل (حيث يبلغ **GNI/n** 250 دولارًا أمريكيًا أو أقل) والدخل المتوسط (حيث يبلغ 250GNI/n دولارًا أمريكيًا). عوضاً عن استخدام الدخل كحد أدنى بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، استخدم البنك العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

جدول رقم (06): عتبات الدخل التشغيلي للبنك الدول

	FY 1978	FY 1984	FY 1989	FY 2011
(In current dollars)				
Civil works preference 1/	265	410	480	995
IDA eligibility (operational) 1/	520	805	580	1,165
IDA eligibility (historical) 1/	520	805	940	1,905
IBRD term 2/	1,075	1,670	1,940	...
IBRD graduation 3/	...	2,910	3,385	6,885
World per capita GNI (Atlas method) 4/	1,562	2,486	3,179	8,741
(Percent change)				
Civil works preference 1/	...	55	17	107
IDA eligibility (operational) 1/	...	55	-28	101
IDA eligibility (historical) 1/	...	55	17	103
IBRD term 2/	...	55	16	...
IBRD graduation 3/	...	...	16	103
World per capita GNI (Atlas method) 4/	...	59	28	175
(In percent of world per capita GNI)				
Civil works preference 1/	17	16	15	11
IDA eligibility (operational) 1/	33	32	18	13
IDA eligibility (historical) 1/	33	32	30	22
IBRD term 2/	69	67	61	...
IBRD graduation 3/	...	117	106	79

1/ السقف (الحد الاعلى).

2 / الحد الفاصل بين شروط الاقتراض الأكثر ليونة والأصعب للبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ ألغيت في السنة المالية 2009.

3 /العضوية

4 / بيانات السنة التقويمية من السنة السابقة لبداية السنة المالية (يوليو / يونيو).

[1] - بالإضافة إلى ذلك، تضمن تقرير التنمية العالمي لعام 1978 بيانات موجزة عن أحد عشر بلداً ذات اقتصادات مخططة مركزياً.

Source: **Lynge Nielsen**, "**Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**", IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department, International Monetary Fund, 2011.

ومع تعيين أربعة أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اليونان والبرتغال وإسبانيا وتركيا) في مجموعة البلدان النامية، بينما تم تعيين **جنوب إفريقيا**، التي لم تكن عضوًا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كدولة صناعية. وفي أعقاب صدمة أسعار النفط في الفترة 1973-1974، كانت الفئة التحليلية لمصدري الفوائض رأس المال النفطية (capital-surplus oil-exporters) مفهومة. ومع ذلك، لم يتم تصنيف الدول بشكل آلي على أنها بعض مصدري فائض رأس المال (إيران والعراق وفنزويلا) ، والتي كانت مدرجة بين الدول النامية.[1]

أدخلت إصلاحات رئيسية لنظام تصنيف البلدان في مؤشرات التنمية العالمية"WDI " عام 1989. أولاً، تم إنشاء فئة من البلدان ذات الدخل المرتفع - لتشمل البلدان التي يبلغ إجمالي الدخل القومي فيها أكثر من 6000 دولار أمريكي - من خلال الجمع بين الفئات الصناعية القديمة وبلدان النفطية ذات فائض رأس المال. لم يتم تقديم مبررات لمستوى الفصل، ولكن تم تحديد العتبة عند ضعف ضعفي عتبة ضعف الدخل أو حوالي ضعف متوسط مستوى الدخل العالمي، كما كان أعلى بكثير من عتبة التدرج في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ولم يتم تقديم مبررات لمستوى الفاصل (cut-off level)، ولكن يتم تحديد العتبة عند 12 ½ مرة عتبة ضعف الدخل أو حوالي ضعف متوسط مستوى الدخل العالمي؛ كما كان أعلى بكثير من عتبة التخرج من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

منذ عام 1987 (سنة الأساس لإصلاح التصنيف عام 1989) إلى عام غاية عام 2009 تضاعف مستوى الأسعار العالمية - حيث تقاس بالزيادة في العتبات التشغيلية"operational thresholds " للبنك الدولي - بحوالي الضعف ولكن متوسط الدخل الاسمي للفرد الواحد قد تضاعف ثلاث مرات تقريبًا. وكنتيجة لذلك انخفضت عتبة الدخل المنخفض من 16 إلى 11 في المائة من متوسط الدخل العالمي خلال هذه الفترة وهبطت عتبة الدخل المرتفع من 189 إلى 140 في المائة (الجدول 2).

[1] - **Lynge Nielsen**, "**Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**", IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department, International Monetary Fund, 2011.

جدول(07): عتبات الدخل التحليلية للبنك الدولي

	1976	1982	1987	2009
(In current dollars)				
Low income 1/	250	410	480	995
Lower middle income 1/	...	1,670	1,940	3,945
High income 2/	...	...	6,000	12,195
World per capita GNI (Atlas method)	1,562	2,486	3,179	8,741
(Percent change)				
Low income 1/	...	64	17	107
Lower middle income 1/	...	...	16	103
High income 2/	...	...	...	103
World per capita GNI (Atlas method)	...	59	28	175
(In percent of world per capita GNI)				
Low income 1/	16	16	15	11
Lower middle income 1/	...	67	61	45
High income 2/	...	...	189	140

1/ السقف، 2 / العضوية

Source: Lynge Nielsen, "**Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**", IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department, International Monetary Fund, 2011.

وكخلاصة يمكن القول إن البنك الدولي لعب دورًا رائدًا في تحديد معايير الأهلية لمختلف مصادر تمويل التنمية، وكان المعيار الرئيسي لتصنيف الاقتصادات هو الدخل القومي الإجمالي للفرد، من خلال تصنيف البلدان على أنها منخفضة الدخل (أقل من 935 دولارًا)، ومتوسط الدخل المتوسط الأدنى (936 - 3705 دولارًا)، والدخل المتوسط الأعلى (3،706 دولار - 11455 دولار) وبلدان الدخل المرتفع (> 11،456 دولار). ويعتبر الدخل المنخفض شرطًا للحصول على تسهيلات البنك. إلى غاية عام 2008 كان تصنيف الدخل المنخفض أو الدخل المتوسط الأدنى مطلوبًا للحصول على قروض طويلة الأجل (17 عامًا). بالإضافة إلى تصنيفات الدخل الأساسية هذه، يستخدم البنك الدولي سقفًا لتصنيف الدخل قدره 1،095 دولارًا للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية بشروط ميسرة للغاية يشتمل على قروض بدون فوائد فضلاً عن منح.[1]

[1] - Dan Harris, Mick Moore and Hubert Schmitz, (May 2009):" **Country Classifications for a Changing World",** IDS WORKING PAPER 326 , Institute of Development Studies and German Development Institute 2009.

جدول رقم (08) تصنيفات البنك الدولي لفئات الإقراض

مؤهل البنك الدولي IDA	مؤهل مزيج من البنك الدولي	مؤهل البنك الدولي IBRD
فئة قروض البنك الإفريقي للتنمية" A >	AfDB فئة الإقراض B	AfDB فئة الإقراض C
1095 $>	<1095 دولارًا + جدارة ائتمانية	> 1095 دولار + الجدارة الائتمانية.

المصدر: بنك التنمية الآسيوي، 2008

في السنوات الأخيرة، واجهت منهجية البنك الدولي تحديات مختلفة وأثيرت الحاجة إلى أنظمة تصنيف جديدة. على وجه الخصوص، ينتقد العلماء الطبيعة المطلقة "the absolute nature" لعتبات البنك الدولي، التي تم تحديدها في الأصل من الناحية النسبية "relative terms" ولكن منذ ذلك الحين تم تحديثها فقط على أساس التضخم"inflation". [1] نتيجة لذلك ، فقدوا أساسهم المقارن "comparative foundation"بمرور الوقت وأصبحوا ، في الواقع ، مطلقين"absolute".[2]

رابعاً: نظام تصنيف البلدان وفق صندوق النقد الدولي(IMF)

على غرار البنك الدولي، تُستخدم أنظمة التصنيف في الصندوق **للأغراض التشغيلية والتحليلية**.

1) التصنيفات التشغيلية (Operational classifications):

في المؤتمر الدولي لعام 1944 في بريتون وودز"**Bretton Woods** " - الذي عقد لصياغة مواد اتفاقيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومواد صندوق النقد الدولي - اقترحت الهند أن تتضمن مواد الصندوق لغة تدعو الصندوق "للمساعدة في الاستخدام الكامل لموارد البلدان المتخلفة اقتصاديًا". غير ان جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة عارضتا الاقتراح على أساس أن التنمية مسألة تخص البنك وليس الصندوق. وبالتالي لم تتضمن مواد اتفاقيات صندوق النقد الدولي أي تمييز بين عضويته على أساس التنمية. وبالمثل، فإن السياسات التشغيلية المتعلقة بالمساعدة المالية والمراقبة والمساعدة التقنية لم تميز بين الأعضاء على أساس مستوى تنميتهم خلال العقود الثلاثة الأولى من وجود الصندوق.

[1] - حيث لاحظ Vaggi 2017) "كانت العتبات الأصلية تهدف إلى توفير تصنيف مقارن للبلدان" a comparative classification of countries" وكان من المفترض اعتبارها عتبات نسبية "relative thresholds "[...]. ومع ذلك، لا يستند التعديل السنوي للعتبات إلا إلى" التضخم الدولي "،international inflation " مما يؤدي إلى حقيقة أن العتبات "لزجة""sticky' إلى حد ما؛ تصبح مماثلة للعتبات المطلقة " absolute thresholds" وتوفر نظرة جزئية للتغيرات في السيناريو الاقتصادي العالمي."

[2]- Donatella Saccone, Mario Deaglio, "**Poverty, emergence, boom and affluence: a new classification of economies**", Economia Politica, Springer Nature Switzerland AG 2019, pub: 29 October 2019.

لقد استجاب الصندوق لصدمة أسعار النفط في عام 1973 و الانقسام الاقتصادي الدولي المصاحب له من خلال إنشاء تسهيلين نفطين (oil facilities) في عامي 1974 و 1975. تمشيا مع الممارسة المعتادة للصندوق، كانت أهلية استخدام التسهيلات مفتوحة للجميع الاعضاء، لكن التسهيلات كانت خاصة من حيث أن مواردها جاءت من الاقتراض بشروط تجارية (معظمها من البلدان المصدرة للنفط) والرسوم على المساعدة المالية للصندوق في إطار هذه التسهيلات كانت أعلى من الرسوم المفروضة على الموارد القائمة على الحصص. ولمساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون الناشئة عن الرسوم في إطار التسهيلات النفطية (oil facilities)، أنشأ الصندوق في عام 1975 حساب إعانة من خلاله يمكن للتبرعات المقدمة من البلدان الصناعية والمصدرة للنفط أن تدعم رسوم التمويل. قام الصندوق بإدارة حساب الإعانة كوصي(كأمين)".a trustee " . لغرض تحديد المستفيدين من حساب الإعانة ، اعتمد الصندوق على قائمة تضم 41 دولة وضعتها الأمم المتحدة باعتبارها "الأكثر تضرراً من الوضع الحالي" (أي ارتفاع أسعار النفط والغذاء في الفترة 1972-1973)[1]. مع إنشاء حساب الإعانة (Subsidy Account) ميّز الصندوق للمرة الأولى بين أعضائه.

وبعد عامين من المناقشات التي لم يسفر عن نتائج، قرر المجلس التنفيذي الصندوق في عام 1977 في تصويت سري تعيين 103 عضوا من البلدان النامية (بلدان 107 باستثناء اليونان وإسرائيل وسنغافورة وإسبانيا). ومع ذلك ظلت سنغافورة تشعر بالقلق إزاء تصنيفها لأغراض الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وقدمت إلى الصندوق إحصاءات مفصلة لدعم وجهة نظرها بأن مستوى دخل الفرد ليس مؤشرا موثوقا للتنمية.

في عام 1978 تم اعتماد التعديل الثاني لمواد الاتفاق. اعترفت المواد المعدلة بأنه "يمكن توفير المساعدة في ميزان المدفوعات بشروط خاصة للأعضاء النامية في ظروف صعبة، ولهذا الغرض، يأخذ الصندوق في الاعتبار مستوى دخل الفرد"[2].

وفي عام 1986، أنشأ الصندوق بعد ذلك مرفق التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Facility) لإتاحة الموارد الميسرة عن طريق إعادة تدوير الموارد المقرضة في الصندوق الاستئماني. عند إنشاء هذا المرفق، قرر الصندوق أن "جميع البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي

[1] - نظرًا لأن الرأس الأخضر وموزمبيق، اللتين كانتا مدرجتين في قائمة الأمم المتحدة، لم يكونا في ذلك الوقت أعضاء في القائمة، كان 39 من أعضاء الصندوق مؤهلين لتلقي المدفوعات من حساب الإعانة. وكان دخل البلدان الأكثر تضررًا البالغ عددها 41 بلدًا يبلغ دخل الفرد 400 دولار أمريكي سنويًا أو أقل في عام 1971.

[2]- المادة الخامسة ، القسم 12 من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي.

تحتاج إلى هذه الموارد وتواجه مشاكل طويلة في ميزان المدفوعات ستكون مؤهلة في البداية لاستخدام التسهيلات الجديدة للصندوق". أوضح قرار تمت صياغته بعناية أن الصندوق وليس المؤسسة الدولية للتنمية هو المسؤول عن أي تغييرات مستقبلية في قائمة البلدان المؤهلة (list of eligible countries). بمرور الوقت تم توسيع هذا المرفق الميسر (concessional facility) وإعادة تركيزه وإعادة تسميته (refocused، and renamed).

حالياً تأتي مساعدة الصندوق الميسرة من الصندوق الاستئماني للحد من الفقر والنمو (**PRGT**)، وتم الاتفاق على إطار جديد لتحديد أهلية هذا البرنامج في أوائل عام 2010. يحدد الإطار الجديد الأهلية بناءً على المعايير المتعلقة بدخل الفرد، والوصول إلى الأسواق، والهشاشة (**per capita income, market access, and vulnerability**). واستنادًا إلى الإطار الجديد تم تخفيض عدد البلدان المؤهلة لـ PRGT من 77 إلى 71. يعترف الصندوق بهذه البلدان على أنها "بلدان نامية منخفضة الدخل".

2) **التصنيفات التحليلية**

الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ملزمة بتوفير البيانات الاقتصادية والمالية للصندوق، والذي بدوره مكلف بالعمل كمركز لجمع المعلومات وتبادلها. تم تضمين بعض هذه البيانات في الإحصاءات المالية الدولية " ***International Financial Statistics*** "(***IFS***) التي تم نشرها منذ عام **1948**. ففي السنوات السابقة لم يتم تجميع البيانات الخاصة بكل بلد ولكن منذ عام **1964** تم استخدام العديد من التصنيفات التحليلية (***analytical classifications***). حيث قسم نظام التصنيف الأول البلدان إلى (1) دول صناعية "***industrial countries***"، (2) بلدان أخرى مرتفعة الدخل"***high-income countries*** "، و (3) دول أقل نمواً"***less-developed countries*** ".

وفي **أوائل سبعينيات** القرن العشرين قسم نظام التصنيف الدول إلى (1) دول صناعية (**industrial countries**)، (2 الدول المنتجة للسلع الأساسية في المناطق الأكثر تطوراً (**primary producing countries in more developed**"، (3) الدول المنتجة للسلع الأساسية منتجة في المناطق الأقل نمواً (**primary producing countries in less developed**".

بحلول **أواخر سبعينيات** القرن العشرين، كان نظام التصنيف قد تغير إلى (1) دول صناعية، (2) أوروبا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا "***other Europe، Australia، New Zealand ، South Africa***"، (3) دول مصدرة للنفط ((***oil exporting countries***، (4) مناطق أخرى أقل نمواً. في أوائل عام 1980، تم تبسيط نظام التصنيف هذا بشكل كبير عندما قدمت IFS نظامًا للفئتين يتكون من (1) دول صناعية

(***industrial countries)*** و (2) دول نامية (***developing countries***). لم يحفز IFS أبدًا اختيار أنظمة التصنيف المستخدمة.

في مايو **1980** نشر صندوق النقد الدولي لأول مرة توقعاته الاقتصادية العالمية" World Economic Outlook" (WEO) دعما للتحليل، استخدم WEO نظام التصنيف القطري المستخدم. كانت مجموعة الدول الصناعية في عام 1980 تتألف من 21 دولة، ولكن في عام 1989 تم إعادة تصنيف اليونان والبرتغال من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.

كما حدث إعادة تصنيف مماثلة في IFS في نوفمبر 1989، ولكن أيضًا دون أي تفسير. في عام 1997، تم تغيير اسم مجموعة البلدان الصناعية (industrial country group) إلى مجموعة البلدان المتقدمة (advanced country group) تقديراً للحصة المتناقصة في التصنيع المشتركة لجميع أعضاء المجموعة." وفي الوقت نفسه تمت إضافة إسرائيل وكوريا وسنغافورة إلى المجموعة بما يعكس " التطور الاقتصادي السريع"***rapid economic development*** " لهذه البلدان وحقيقة أنها الآن تشترك جميعها في عدد من الخصائص المهمة مع الدول الصناعية، بما في ذلك مستويات الدخل المرتفعة نسبيًا (مريح ضمن مجموعة من تلك الموجودة في مجموعة البلدان الصناعية) والأسواق المالية المتطورة والدرجات العالية من الوساطة المالية والهياكل الاقتصادية المتنوعة مع قطاعات الخدمات سريعة النمو ". لم تشرح الإصدارات اللاحقة **من آفاق اقتصاد العالمي** WEO مزيدًا من التفاصيل حول تحديد وتعريف الدولة المتقدمة.

بعد عام 1997 تضم الإضافات إلى مجموعة الدول المتقدمة قبرص"Cyprus " (2001) وسلوفينيا" Slovenia" (2007) ومالطا " Malta " (2008) وجمهورية التشيك"Czech Republic " (2009) وجمهورية سلوفاكيا" Slovak Republic "(2009). لا تقدم تقارير WEO أي سند منطقي **لعمليات إعادة التصنيف** هذه، ولكن في حالة سلوفينيا ومالطة وجمهورية سلوفاكيا يمكن ملاحظة أن إعادة التصنيف حدثت في الوقت الذي انضمت فيه هذه البلدان إلى منطقة اليورو.

من 1993 إلى 2004 استخدم تقرير WEO مجموعة بلدان إضافية وهي بلدان تمر بمرحلة انتقالية" countries in transition". وكانت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وعددها 28 دولة قد استخدمت في السابق نظامًا اقتصاديًا مخططًا له مركزيًا"a centrally-planned economic system " . تألفت مجموعة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من 15 جمهورية؛ جمهوريات سوفيتية سابقة و12 دولة في وسط وشرق أوروبا ومنغوليا. بقدر ما تم إنشاء قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO لبلد معين، قبل عام 1993 أدرجت هذه الدول فيما ضمن البلدان النامية. وكان معيار الإدراج في فئة البلدان التي تمر بمرحلة

انتقالية هو أن البلد المعني كان في "حالة انتقالية لاقتصاداتها من نظام يديره مركزيا إلى نظام قائم على مبادئ السوق.

وفي عام 2004 بمناسبة انضمام ثمانية بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، تم دمج مجموعة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مع مجموعة البلدان النامية لتشكيل مجموعة جديدة من البلدان الناشئة والنامية (new emerging and developing countries group). تم تحديد الدول في المجموعة الجديدة كما لم تكن كذلك؛ أي أنها لم تكن متقدمة. يبدو أن تسمية البلدان الناشئة والنامية تشير إلى وجود تقسيم إضافي بين البلدان الناشئة والبلدان النامية. ومع ذلك ليس هذا هو الحال ولكن الفئة التشغيلية للبلدان المنخفضة والبلدان النامية (البلدان المؤهلة لـ PRGT) تشكل مجموعة فرعية.

خامساً: مقاربة نظم التصنيف الثلاث للمنظمات

من المناقشة السابقة من المنطقي أن المنظمات الدولية تقترب من بناء تصنيفات التنمية بشكل مختلف تمامًا. إحدى التفسيرات لهذا التنوع هو أن النظرية الاقتصادية توفر القليل من التوجيه لهذه التصنيفات. والتفسير الآخر هو أن المؤسسات لديها وضعيات مختلفة، وبالتالي قد تعالج القضية مع وجهات نظر مختلفة من الناحيتين التشغيلية والتحليلية (operationally and analytically). وفي الوقت نفسه يشير الفحص العرضي إلى أن أنظمة التصنيف متشابهة حاليًا من حيث تسمية البلدان بأنها "متقدمة"(developed) أو "نامية"(developing). حيث تحدد المنظمات الثلاث قلة صغيرة نسبياً من البلدان "المتقدمة" (developed) وجميع الدول التي يعتبرها صندوق النقد الدولي (IMF) متقدمة تعتبر كذلك من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، ولم يتم تقدم سوى **سبع دول** التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بربادوس، بروني دار السلام، إستونيا، هنغاريا، بولندا، قطر والإمارات العربية المتحدة) وفقًا لصندوق النقد الدولي. إن مجموعة البنك الدولي الرفيعة المستوى هي المجموعة الأكبر وتشمل جميع البلدان المتقدمة والمتقدمة المعينة. البلدان ذات الدخل المرتفع (High-income countries) في تصنيف البنك غير المتقدمة (advanced) أو "المتقدمة" (developed) تشمل جزر البهاما وكرواتيا وغينيا الاستوائية والكويت ولاتفيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وترينيداد وتوباغو. وبما أن المؤسسات تتوصل إلى استنتاجات متشابهة إلى حد كبير فيما يتعلق بعضوية مجموعة البلدان المتقدمة، فإن تكوينات مجموعة البلدان النامية متماثلة بالطبع. بالنظر إلى المجموعة الكبيرة والمتنوعة من البلدان النامية وجدت جميع المنظمات الثلاث أنه من المفيد تحديد المجموعات الفرعية بين البلدان النامية.

يقدم الجدول 3 نظرة عامة على تصنيفات التنمية المستخدمة في المنظمات الدولية الثلاث. حيث يلاحظ أنه على مدار العشرين عامًا الماضية، زادت حصص "البلدان المتقدمة" في البنك الدولي وأنظمة صندوق النقد الدولي نسبة إلى حصة البلدان المتقدمة في نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول رقم (09): أنظمة تصنيف الدول في منظمة دولية مختارة

	صندوق النقد الدولي (IMF)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	البنك الدولي (World Bank)
اسم "الدول المتقدمة"	الدول المتقدمة	الدول المتقدمة	البلدان ذات الدخل المرتفع
اسم "البلدان النامية"	الدول الناشئة والنامية	الدول النامية	البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل
عتبة التنمية	غير واضح	75 في المئة في توزيع HDI	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 6000 دولار أمريكي في عام 1987
نوع التنمية العتبة	على الأرجح المطلقة	نسبي	مطلق
حصة البلدان "المتقدمة" في عام 1990	%13	%25	%16
حصة البلدان "المتقدمة" في عام 2010	%17	%25	%26
الفئات الفرعية لـ"البلدان النامية"	(1) البلدان النامية المنخفضة الدخل (2) الناشئة وغيرها من البلدان النامية	(1) بلدان التنمية البشرية المنخفضة، (2) البلدان المتوسطة للتنمية البشرية، و(3) ارتفاع البلدان التنمية البشرية	(1) البلدان المنخفضة الدخل و (2) البلدان المتوسطة الدخل

Source: José Antonio Alonso, Ana Luiza Cortez and Stephan Klasen, (September 2014), ***LDC and other country groupings: How useful are current approaches to classify countries in a more heterogeneous developing world?*** Department of Economic & Social Affairs, Committee for Development Policy

تبرز معطيات الجدول التاريخية كيفية إنشاء نظام تصنيف يعتمد على التحصيل الإنمائي للبلدان" based on countries' development attainment". حيث يتعامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع هذه المسألة بشكل مختلف ومتمايز تمامًا (بما في ذلك ما يتعلق باختيار

المصطلحات"terminology "). ومع ذلك، فإن تصنيفاتهم متشابهة من حيث أنها تحدد حوالي 20-25 في المائة من البلدان المتقدمة. وبالتالي فإن مجموعة البلدان النامية كبيرة، وقد وجدت المؤسسات الثلاث جميعها أنه من المفيد تحديد المجموعات الفرعية ضمن فئة البلدان النامية.

وتعاني التصنيفات الحالية من عدم الوضوح فيما يتعلق بكيفية التمييز بين مجموعات البلدان. لا يفسر البنك الدولي السبب في أن العتبة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هي مستوى دخل الفرد البالغ 6000 دولار أمريكي في عام 1987 - ولم يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي مبررات حول سبب أن نسبة البلدان المتقدمة والبلدان النامية هي واحد إلى ثلاثة. وبالنسبة لنظام التصنيف في صندوق النقد الدولي ماهية العتبة المستخدمة لم يتم توضيحها. وهذا ما يحتم العمل على إيجاد منهجية بديلة شفافة حيث تحدد البيانات - بدلاً من الأحكام أو القواعد المخصصة - العتبات. مثل هذا التصنيف سيكون خروجاً كبيراً عن القائمة الحالية. حيث أن التصنيف سيوفر نهجا بديلا للتنوع المتزايد في مخرجات التنمية في جميع البلدان.

سادساً: مشاكل مع التصنيفات الشاملة "comprehensive classifications":[1]

انتشار نظم تصنيف البلدان ليس متجانس"coherent " ويمثل مشكلة بالنسبة للتنسيق والإدارة الدوليين لنظام التعاون الإنمائي. فبدلا من خلق القدرة على التنبؤ والنظام والعقلانية والشفافية من حيث القواعد"rules"" والمبادئ "principles" والنهج"approaches"، يؤدي هذا التصنيف المتعدد" multiple classification" إلى المعاملة غير المتكافئة لفرادى البلدان. ومع قلة الاتساق بين الفئات، وضعت البلدان النامية في عدة مجموعات وغالبا ما تكون متداخلة"Overlapping ". ويبين الجدول رقم (09) أ مدى هذا التداخل، مبينا عدد البلدان في كل فئة تنتمي أيضا إلى فئات أخرى. ولا تسهم هذه الحالة في تحقيق الاتساق في السياسات الإنمائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى عدم الاتساق"a lack of coherence"، يمكن للتصنيفات القطرية أن تسبب مشاكل أخرى عندما تستخدم كمعايير" criteria "لأهلية البلدان للمعونة الدولية وتدرجها منها.

بشكل عام، يمكننا تلخيص أنظمة التصنيف المذكورة السابقة إلى نوعين مختلفين:

[1] - José Antonio Alonso, Ana Luiza Cortez and Stephan Klasen,(September 2014), ***LDC and other country groupings: How useful are current approaches to classify countries in a more heterogeneous developing world?***, Department of Economic & Social Affairs, Committee for Development Policy.

أ) يشير النوع الأول إلى تلك الأنظمة التي تصنف البلدان وفقا لمعايير التنمية الواسعة: في هذه الحالات، يتم البحث عن متغير (أو مجموعة من المتغيرات) لتوصيف مستوى التنمية في البلاد. وتهدف هذه التصنيفات إلى أن تكون شاملة وتصنيف جميع البلدان المشاركة في الاقتصاد العالمي. يمكننا أن نسمي هذه التصنيفات الشاملة"comprehensive" أو "القطرية" ("country-based" classifications). ومن الأمثلة على ذلك نظام البنك الدولي لتصنيف للدخل " income classification system"وتصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمؤشر التنمية البشرية"human development index classification".

ب) النوع الثاني يتعلق بتلك النظم القائمة على تحديد تحد إنمائي ذي صلة" a relevant development challenge" وتحديد البلدان التي تعاني منه. وهذا تصنيف انتقائي"a selective"، وليس شاملا"comprehensive" للنظام الدولي؛ ويميل إلى أن يستند إلى مسائل محددة خاصة بدلا من أن يستند إلى السمات العامة" للبلد"on a country's general features". يمكننا أن نسمي هذه التصنيفات الانتقائية "selective"أو "القائمة على القضايا"(issue-based). ومن أمثلة هذا النوع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"HIPCs" والدول الجزرية الصغيرة النامية"SIDS" والبلدان النامية غير الساحلية"LLDCs" والدول الهشة."Fragile State " .

.

المحور السابع:

تصنيفات المجموعات الدولية: التقليدية والبديلة

مقدمة:

تعد التصنيفات مهمة فهي تؤثر طريقة تجميعنا وتسمية أي مجموعة من الكيانات (المجموعات/ الفئات) وبالتأكيد على كيفية إدراكنا لها وربما كيفية ارتباطنا بها. فمنذ أواخر الخمسينيات على الأقل كان تصنيف محدد للبلدان - تمييزًا مزدوجًا بين "البلدان المتقدمة" و "النامية" - هو السائد في أعمال التنمية وأبرزها في مجالات أخرى: وسائل الإعلام والعلاقات الخارجية وفي المناهج المدرسية.. إلخ. يتم استخدام مجموعة من التسميات لوصف هذا الانقسام فبالإضافة إلى "المتقدمة" و "النامية تم تطوير هذه التسميات أو التقسيمات إلى "متلقين متخلفين" و"مانحين"، بلدان الشمال و"الجنوب والعالم الأول والعالم الثاني". ومع ذلك كان هناك انفصام كبير بين مجموعتي العالميين ذاتهم.

بيد المتابع للشؤون الدولية أو التطورات الدولية على اتساعها سيدرك حتماً أن تصنيف الدول لا يمكن أن يظل حبيس لهذه المسميات جامدة تقسم الدول وفقاً مجرد مؤشرات إحصائية اقتصادية واجتماعية خالصة ، فالعالم الذي نعيش فيه على درجة كبيرة من التعقيد بحيث لا يمكن أن تقسيمه ببساطة اقتصاديا إلى شمال ، جنوب أو ثقافيا شرق وغرب لذا يفرض الواقع الاهتداء إلى مجموعة من الاعتبارات الحاكمة التي يمكن أن تساعد على التوصل إلى تطبيقات أكثر واقعية للدول وهي عوامل تتصل باعتبارات القوة ، الثروة والنفوذ والقدرة على التأثير التي يمكن أن تكون أكثر مصداقية من مجرد مؤشرات كمية قد لا تعكس بالقدر الكافي حقيقة الأمور.

أولا: أصول التمييز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

من أجل فهم اللغة السائدة حاليًا لابد من العودة إلى التصنيف الثلاثي للدول التي بدأت في الظهور في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي كنتيجة للحرب الباردة لم يكن هناك اتفاق كامل حول (أ) تسمية كل فئة (على سبيل المثال هل ينبغي أن يكون العالم الحر القوى الرأسمالية - الإمبريالية؟) و (ب) حول المكان الذي ينبغي أن ترسم الحدود فيه (على سبيل المثال هل تنتمي الصين إلى العالم الثاني أم الثالث؟). ولكن من المنظور التاريخي، كان من السهل نسبيًا تصنيف بلدان العالم في عدد صغير من المجموعات على أساس غير الموقع الجغرافي (الأسباب؟ أولاً، كان هناك حقيقة موضوعية كبيرة للتصنيف على النحو الموجز في الجدول أدناه).

كان لدى البلدان داخل كل مجموعة الكثير من العوامل المشتركة ليس فقط من حيث سمات أنظمتها السياسية والاقتصادية الفردية، ولكن أيضًا فيما يتعلق بكيفية ارتباطها سياسيًا واقتصاديًا بباقي العالم. ثانياً، كان التصنيف الثلاثي مناسبًا سياسيًا للحكومات. حيث تبنت حكومات العالمين الأول والثاني لغة تشير إلى وجود صراع بين نظامها وأيديولوجياتهما المختلفتين للغاية. وحظيت حكومات العالم الثالث على الاستقلال في أوائل ومنتصف الستينيات، ومعظمهم من المشاركين المتحمسين في حركة عدم الانحياز (التي تأسست عام 1955)، راغبة في تصنيف بلدانهم على أنها مختلفة عن كل من العالم الأول الرأسمالي والعالم الثاني الشيوعي، والتي تم تحديدها ضمنيًا على أنها محرومة وكقوة جديدة ومبتكرة. كان هذا "العالم الثالث" مقبولًا لدى وكالات السياسة الخارجية والدفاع التابعة لحكومات العالم الأول، وكذلك لمنظمات المساعدات الخارجية الناشئة. كانت المنافسة مع العالم الشيوعي الثاني على النفوذ السياسي تمثل الشاغل الرئيسي في السياسة الخارجية فيما يتعلق بباقي العالم؛ استخدام تسمية واحدة لهذا الجزء الباقي من العالم منطقي.

كانت دول العالم الأول الغنية" الرأسمالي" مؤثر في المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية؛ منسقة بدرجة عالية نسبيًا مع بعضها البعض بشأن قضايا السياسة الدولية والاقتصادية؛ كما تشبه إلى حد كبير بعضها البعض في المؤسسات السياسية والاقتصادية الرئيسية؛ تمارس في كثير من الأحيان نفوذاً كبيراً في بعض أنحاء العالم النامي وغالباً على أساس الحكم الاستعماري الحديث؛ ويمكن أن يزعم أنه مر بنجاح بتجربة "تنمية" تطمح إليها بقية العالم. بدت دول العالم الثالث كالعكس القطبي في كل بلد: فقير؛ ضعيف الرأسمالية (أو المناهضة للليبرالية) تنسيق ضعيف بشأن قضايا السياسة العامة (على الرغم من حماس حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة)؛ تفتقر إلى التأثير الدولي؛ متنوعة للغاية سياسيا واقتصاديا وثقافيا؛ وهشاشة في "التنمية". كان الجدل حول التنمية في الغرب حول العلاقات بين العالمين الأول والثالث. المصطلحات الأكثر شيوعًا التي ظهرت بعد ذلك "البلدان المتقدمة" النامية "لم تكن". كانت مصطلحات "البلدان النامية" و"الأقل تطوراً" شائعة أيضًا لبعض الوقت، ولكن - لأسباب دبلوماسية - تم تطويرها بشكل مفصل.

جدول رقم (10): العالم الأول والثاني والثالث خلال الخمسينيات والستينيات

	العالم الأول(المتقدم)	العالم الثاني(الشيوعي)	العالم الثالث (النامي)
الخصائص الداخلية			
النظام السياسي	ديمقراطية ليبرالية	حكم الحزب الشيوعي الواحد	مختلط؛ نادرا ديمقراطية
النظام الإقتصادي	الموجه نحو السوق	التخطيط المركزي	متغير
مستوى الدخل	عال	مختلط، عموماً متوسط	منخفض
معدل النمو الاقتصادي	مرتفع	مختلط	منخفض
الخصائص الخارجية			
الشركاء التجاريين الرئيسيين	دول العالم الأول الأخرى	دول العالم الثاني الأخرى	دول العالم الأول
العلاقة الجيوسياسية مع عوالم أخرى	المنافسة الجيوسياسية مع العالم الثاني ؛ انتهت السلطة الاستعمارية، الجهات المانحة للمعونة والمهيمنة على معظم دول العالم الثالث	المنافسة الجيوسياسية مع العالم الأول ؛ معونة ممنوحة لأجزاء من العالم الثالث ومؤثرة فيها	مستلم المعونة المرؤوس(الخاضع)؛ لكن بنشاط "عدم الانحياز"
التأثير في المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية	عال	منخفض	منخفض

ثانيا: العلاقة بين المانح والمستلم(donor–recipient)

بالتوازي مع "المتقدمة - النامية" (developed–developing)، أصبح التمييز بين "متلقي - المانح(donor-recipient) شائعًا بشكل متزايد لا سيما في عالم رسم السياسات. كان هذا التمييز - وما زال - افتراضًا نادرًا ما يتم توضيحه ولكن يجب توضيحه: فكرة وجود علاقة توصيفية بين مجموعتي الدول.

تم تبرير المبررات لظهور برامج المساعدات الخارجية الكبيرة من البلدان المتقدمة إلى النامية من خلال التصورات الناجحة لعملية نقل خطة مارشال"Marshall Plan" من العاصمة الأمريكية إلى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث ركزوا على نقل رأس المال، وخاصة من خلال مؤسسات القطاع العام، من البلدان التي يُعتقد أنها غنية نسبياً برؤوس الأموال لتلك التي يعتقد أنها فقيرة في رأس المال. ومع

ذلك، توسعت علاقة المعونة، من الناحية العملية ومن حيث الطرق التي كانت ممثلة بها، في مجالات أخرى بالإضافة إلى توجيه رأس المال والمساعدة الفنية، لتشمل التوجيه العام والتعاليم الزجرية بشأن السياسة الاقتصادية والسياسة العامة بشكل عام والحوكمة. كان بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية درجة أنه كان من السهل الجدال حول "علاقة تنمية"(development relationship) أوسع بكثير من علاقة المعونة (aid relationship)، مع تمثيل البلدان المتقدمة بشكل مختلف على أنها قادرة على توفيرها للبلدان النامية:

- رأس المال القطاع العام (المساعدات)؛
- رأس مال القطاع الخاص (الاستثمار)؛
- خبرة في إدارة عملية التنمية؛
- الروابط الثنائية القوية والتفاهم والتأثير على الدول الفردية (الاستثنائية)؛
- التأثير الجماعي على المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية (international and global institutions and organisations)، التي تمارس لصالح البلدان النامية.

داخل البلدان المتقدمة / التي تقدم المساعدات، تم ربط فكرة مسؤولية نقل الموارد الحقيقية إلى الدول الفقيرة بمفهوم المسؤولية (/ والقدرة) على توجيههم لتحقيق أفضل استخدام لهذه المساعدة وأصبح هذا أوضح مع ظهور أجندة الحكم الرشيد في التسعينيات وأصبحت المعونة مشروطة بالتحسينات في الحكم. كانت هناك وجهات نظر بديلة. لقد تحدى الكثير من الناس، بما في ذلك المجتمع الأكاديمي الكبير في العالم النامي، التضمين بأن سياسات الدول المتقدمة كانت مدفوعة بشكل رئيسي بالإيثار أو بواعث القلق العامة الواسعة. لقد اعتقدوا أن حكومات الدول الغنية كانت تعزز مصالح الرأسمالية العالمية، وتحاول تعزيز الاستغلال الرأسمالي / الإمبريالي للبلدان النامية. حيث إن العلاقة بين المركز الرأسمالية / الإمبريالية (أو "العاصمة") "والمحيط الخارجي التابع" ('capitalist/imperialist core (or 'metropolis"يجب أن تُقلب من خلال النضال السياسي (فرانك 1966 و1977؛ دوس سانتوس 1970). حظيت المتغيرات من هذا المنظور المعاكس، والتي تُعرف عمومًا باسم "التبعية" أو "التخلف" (apitalist/imperialist core (or 'metropolis')، باهتمام خاص في الستينيات وفي أمريكا اللاتينية. اهتمامنا هنا لا يتعلق بدقة أيٍّ من هذين التمثيلين في العالم فكلاهما مفيد بدرجة ما. النقطة المهمة هي أنه حتى الانتقادات الفكرية الراديكالية

الكبرى تم تأسيسها على نفس التمييز الثنائي بين مجموعات الدول مثل الأرثوذكسية التي كانوا يحاولون إزاحتها[1]. تم تطبيق تسميات مختلفة، لكن مجموعات البلد التي تم إلصاقها بها ظلت كما هي.

ثالثا: الحاجة إلى تصنيفات جديدة (new classi*fications*)

لم تكن قواعد التصنيف الثلاثية(tripartite) (الأول والثاني، والعالم الثالث)، والثنائي (البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والبلدان المانحة -المستقبلة) ثابتة أبدًا كما هو مبين في الجدول رقم (10). هذه الصورة برزت بشكل خاص في أواخر الستينيات من القرن الماضي، بمجرد أن تم الاستيلاء على معظم إفريقيا وبدأت وكالات المعونة الأجنبية، سواء كانت متعددة الأطراف أو الوكالات الثنائية لدول العالم الأول، في الظهور كمجموعة مميزة ومؤثرة من المنظمات. ومع ذلك، فمن المريح للأغراض الحالية أن تبدأ من تلك الفترة ثم تدرس كيف تغير العالم منذ بداية السبعينيات.

اختفاء فئة العالم الثاني / الاقتصاديات المركزية المخطط (Second World/centrally-planned economies) ليس مصدر قلق كبير في حد ذاته. من المهم إلى الحد الذي تسهم به في الرواية الرئيسية: عدم وضوح الفروق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بحيث أصبحت العلامات القديمة الآن وسيلة مفيدة لتلخيص إما (أ) الخصائص الهيكلية" structural characteristics " للاقتصادات الوطنية أو (ب) أنماط التفاعل/ التداخل"patterns of interaction " بين البلدان.

❖ **اقتصاد سياسي عالمي أكثر تعددية (*A more pluralistic global political economy*)**: أصبحت الثروة موزعة على نطاق أوسع بين البلدان، على أساس قوة التوليفات المختلفة من الحجم الاقتصادي والسكاني، وهو سجل مستمر للنمو الاقتصادي السريع وقيادة عائدات النفط والغاز الكبيرة، تمارس بعض البلدان نفوذًا جيوسياسيًا وماليًا واقتصاديًا لم يتمتعوا به من قبل. إنهم يتاجرون ويتفاعلون ويتعاونون بشكل متزايد فيما بينهم ، ويكون لهم صوت أكبر في المنظمات الدولية [2]، وفي بعض الحالات يتمتعون بقدر كبير من النفوذ المالي الدولي ، جزئياً من خلال صناديق الثروة السيادية التي تغذيها صادرات النفط والغاز والمصنوعات. الصين هي الحالة الخارجية، حيث إنها تمارس نفوذاً عالمياً بدلاً من التأثير الإقليمي، وتقدم

[1] - من خلال تلخيص أفكار العصر، فإننا نواجه خطر التبسيط بشكل غير معقول ، وتمثيل المؤيدين على أنه مجرد التفكير البسيط. لقد أدركنا أن هناك نقلاً أكثر دقة في النقاش. على سبيل المثال، حاول بعض منظري التبعية تطوير تصنيف أقل تفرعًا عن العالم، يميزون "المركزية" و "شبه المحيطية" و "المحيطية". استخدم آخرون في وقت مبكر ما كان يُطلق عليه آنذاك "أطروحة عبر الوطنية" للفت الانتباه إلى العمليات التي حظيت في وقت لاحق بمزيد من الاهتمام في سياق دراسة العولمة: إلى أي مدى تتمتع أجزاء مميزة من العالم الثالث بعلاقات وثيقة ومصالح مشتركة مع مقاطع من العالم الأول (Sunkel 1973).انظر أيضًا المراجعة الممتازة لنظرية التبعية في بالما (1978).

[2] - مثال على هذا "الصوت" voice "هو الدور النشط الذي تلعبه البرازيل والهند في منظمة التجارة العالمية، وهو أكثر وضوحًا في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2003 في كانكون ، المكسيك.

نظامًا سياسيًا اقتصاديًا ونموذجًا للتنمية يختلف اختلافًا واضحًا عن ذلك الذي يروج له "البلدان المتقدمة"(***countries developed***). الاختيار الأوسع للشركاء التجاريين ومصادر الاستثمار الخاص والاقتراض العام، حيث تلعب الصين دوراً هاماً في التنويع في إفريقيا." ***diversification role in Africa***"

❖ "**الغرب ليس الأفضل** ***(West is not best)***): لم تعد الدول المتقدمة قادرة على المطالبة بالكفاءة الخاصة في الإدارة الاقتصادية أو تعزيز النمو الاقتصادي. لفترة طويلة، استمد هذا الادعاء تبريراته من التفوق الملحوظ للنماذج والممارسات الغربية. والآن بعد أن تغلب الشرق على الغرب وأظهر طرقًا أكثر فاعلية للمضي قدمًا من الصعب تبرير استخدام الغرب كنقطة مرجعية-أو نموذج للارتقاء إلى مستوى أعلى.

❖ **اقتصادات الريع المتخصصة (*Niche rentier economies*)**: إن التخصص المتزايد لبعض البلدان في الأنشطة المتخصصة، التي تشكلها التكامل الاقتصادي العالمي، يُمكّن الحكومات (أو أصحاب السلطة السياسيين والبيروقراطيين الذين يعملون بشكل غير رسمي) من تمويل أنفسهم من خلال وسائل أخرى غير الضرائب العامة الواسعة: ريوع النفط والغاز"***rents from oil and gas***"، تنمية العقارات وإنتاج المخدرات وتجارتها والترخيص للأنشطة المالية العابرة للحدود استلام المعونة.

❖ **فشل الحوكمة (Governance *failures*)**: في بعض البلدان والمناطق لا تمارس الحكومة المعترف بها دوليًا المستوى الأساسي للسيطرة على السكان والأراضي التي كانت مطلوبة سابقًا بموجب النظام الدولي وستالفليان ***(Westphalian)*** وتشارك بدلاً من ذلك في نزاعات مسلحة مستمرة مع أطراف أخرى.

يرد في الجدول رقم (11) ملخص لتداعيات هذه العمليات السياسية الاقتصادية الأربع الواسعة على تصور عالم مقسم بين البلدان المتقدمة المانحة للمعونة والبلدان النامية التي تتلقى المساعدات.

جدول رقم (11): آثار التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الكبرى بعد عام 1970 على المفاهيم التقليدية" لعلاقة التنمية بين المانحين والمستفيدين" (* تشير إلى تأثير كبير)

التغيرات السياسية والاقتصادية الرئيسية:	اقتصاد سياسي عالمي أكثر تعددية	"الغرب ليس الأفضل"	الاقتصادات الوطنية ريعية متخصصة	فشل الحوكمة
المفهوم "التقليدي" (الخمسينيات والستينيات) للمساهمات المحتملة للبلدان المتقدمة في العلاقة الإنمائية				
رأس مال القطاع العام (مساعدات)	*	*	*	
رأس مال القطاع الخاص (الاستثمار)	*	*	*	
خبرة في إدارة عملية التنمية	*	*	*	

الروابط الوطنية القوية والتفاهم والتأثير على الدول الفردية (المستعمرة سابقًا)	*	*	*	
التأثير الجماعي على المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية، التي تمارس لصالح البلدان النامية	*	*		
تصور ضمني للمساهمات المحتملة لحكومات البلدان النامية في العلاقة الإنمائية				
الحكومات مستعدة وقادرة ومتحمسة للاستفادة الجيدة من المدخلات الإنمائية من البلدان الغنية			*	*

تشير القائمة الموجودة في العمود الأيسر إلى "العلاقة التنموية"(developmental relationship) التي كان من المتوقع أن توجد بين الدول الغنية والفقيرة على أساس الاختلافات بينهما في الخمسينيات والستينيات. ويشمل (أ) مختلف "المدخلات التنموية"(developmental inputs) التي كان من المتوقع أن تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة و (ب) المساهمة الضمنية لحكومات الدول الفقيرة: الاستعداد والقدرة والدافع للاستفادة الجيدة من هذه المدخلات التنموية. تشير النجوم (*) إلى النقاط التي من المرجح أن تشكك فيها التغييرات السياسية والاقتصادية الملخصة أعلاه في هذه الفكرة التقليدية للعلاقة التنموية.

رابعاً: اعتبارات التصنيف الاقتصادي المعاصرة

لقد أظهرت الأقسام السابقة أنه على الرغم من انتشار التصنيفات والتصنيفات المتخصصة، فإن التمييز بين الدول المتقدمة والنامية القديمة لا يزال هو المهيمن. لقد أظهرت كذلك أن هناك بعض المبررات لذلك إذا قمنا بتجميع البلدان حسب متوسط دخل الفرد، ولكن لا شيء إذا نظرنا بدلاً من ذلك إلى كيفية تغير العلاقات بين مجموعات مختلفة من البلدان في الساحات الدولية. لقد تغيرت تلك العلاقات إلى درجة أن الانقسام القديم أصبح عقبة أمام التحليل المفيد والنقاش العام وسياسة التنمية. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تصنيفات بديلة لتواكب التحديات المستقبلية وتراعي الآثار المترتبة على تصنيف البلدان. وترتكز هذه التصنيفات البديلة على اعتبارات أكثر واقعية ومصداقية، وتشتمل في العناصر التالية:

1. **القوة:** إن مفهوم القوة هنا لا يقتصر على مجرد تقييم الإمكانيات العسكرية للدول من حيث حجم الجيوش ونوعية التسلح المتوفرة لديها إذ أنه من الأهمية بما كان أن يمتد إدراكنا لأهمية هذا العامل ليشمل الثقل العلمي والتكنولوجي لتلك الدول من واقع المكانة المتميزة لجامعاتها ومراكز أبحاثها ونتائج عملها وانعكاساته سواء على المستوى الداخلي أو الدولي فرصيد الدول من العلماء والمهارات والكفاءات المتميزة ونوعية المنتجات التي تتخصص في إنتاجها وتطويرها يعد أحد أهم مظاهر القوة في عالم اليوم .

2. **الثروة:** لا تتعلق بعدد المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي بقدر تركيزها على كل ما يتصل بقدرة المجتمع على التجديد وعلى خلق المقومات التب تكفل التطوير والتحديث دون عوائق قد تتعلق بطبيعة العادات والتقاليد أو الموروثات الاجتماعية التي قد تحد من القدرة على التغيير والتقدم إلى الإمام.

3. **النفوذ والقدرة على التأثير:** فيما يتعلق بهذا الأمر فإن هذا العامل يشمل أو يتضمن ثقل الدولة بمفهومه الواسع أو الشامل أو ما يطلق عليه بالقوة الناعمة والتي يمكن أن تنفرد بها دولة عن غيرها ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية (الوم أ) التي رغم حداثة تاريخها مقارنة بالعديد من الدول الأخرى إلا ان إنتاجها العلمي والثقافي والإعلامي يمثل عاملاً مؤثراً على العديد من مناحي الحياة في مختلف دول العالم. وينطبق ذلك على القوة الناعمة لدلو مثل مصر، الهند، الصين، فرنسا، إسبانيا فلهذه الدول قدرات متنوعة على التأثير في مجالات سياسية وثقافية متنوعة سواء على المستويات الإقليمية أو الدولية.

ومن واقع متابعة التطورات الدولية نجد تشابه كبير في التباين القائم بين الدول والفجوات القائمة داخل كل مجتمع (الغني والفقر، القوي والضعيف، المثقف والجاهل، أصحاب النفوذ والفئات المهمشة). فالصدام القائم بين الدول الغنية والفقيرة من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً يتطابق إلى حد كبير مع الصدام القائم داخل العديد من الدول النامية ذاتها (بين شرائح الأغنياء وشرائح الفقيرة).

فكما توجد مبررات قوية تحتم العمل من أجل تصنيف الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة فهناك مبررات أكثر إلحاحاً لمعالجة هذا الأمر داخل الدول النامية ذاتها بهدف إقرار السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق حقوق الإنسان وأيضاً داخل العديد من الدول هناك قضايا الإصلاح يتم تداولها بالبحث والعلاج كمسائل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والتي يصعب على دول أخرى فهمها أو التفاعل معها.

وكذلك التباين الهائل في مستويات المعيشية داخل الدول النامية يجعل المسافات الاقتصادية والثقافية بينة عواصمها وقُراها تتشابه مع المسافات الاقتصادية والثقافية التي تطبع تلك الدول.

فرغم التقدم الهائل الذي يشهده العالم على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية...إلخ. فإن التعقيدات المصاحبة لمحاولة تصنيف الدول والمعايير المستخدمة في هذا الشأن فإن كافة التصنيفات وتوجد بدرجة او بأخرى داخل كل مجتمع فحتى في أغنى المجتمعات يوجد الفقير الذي لا يجد مأوى سواء في طوكيو، نيويورك وباريس، ولندن وعلى العكس من ذلك في أكثر الدول فقراً تجد شريحة اجتماعية وصلت إلى درجة عالية من الخبرة والثقافة الدولية المتميزة.

خامساً: المجموعات الدولية وفقاً للتصنيف الدولي الراهن

إن تصنيف الدول هو أمر غير ثابت بل لعله من أكثر الأمور ديناميكية فقد شهد العالم من قبل انهيار الإمبراطوريات الرومانية والخلافة العباسية والإمبراطورية المغولية والعثمانية، يضاف إلى كل ذلك انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي والفشل الذريع للماركسية في كافة المجتمعات التي اخذت بها. وبالتالي في ضوء ما حدث للإمبراطوريات والدول من قبل والتي كانت تستأثر بثقل ومكانة هائلة فإن هذا الأمر قابل للتكرار وقد يحدث مستقبلاً لذا فإن الواقع يفرض الأخذ والتركيز على التصنيفات الأكثر عمقاً وواقعية في العديد من الدراسات والتقارير الدولية خاصة تلك التي تصنف الدول إلى مجموعات رئيسية ولعل من بين أبرز التصنيفات التي تصنف الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية.

1) المجموعة الأولى: مجموعة الدول المتقدمة

وهي دول تصنع حقائق العصر الذي نعيش فيه الإيجابية منها والسلبية وتسهم بشكل رئيسي في وضع "منظومة القيم "، واختيار القضايا التي ترى انها يجب ان تستأثر باهتمام مختلف دول العالم، وتحاول فرض إرادتها ورؤيتها على الجميع ، وهي في ذات الوقت تخطط جيداً للمستقبل وتملك زمام التطور العلمي وتحقق معدلات مرتفعة في التعليم وفي مستويات المعيشة والضمان الإجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي وديمقراطية الحكم، وهي دول تتمتع بثقل اقتصادي وعلمي وتكنولوجي متزايد، وتسعى بشكل مطّرد إلى ترسيخ دعائم ***الإقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge Based Economy)***، وإلى العمل المتواصل من أجل معالجة أوجه القصور التي شابت الأنظمة الرأسمالية التي تطبقها، كالأزمات المالية والإقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، والهجرة غير الشرعية و ...إلخ.

ومن بين أهم القواسم المشتركة القائمة بين تلك الدول، يأتي التعليم المتميز ليمثل الدعامة الرئيسة للتقدم ، والذي بتطوير كافة التكنولوجيات المسؤولة عن خلق الثروة ، سواء ما يطلق عليها *التكنولوجيات فائقة السرعة(High Speed Technology)* ، مثل تكنولوجيات الإتصالات والمعلومات ، أو تلك التي تتعامل مع التحديات التي يفرضها تزايد عدد السكان على المستوى العالمي في مواجهة محدودية الموارد الطبيعية ، وهو الأمر الذي يعزز من أهمية وثقل ما يعرف *بالتكنولوجيا الحيوية(Bio Technology)* ، وكذلك *تكنولوجيا المواد (Material Technology)* ، يضاف إلى ما سبق ما يطلق عليه *التكنولوجيا فائقة الصغر (Nano Technology)* ، والتي تسمح للإنسان بإنجاز مهام لم يكن من المتصور القيام بها واقعياً ، بطريقة حولّت ما كان يعد بمثابة " الخيال العلمي" إلى واقع علمي ملموس.

وقد وصلت تلك الدول في مجملها إلى درجة متقدمة من الرشد السياسي والثقافي والإجتماعي، التي تسمح لها بالتجديد والتحديث دون عوائق ثقافية أو عقائدية تذكر. فبالإضافة إلى مجموعة الدول التي تتمتع بثقل متزايد في الإنتاج الصناعي الملحوظ في مختلف الأسواق الدولية، هناك مجموعة أخرى من الدول التي تتمتع بثقل علمي وتكنولوجي هائل شبه مستتر، يعجز العلم احياناً عن تفسير أسباب تطور أوضعاها الاقتصادية أو فهم الأسانيد التي قامت عليها مؤهلات عضويتها في منتديات الاغنياء.

وعليه فإن وصف هذه المجموعة بمصطلح " **الدول المتقدمة الصناعية**" لم يعد يصلح لوصف واقع تلك الدول او حالة الثراء الهائل التي تنعم بها، ولعل مصطلح " **الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً**" هو الأنسب والمرشح للصعود، لأنه يأخذ في الاعتبار كل ما يتعلق بالتعليم المتميز وبالتطور العلمي المسؤول عن خلق الثروة والقوة والنفوذ والقدرة على التأثير. فالتقدم العلمي والتكنولوجي هو الذي يجعل دولاً صغيرة نسيباً من حيث عدد السكان، مثل فنلندا، السويد، هولندا، الدانمارك وإيرلندا وسنغافورة ونيوزيلندا من بين الدول الناجحة التي تحقق مستويات المعيشة المرتفعة، بدرجة تفوق بكثير مجموعات أخرى من الدول التي تزيد عنها في عدد السكان بعشرات المرات (مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وفرنسا)[1]. وتتفرع عن هذه المجموعة المجموعات التالية:

1. **مجموعة السبع "G-7"**: أنشئت مجموعة الدول السبع في عام 1976، وهي منظمة تتكون من أكبر **سبع دول صناعية** على مستوى العالم (**فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات**

[1] - عمرو مصطفى كال حلمي، " صعود الأمم: سباق التقدم وصناعة المستقبل – دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية "، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2011، ص-13

المتحدة الأمريكية، كندا)، يجتمع فيها وزراء المالية ومحافظو البنك المركزي «لمناقشة وتبادل الأفكار والحلول المحتملة لقضايا الاقتصاد العالمي مع تركيزها على القضايا السياسية.

2. **مجموعة الثمانية"G-8": G7 + روسيا "**: في عام 1997 انظمت روسيا إلى مجموعة السبع بمبادرة من الرئيس الأمريكي" بيل كلينتون" ورئيس الوزراء البريطاني "توني بلير"؛ لتعرف منذ ذلك الحين بمجموعة الثماني (G8).
3. **مجموعة العشرين "G-20"**[1]: مجموعة العشرين هي المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي وتضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولًا متقدمةً ونامية. وتمثل الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، مجتمعةً، حوالي 80% من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع (76%) حجم التجارة العالمية ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وتضم مجموعة في عضويتها كل من: **الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وجمهورية كوريا، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي**.

تأسست مجموعة العشرين في عام 1999، وكانت تُعقد على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لعقد مناقشات رفيعة المستوى عن القضايا الاقتصادية والمالية. وفي أعقاب الأزمة المالية في عام 2008، رُفع مستوى المجموعة لتضم قادة الدول الأعضاء. وانعقدت قمة قادة مجموعة العشرين الأولى في واشنطن في نوفمبر 2008. ونتيجة لذلك، وُسِّع جدول أعمال مجموعة العشرين ليتجاوز القضايا الاقتصادية والمالية ويشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. ويتمثل دورها في الاستجابة للأزمات الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي، تشكيل الحكومة الاقتصادية العالمية ومعالجة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

[1] - تقرير مجموعة دول العشرين ، مركز التواصل والمعرفة المالية، وزارة المالية السعودية ، على الموقعhttps://hrsd.gov.sa/ar/g20 : رابط التحميل: https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/G20%20200721.pdf ، تاريخ التصفح : 2021/10/03

شكل رقم (11): لمحة عامة حول مجموعة العشرين-المجموعات والترويكا

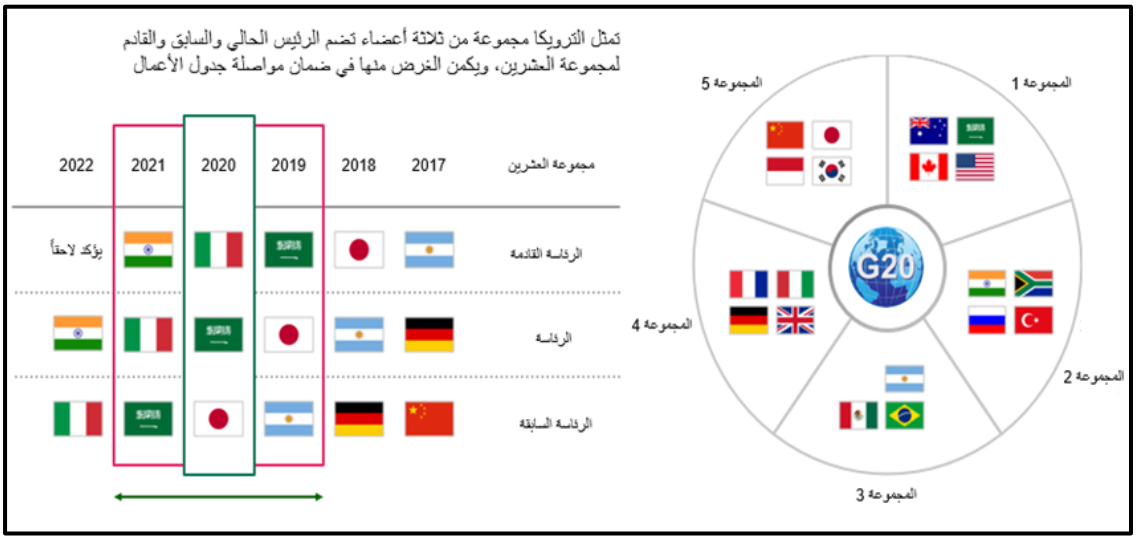

2) المجموعة الثانية: الدول أو الإقتصادات الصاعدة (أو البازغة) "Emerging Economies"

إن مفهوم البلدان الناشئة"The concept of emerging countries" جديد نسبيا فهو يعود إلى أوائل الثمانينيات-وغريب كما يبدو، ولا يوجد تعريف حقيقي لبلد ناشئ"an emerging country". أيُ بلد هو بلد ناشئ EM؟ أي بلد هو بلد متقدم"an advanced country"؟ دعونا نعترف بأنه من الصعب بشكل متزايد الإجابة على هذا السؤال البسيط مسبقا. فالمعايير التي كثيرا ما نوقشت في الماضي للتمييز بين هاتين المجموعتين تكون في بعض الأحيان أقل أهمية، مثل البطالة، والهشاشة أمام تدفقات رأس المال" capital flows")، ومستويات الديون"debt levels"، وحجم الأسواق المالية"size of financial markets"..." فبعض بلدان الأسواق الناشئة تتميز بخصائص أفضل بكثير من بعض البلدان المتقدمة وهي أكثر قدرة على التحكم في ديونها من معظم البلدان المتقدمة. بيد أنه من وجهة نظر اقتصادية، يمكن اعتبار بلد ناشئ بلدا له نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر للتنمية البشرية أقل من نظيره في البلدان المتقدمة النمو، ولكنه يشهد نموا اقتصاديا سريعا، ويتلاقى مستوى معيشته وهياكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع نظيره في البلدان المتقدمة النمو؛ وهو أيضا بلد ينفتح اقتصاده على بقية العالم، ويخضع لتحولات هيكلية ومؤسسية بعيدة المدى ولديه إمكانات نمو قوية.

كما أن هذه المجموعة تحاول بقوة وسرعة الانضمام إلى مجموعة الدول المتقدمة في سباق محموم للوصول إلى القمة، وتحقق تلك الدول نجاحات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية هائلة تسهم في تعزيز مكانتها بشكل مطّرد على المستوى العالمي، وعلى الرغم من عدم وجود قائمة محددة بتلك الدول، إلا أن عدداً من

الدراسات. أضافت المجموعة الناشئة. وتنتقل بعض البلدان من مجموعة "أقل البلدان نموا" إلى مجموعة "الناشئة". وهناك مؤشرات أخرى - نادرا ما - بينما يخرج آخرون من البلدان المتقدمة لكي يصبحوا من فئة مؤشرات البلدان الناشئة منذ أوائل عام 2000، ظهرت العديد من المختصرات، مع الرغبة في تقديم مجموعات فرعية من البلدان الناشئة تعكس حقيقة محددة في كل مناسبة. (اليونان في جوان/ 2013، على سبيل المثال). وهي على سبيل الذكر: **BRICs، BRICS، CIVETS، MIST، MINT، BENIVM، BRIICSSAMT، BRICSAM، BRICM، BRICK، BRICS +، Next11، NewFrontier، BEM، EAGLES، NEST، PPICS، E7، TIMBI، VISTA، BNP، MANGANESE...** [1]

- ظهر اختصار **بريك "BRIC " في عام 2001**، اقترحه جولدمان ساكس"Goldman Sachs " (جيم أونيل)"Jim O'Neill ". وحددت الدول الأربع التي كان من المفترض أن تتفوق في نهاية المطاف على الاقتصادات الأكثر تقدما، والتي من شأنها أن تلعب دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي: البرازيل" Brazil" وروسيا"Russia " والهند"India "والصين"China ".

- **مجموعة دول البريك (BRIC):** وهي تتكون من: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، يطلق عليها ***الأربعة الكبار(The big four)*** والتي انظمت إليها فيما بعد دولة جنوب إفريقيا(S)، ليطلق على تلك المجموعة ***مصطلح البريكس(BRICS)***، إذ تمثل تجربة تلك الدول في التطور والصعود واحدة من أهم مظاهر التحولات في موازين القوى الإقتصادية. اقتصادات سريعة النمو ومتقلبة في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. إنهم يعدون بإمكانيات هائلة للنمو، لكنهم يشكلون أيضًا مخاطر سياسية ونقدية واجتماعية كبيرة.

اقتصادات البريكيس وهي دول ضمن كتلة المجموعة الإقتصادات الصاعدة أو البازغة ، التي تحاول بقوة الانضمام إلى مجموعة الدول المتقدمة في سباق محموم للوصول إلى القمة ، وتحقق تلك الدول نجاحات اقتصادية و علمية وتكنولوجية هائلة تسهم في تعزيز مكانتها بشكل مطرد على المستوى العالمي ، حيث تمثل تلك المجموعة 40٪ من سكان العالم ، وتمثل 25 ٪ من مساحة الكرة الار ضية ، ويبلغ إجمالي الناتج الاجمالي 18.5 تريليون دولار ، وتمتلك أكبر الاحتياطيات من النقد الاجنبي ،إذ تحتل الصين المرتبة الاولى عالميا ، وفي حين تحتل روسيا والهند والبرازيل المرتبة الثالثة والسادسة والسابعة على التوالي، كما تعتبر من أهم الدول الجاذبة للإستثمارات الأجنبية ، إذ تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا ، في حين تحتل البرازيل وروسيا والهند

[1] - PHILIPPE ITHURBIDE Global Head of Research; How to differentiate emerging countries? New approaches for classification and typology; Discussion Paper I CROSS ASSET Investment Strategy; DP-39-2019; p-17.

المرتبة الحادية عشر والثانية عشر والتاسعة والعشرين على مستوى العالمي ،كما تحتل الصين المرتبة الثانية في قائمة أكبر الدول المصدرة ، وتطمح إلى أن تصبح الاولى عالميا من حيث قيمة الصادرات ، كما تحتل هذه المجموعة المراتب الاولى من حيث الانفاق العسكري بكل ما يحمله ذلك من اعتبارات استراتيجية تصاحب حالة تزايد الثقل الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي لها.

شكل رقم (12): دول مجموعة البريكس

- الإحدى عشر اللاحقون"**Next11**" أو **N-11** هي مجموعة من البلدان التي قد تكون من بين أكبر الاقتصادات في القرن الحادي والعشرين. أنشئ في عام 2005، ويشمل: بنغلاديش، كوريا الجنوبية، مصر، إندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، تركيا وفيتنام. الاستقرار الاقتصادي الجزئي "Micro economic stability " ، والانفتاح التجاري "trade openness " ، ونضج المؤسسات السياسية"the maturity of political institutions" ، ونوعية الاستثمار "the quality of investment" والتعليم"education " كلها معايير استخدمها جيم أونيل لمجموعة "**N-11**"
- ظهر اختصار **فيستا VISTA** في عام **2006** في اليابان، حيث يتم استخدامه من قبل معهد البحوث الاقتصادية"Institute of Economic Research " لتعيين فيتنام وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وتركيا والأرجنتين: من المفترض أن تتنافس هذه المجموعة من البلدان اقتصاديا مع البريكس"BRICs".
- في عام 2006، قدم **بر ايس ووترهاوس كوبرز"Price Waterhouse Coopers** " (J. Hawksworth و G. Cookson) مجموعة الناشئة السبع **E7 (لـ"Emerging 7")**، والتي تشير إلى سبعة بلدان كان من المتوقع أن يتجاوز إجمالي ناتجها المحلي إجمالي الناتج المحلي لمجموعة السبع الكبار G7 بحلول عام 2020. وهذه

الدول هي الدول الأربع (البرازيل وروسيا والهند والصين) فضلاً عن المكسيك وإندونيسيا وتركيا (أو كوريا الجنوبية التي تقدم قبولاً لبعض المتخصصين (P. Marber). مثلت هذه المجموعة 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتعادل القوة الشرائية"PPP " في عام 2017 (انظر الجدول أدناه)، مقارنة بنسبة 28% لأعضاء G7 (25% و43% على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي).

- تعتبر ما يسمى ببلدان "**الحدود الجديدة" (New Frontier)**، الموجة التالية من البلدان الناشئة. تشمل مؤشر "26 "MSCI Barra New Frontier[1] دولة منذ عام 2009: الأرجنتين والبحرين وبنغلاديش وبلغاريا وكرواتيا وإستونيا والأردن وكازاخستان وكينيا والكويت ولبنان وليتوانيا وموريشيوس ونيجيريا وعمان وباكستان وقطر ورومانيا وصربيا وسلوفينيا وسريلانكا وترينيداد وتوباغو وتونس وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام. أدرجت FTSE في عام 2010، 25 دولة في فئتها الحدودية الجديدة: الأرجنتين والبحرين وبنغلاديش وبوتسوانا وبلغاريا وساحل العاج وكرواتيا وقبرص واستونيا والأردن وكينيا وليتوانيا ومقدونيا الشمالية ومالطا وموريشيوس ونيجيريا وعمان وقطر ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسريلانكا وتونس وفيتنام.
- **CIVETS**: اختصار مثل مجموعة البريكس" BRICS"، مجموعة فرعية من البلدان الناشئة" emerging countries". هذه هي كولومبيا وإندونيسيا وفيتنام ومصر وتركيا وجنوب إفريقيا. السمة المشتركة لهذه البلدان، والتي أبرزتها وحدة المعلومات الاقتصادية (روبرت وارد) في عام 2009، هي تحقيق متوسط معدل نمو سنوي متوقع يزيد عن 5٪ خلال العشرين عامًا القادمة.
- بعد اختصارات بريك وبريكس ، اقترح جيم أونيل مجموعة جديدة، ((MIST أو (MIKT) وتشمل كل من: المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا. هذه هي الدول الأربع التي من المتوقع أن تنمو حصتها في الاقتصاد العالمي أكثر.
- **TIMBI**: اختصار مكون من تركيا"Turkey " والهند"India " والمكسيك"Mexico " والبرازيل "Brazil "وإندونيسيا "Indonesia "، وهي خمس دول ديمقراطية نسبيًا" relatively democratic" ذات سوق محلية ضخمة"a huge domestic market "ومعدلات نمو عالية "(محتملة)" (high (potential) growth rates". تم تطوير TIMBI في عام 2011 من قبل عالم الاجتماع الأمريكي جاك أ. غولدستون (Jack A. Goldstone). كان الهدف هو استبدال مفهوم دول بريكس" BRICs": تم تسليط الضوء على المخاطر التي يتعرض لها كل من النمو الصيني (مشكلة التركيبة السكانية)"demographics problem "

[1] - MSCI: المعروفة سابقًا باسم Morgan Stanley Capital International و(MSCI Barra، هي شركة تمويل أمريكية يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك وتعمل كمزود عالمي للأسهم والدخل الثابت ومؤشرات سوق أسهم صناديق التحوط وأدوات تحليل المحافظ متعددة الأصول ومنتجات .ESG تقوم بنشر فهارس MSCI BRIC و MSCI Worldو.MSCI EAFE

وروسيا (اقتصاد يعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية "-an economy too commodity dependent "، وليس متنوعًا بدرجة كافية")، كما تم تسليط الضوء على أوجه القصور الديمقراطية في البلدين. إن اختيار هذه البلدان الخمسة له ما يبرره (1) حقيقة أن لديها بالفعل أكبر خمسة مجموعات سكانية عاملة في العالم (السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 عامًا)، (2) الناتج المحلي الإجمالي" GDP"، والذي يعادل إجمالي الصين، ولكن مع آفاق أفضل على المدى الطويل، و (3) موقعهم الاستراتيجي، الذي من شأنه أن يمكّنهم من اكتساب نفوذ عالمي كبير.

- ردًا على**TIMBI** ، ظهر الاختصار **BNP** في عام 2011. وفقًا للوران تشالارد "Laurent Chalard "(الجغرافي) "geographer "، فقد نسي منشئه، TIMBI ثلاث دول رئيسية من الناحية الديموغرافية: بنغلاديش "Bangladesh "ونيجيريا "Nigeria "وباكستان"Pakistan ". من الناحية النظرية، فإن التركيبة السكانية الخاصة بهم تضمن نموًا محتملاً قويًا على المدى الطويل .إذا نجحت هذه البلدان في التغلب على المشكلات المحلية المهمة، فقد تصبح محركات نمو للاقتصاد العالمي.
- يجمع الاختصار **MANGANESE** (الذي أنشأه شيخنا بوناجيم سيسي "Shekhna Bounajim "، مصرفي مالي في عام 2012) أكثر الاقتصادات الأفريقية ديناميكية: المغرب"Morocco " وأنغولا" Angola" ونيجيريا Nigeria "وغانا "Ghana "والجزائر"Algeria " وناميبيا"Namibia " ومصر "Egypt "وجنوب إفريقيا" South Africa "وإثيوبيا."Ethiopia " تمثل هذه البلدان 70 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية ، وأكثر من نصف سكان أفريقيا.
- تم إنشاء **BENIVM** في عام 2013 من طرف Laurence Daziano (Sciences Po Paris) ، وهي تشير إلى بنغلاديش وإثيوبيا ونيجيريا وإندونيسيا وفيتنام والمكسيك .من بين المعايير المختارة: نمو اقتصادي مستدام، وصناعة تحويلية ديناميكية وآفاق تنمية مهمة للغاية.
- **BRIICSSAMT**أو **BRICS +** هي أيضًا واحدة من العديد من الاختصارات الموجود، تأسست في عام 2013 من قبل ألكسندر كاتب"Alexandre Kateb "Alexandre Kateb "، وتضم هذه المجموعة البرازيل وروسيا والهند وإندونيسيا والصين وجنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية والأرجنتين والمكسيك وتركيا. أرضية مشتركة لهذه البلدان: تجاوز اقتصادها عتبة 1000 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء الأرجنتين) BRICAM (BRIICSAMT) .بدون إندونيسيا وتركيا (BRIC) BRICMمع المكسيك (، BRIC) BRICKمع كوريا الجنوبية (هي امتدادات أخرى لبريكس الأصلية.
- تضم مجموعة "الأسواق الناشئة الكبرى(BEM) ""Big Emerging Markets " البرازيل والصين ومصر والهند وإندونيسيا والمكسيك والفلبين وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا.

- وتضم **مينت " MINT"** المجموعة إندونيسيا وتركيا والمكسيك ونيجيريا. في عام 2010، أطلقت شركة BBVA للأبحاث "EAGLES" (الاقتصاد الناشئ والنمو الرائد" Emerging And Growth Leading Economies")، والتي تشمل كل من دول بريك BRIC وميست MIST، بالإضافة إلى تايوان"Taiwan ". لذا فهو يعطي مجموعة مكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين والمكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وتايوان.
- كما أنشأت مؤسسة **BBVA** مجموعة من خمسة عشر بلداً تسمى "**Nes** "من أجل مراقبة البلدان الناشئة التي من المرجح أن يرتفع ناتجها المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر المقبلة عن كثب. يمكن أن تكون هذه الاقتصادات جزءا من" **النسور" (EAGLES)** في المستقبل إذا كانت قادرة على تحسين أدائها فوق التوقعات الحالية. وتشمل هذه مصر وتايلاند والأرجنتين ونيجيريا وكولومبيا وبولندا وفيتنام وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وجنوب أفريقيا والفلبين وبيرو وشيلي وأوكرانيا.

في عام 2014، قدمت Coface قائمة بـ 10 "بلدان ناشئة جديدة". ولكن بما أن هذه البلدان ليست متجانسة من حيث بيئة الأعمال، فقد قسمها Coface إلى مجموعات 2:

- ✓ في المجموعة 1 (PPICS)، على مستوى مماثل لمستوى BRICS، كانت هناك بيرو والفلبين وإندونيسيا وكولومبيا وسريلانكا (تتمتع هذه البلدان بمناخ تجاري صحيح)،
- ✓ وفي المجموعة 2، حيث تكون بيئة الأعمال التجارية أكثر صعوبة (وتمثل عائقا للنمو)، شملت كينيا وتنزانيا وزامبيا وبنغلاديش وإثيوبيا. تم اعتماد معيارين رئيسيين من قبل Coface: النمو (الذي يجب أن يكون أعلى من 4 ٪ ويكون في مرحلة التسارع) والقدرة على التمويل (تحتاج البلدان التي تعتمد كثيرا على رأس المال الخارجي، مثل تركيا، إلى الحد الأدنى لمعدل الادخار يساوي 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

جدول رقم (12): البلدان البازغة حسب المنطقة (*Anchor countries by region*):

المنطقة (Region)	البلدان البازغة (Anchor Countries)
شرق آسيا والمحيط الهادئ East Asia and Pacific	الصين ، أندونيسيا و تايلاند
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي Latin America and Caribbean	الأرجنتين، البرازيل و المكسيك
أوروبا وآسيا الوسطى Europe and Central Asia	روسيا و تركيا
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa (MENA)	مصر إيران و المملكة العربية السعودية
جنوب آسيا South Asia	الهند و باكستان
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى Sub-Saharan Africa	جنوب أفريقيا و نيجيريا

Source: Dan Harris, Mick Moore and Hubert Schmitz,(May 2009):" **Country Classifications for a Changing World"**, IDS WORKING PAPER 326, Institute of Development Studies and German Development Institute 2009, p-35.

3/ المجموعة الثالثة: هي تلك الدول التي لا تزال تعاني من تخبط في تحديد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي يمكن أن تسمح لها بالانطلاق وبالمشاركة الجادة في سباق التقدم، أو نتيجة لمشكلات تتعلق بطبيعة تركيبتها الديمغرافية، أو للصرعات الداخلية التي تنعكس على مدى استقرار أوضاعها الداخلية، ويأتي من بين دول هذه المجموعة العديد من البلدان الافريقية جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، وكذلك مجموعة من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وحسب هنري كيسنجر فإن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين سيضم على الأقل ست قوى رئيسية هي: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، اليابان، روسيا، الهند، بالإضافة الى عدد كبير من الدول المتوسطة أو الصغيرة الحجم، ومجموعة من اللاعبين الجدد، من بينهم المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية، وعدد من الاجهزة الامنية، ومجموعة من الاجهزة الاعلامية المؤثرة، الامكانيات التكنولوجية وشبكة الاتصالات فائقة السرعة الهائلة.

ويتقاطع ما سبق مع ما توصلت شركة باريسواترهاوس" **pwc** "البريطانية المتخصصة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية، في التحديث الرابع لتقريرها "**العالم في 2050**"، والذي يعد أهم التقارير وأكثرها

شمولاً فيما يتعلق بالتنبؤات الاقتصادية. وقد صدرت النسخة الأولى من هذا التقرير في عام 2006، ولم تكن تتضمن أكثر من 17 اقتصاداً فقط في العالم، وتم تحديثه خلال السنوات التالية 2008 و2011 و2013، وأخيراً تغطي النسخة الحالية عام 2014، حيث يعرض التحديث الحالي لهذا التقرير توقعات النمو الاقتصادي لـ 32 من أكبر الاقتصادات في العالم، والذين يمثلون حالياً نحو 84٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي GDP وذلك حتى عام 2050. وتضم هذه الاقتصادات ما يلي:

1. الاقتصادات السبع الكبرى G7: (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، وكندا)، إضافة إلى أستراليا وكوريا الجنوبية وإسبانيا ضمن مجموعة الدول المتقدمة صناعياً.

2. الاقتصادات السبع الكبرى الصاعدة E7: (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، إندونيسيا، المكسيك، وتركيا).

3. باقي مجموعة اقتصادات الدول العشرين الكبرى G20، إضافة إلى 8 دول ذات اقتصادات كبيرة نسبياً (بنجلاديش، مصر، باكستان، إيران، كولومبيا، هولندا، الفلبين، وتايلاند).

وقد بين التقرير أن الدول الصاعدة اقتصادياً E7 تتمتع بإمكانيات أقوى في هذه العوامل مقارنةً بالدول ذات الاقتصادات المتقدمة، وهو ما سيساعد الدول الصاعدة على تحقيق نمو أكبر بإتباع سياسات اقتصادية داعمة للنمو على المدى الطويل. يتوقع واضعو التقرير أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل يزيد قليلاً عن 3٪ سنوياً خلال الفترة 2014- 2050، ليصل إلى ضعفي حجمه عام 2037، وثلاثة أضعاف حجمه تقريباً بحلول عام 2050. كما سيتعرض الاقتصاد العالمي لحالة من تباطؤ النمو بعد عام 2020؛ حيث إن معدل التوسع الاقتصادي في الصين وبعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية الأخرى سيصبح أكثر اعتدالاً ليصل إلى معدل متوسط مستدام على المدى الطويل، خاصةً أن نمو القوى العاملة من السكان سيتباطئ في العديد من الاقتصادات الكبرى، خاصةً اليابان وألمانيا نتيجة لضعف النمو السكاني، وكذلك في الصين نتيجة لسياساتها السكانية الحازمة.

يتوقع التقرير أن الاقتصادات الجديدة الصاعدة مثل المكسيك وإندونيسيا ستكون أكبر من اقتصادات المملكة المتحدة وفرنسا بحلول عام 2030 (وفقاً لمعدل القوة الشرائية)، في حين أن الاقتصاد التركي سيصبح أكبر من الاقتصاد الإيطالي، أما اقتصادات نيجيريا وفيتنام فمن الممكن أن تكون أسرع الاقتصادات نمواً خلال الفترة القادمة حتى عام 2050. ومن المتوقع أيضاً، أن تكون البرازيل التي تحتل الآن المركز السابع عالمياً، وإندونيسيا التي تحتل المركز التاسع عالمياً، ضمن أكبر خمسة اقتصادات عالمياً في عام 2050. ومن اللافت للنظر ذلك الصعود المذهل لكلٍ من إندونيسيا ونيجيريا في التصنيف الاقتصادي العالمي حتى عام

2050، حيث ترتفع إندونيسيا من المركز التاسع عام 2014 إلى المركز الرابع عام 2050، وترتفع نيجيريا من المركز العشرين عام 2014 إلى المركز التاسع عام 2050، كما ستنتقل المكسيك من المركز الحادي عشر عام 2014 إلى المركز السادس عام 2050. وبالرغم مما تقدم، فإن متوسط دخل الفرد (أي الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) سيظل أعلى بكثير في الاقتصادات المتقدمة من الاقتصادات الصاعدة عام 2050، وذلك لأن الفجوة الحالية في دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة كبيرة جدا، وسيصعب سدها بالكامل خلال هذه الفترة 2014-2050.[1]

تضمن التقرير الإشارة إلى مجموعة بعينها من دول منطقة الشرق الأوسط، وفيما يلي ترتيبها الاقتصادي:

جدول رقم (13): ترتيب دول الشرق الأوسط في عام 2050

الدولة	عام 2014		عام 2030		عام 2050	
	ترتيبها عالمياً	ترتيبها إقليمياً	ترتيبها عالمياً	ترتيبها إقليمياً	ترتيبها عالمياً	ترتيبها إقليمياً
السعودية	14	1	12	1	12	1
تركيا	17	2	14	2	14	2
إيران	18	3	19	3	25	5
مصر	22	4	20	4	16	4

ويُلاحظ أن التقرير لم يتضمن من اقتصادات الدول العربية سوى السعودية ومصر، ومن باقي دول الشرق الأوسط تركيا وإيران، وذلك ضمن أكبر 32 اقتصاداً على مستوى العالم. ويتضح من الجدول ثبات ترتيب الدول إقليمياً من عام 2014 وحتى عام 2030، حيث تحتفظ كل دولة بمركزها، في حين يتوقع تحسن الترتيب العالمي لكل دولة صعوداً، باستثناء إيران التي تنخفض مركزا واحداً، ويستمر توقع التحسن بحلول عام 2050 باستثناء إيران أيضاً التي ينخفض ترتيبها عالمياً إلى المرتبة 25، لتصعد قبلها مصر في الترتيب.

[1] -John Hawksworth, How big will the major emerging market economies get and how can the OECD compete?," The World in 2050, , PWC, PricewaterhouseCoopers, March 2006.

المحور الثامن: البلدان العربية في تصنيفات المنظمات والهيئات الدولية

تقديم:

كثيرا ما يستخدم مصطلح "العالم العربي" للإشارة إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويبلغ عدد سكانه 310 مليون نسمة (5٪ من سكان العالم)، والناتج المحلي الإجمالي 870 مليار دولار (3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، ونصيب الفرد من الدخل حوالي 2900 دولار، يتم تصنيف الدول العربية كدول منخفضة الدخل المتوسط، كما حددها البنك الدولي. وعلى الرغم من العلاقات التاريخية والثقافية الموجودة بين الدول العربية، فإن هناك اختلافات واسعة النطاق بين المناطق الفرعية العربية (الخليج وشبه الجزيرة العربية، المشرق والمغرب العربي) من حيث حجم السكان، والموارد المتوفرة، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، التنمية وهيكل الإنتاج ونصيب الفرد من الدخل، وغيرها. هذه الاختلافات لا تؤثر فقط على أنماط نمو الاقتصادات العربية، ولكن أيضا يكون له تأثير على عملية التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية والتماسك في العالم العربي. وفيما يلي قراءة لموقع هذه الدول في التصنيفات الاقتصادية الدولية ترتيبها الإقليمي والدولي. من حيث مؤشرات التصنيف الرئيسية التي تم تناولها في المحاور السابقة.

أولا: خصائص اقتصادات البلدان العربية[1]

1) اقتصاديات ريعية بكل ما تحمله من خصائص التي تتميز بتبعية اقتصادية للخارج وغياب ديناميكية ذاتية للنمو، وتأخر في تطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
2) هامش التطور التكنولوجي مقارنة مع الدول المتطورة لازال واسعا، وضعف في مجال البحث العلمي والبحث والتطوير واستغلال مكاسب الثورة التكنولوجية وتطوير الموارد البشرية؛
3) موقعها في التقسيم الدولي للعمل بقي تقريبا على حاله، إذ فضلت كل البلدان العربية الاندماج العمودي القائم على المزايا التفاضلية القارة والتي جعلت منها بلدانا مصدرة للمواد الأولية الخام ومستوردة للمواد المصنعة والخدمات والمواد الغذائية عموما؛

[1] - أحمين شفير، " اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الازمة الحالية وتحديات التنمية "، مجلة جديد للاقتصاد، العدد 8، جامعة الجزائر3، 2013، ص ص149-150.

4) تدني مستوى التطور الاقتصادي في جميع الدول العربية مع ما يترتب عن ذلك عن ضعف في تطور القوى المنتجة؛
5) مكانة العالم العربي في الاقتصاد العالمي الضعيفة من حيث نوع المنتجات ومستواها، او من حيث المساهمة في التجارة الدولية؛
6) انتشار مظاهر الفساد بشتى أنواعه، وارتفاع نسب البطالة في الدول العربية.

ثانيا: تصنيف البلدان العربية وفق المنظمات والهيئات الدولية

يقاس التقدم الاقتصادي للدولة بزيادة الدخل القومي، وزيادة مواردها الطبيعية والتقدم الصناعي والتجاري بها، وتعمل الدول العربية على التقدم الاقتصادي بشكل كبير وسريع لتلحق بركب الدول الكبرى في العالم وتزيد من مستوى رفاهية الفرد، إذ تتعدد التصنيفات الاقتصادية للدول العربية وتتباين بتباين مؤشرات ومعايير التصنيفات الدولية، فبعض الدول العربية تحتل مراتب عليا في التصنيفات الاقتصادية والبعض في طور التقدم.

ولقد شهدت تصنيف البلدان العربية في سياق تطورها تغيرات كبيرة وعديدة انعكست كنتيجة للتطورات التي عرفها المشهد الاقتصادي العربي والتغييرات في الساحة الدولية على جميع الأصعدة الاقتصادي والسياسية والتكنولوجية. وهو ما يجعل هذه البلدان امام تحديات ورهانات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، لاسيما ان سباق التقدم بين الأمم لم يعد يحتكم إلى مرتكزات تقليدية بل انتقل إلى عوامل واعتبارات أكثر تعقيد وتفصيل. وفي مايلي قراءة لبعض المؤشرات وتقييم الأداء الوطني لهذه البلدان.

1. ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه:

يبرز الجدول أدناه الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض لدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة في عام 2019. والأرقام المعروضة هي تقديرات من صندوق النقد الدولي. ويجدر التنويه إلى أن نتائج هذا المؤشر لا تعني أن كل السكان ينالون نفس قيمة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. فهنالك أشخاص يجنون أقل منه بكثير وأشخاص آخرون يجنون أكثر منه بكثير.

جدول رقم (14): ترتيب البلدان العربية من حيث الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه (بالدولار الأمريكي)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي(مليون)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
السعودية	**779,289**	22,865
الإمارات العربية المتحدة	405,771	37,749
مصر	302,256	3,046
العراق	224,462	5,738
قطر	191,849	69,687
الجزائر	172,781	3,980
الكويت	137,591	29,266
المغرب	119,040	3,345
عمان	76,609	17,791
سوريا	60,043	831
لبنان	58,565	9,654

المصدر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

ويلاحظ من خلال تحليل الأرقام الواردة تبيان الشديد بين البلدان العربية سواء في حجم الناتج الإجمالي او في نصيب الفرد من وهذا يعكس حجم الإمكانيات والموارد الاقتصادية وتوزيعها والسياسات المتبعة في البلدان. فمثلا تحتل دول الخليج كالسعودية والكويت وعُمان المراتب الأولى من حيث النتاج ونصيب الفرد منه، بينما توجد الجزائر ومصر والسودان والأردن في المراتب المتوسطة. والبعض الآخر يحتل المراتب الدنيا نتيجة هشاشة اقتصاده والأزمات التي يمر بها كلبنان وسوريا والعراق.

2. تصنيف البلدان العربية في تقرير التنمية البشرية:

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2020 جميع الدول العربية، باستثناء الصومال، التي لم تتوفر حولها بيانات كافية، وجاء العالم العربي في عمومه في المرتبة 117 عالميا، واحتلت الأمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى. وقد صنفت دول مجلس التعاون الخليجي الستة في فئة التنمية البشرية العالية جداً (0.8 أو اعلى)، وشهدت هذه الكتلة تطورا في مؤشر التنمية البشرية منذ عام 1990 تراوحت بين 12% في قطر و24% في دولة الإمارات العربية. أم عربيا فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية بنسبة 27% منذ العام 990 1، وتفاوتت

هذه النسب بشكل كبير اعتماداً على مدى تدني قيمة المؤشر الذ ي بدأت فيه بين 2% في سوريا و54% في السودان.

وقد صُنفت الجزائر، لبنان وتونس والأردن وليبيا وفلسطين في فئة التنمية البشرية العالية (7- 0.79)، وقد دخلت الأردن وليبيا في هذه الفئة في عام 2000. والجزائر ولبنان وتونس دخلتها في عام 2010. بينما فلسطين ومصر دخلت فيها في عامي 2015 و2018 على التوالي. اما المغرب والعراق وسوريا وجزر القمر فصنفت ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة، وقد دخل العراق والمغرب هذه الفئة في عام 2000 وجزر القمر عام 2017.

جدول رقم (15): مؤشر التنمية البشرية لعام 2019، والمؤشر المعدل وترتيب الدول العربية عربيا وعالميا ومؤشر التنمية خلال الفترة 1990- 2019.

الترتيب 2020		مؤشر التنمية البشرية HDI (والمعدل IHDI لعام 2019)					توقع الحياة	سنوات الدراسة		الدخل الفردي (دولار)
العربي	العالمي	الدولة	1990	2000	2010	2019	2019 IHDI	(سنة)	المتوقع	المتوسط	وفق القوة الشرائية
1	31	الإمارات العربية المتحدة	0.723	0.782	0.821	0.894	-	78.0	14.3	12.1	67,462
2	40	المملكة العربية السعودية	0.698	0.744	0.810	0.854	-	75.1	16.1	10.2	47,495
3	42	مملكة البحرين	0.736	0.792	0.796	0.852	-	77.3	16.3	9.5	42,522
4	45	إمارة قـــطر	0.757	0.816	0.834	0.848	alamarabi.com	80.2	12.0	9.7	92,418
5	60	سلطنة عمـــان alamarabi.com		0.704	0.793	0.813	(-13.2%) 0.706	77.9	14.2	9.7	25,944
6	64	إمارة الكويت	0.712	0.786	0.794	0.806	-	75.5	14.2	7.3	58,590
7	91	الجمهورية الجزائـرية	0.578	0.646	0.730	0.748	(-20.3%) 0.569	76.9	14.3	8.0	11,174
8	92	الجمهورية اللبنانية	-	-	0.751	0.744	-	78.9	12.1	8.7	14,655
9	95	الجمهورية التونـسية	0.569	0.653	0.717	0.740	(-19.5%) 0.596	76.7	15.1	7.2	10,414
10	102	المملكة الاردنية الهاشمية	0.616	0.702	0.728	0.729	(-14.7%) 0.622	74.5	11.4	10.5	9,858
11	105	الجمهورية الليبيـــة	0.676	0.728	0.757	0.724	-	72.9	12.9	7.6	15,688
12	115	دولة فلسطين	-	-	0.671	0.708	(-13.4%) 0.613	74.1	13.4	9.2	6.417
13	116	جمهورية مصر العربية	0.546	0.611	0.666	0.707	(-29.7%) 0.497	72.0	13.3	7.4	11,466
14	121	المملكة المغربية	0.458	0.531	0.618	0.686	-	76.7	13.7	5.6	7,368
15	123	الجمهورية العراقية	0.574	0.608	0.652	0.674	(-19.7%) 0.541	70.6	11.3	7.3	10,801
16	151	الجمهورية السورية	0.558	0.590	0.644	0.567	-	72.7	8.9	5.1	3,613
17	156	جزر القمر	-	0.457	0.513	0.554	(- 45.3%) 0.303	64.3	11.2	5.1	3,099
18	157	موريتانيا	0.378	0.446	0.490	0.546	(-32.1%) 0.371	64.9	8.6	4.7	5,135
20	166	جيبوتي alamarabi.com	-	0.361	0.446	0.524	alamarabi.com	67.1	6.8	4.1	5,689
19	170	الجمهورية السودانية	0.331	0.403	0.469	0.510	(-34.7%) 0.333	65.3	7.9	3.8	3,829
21	179	الجمهورية اليمنية	0.401	0.444	0.506	0.470	(-31.7%) 0.321	66.1	8.8	3.2	1,594
22	-	الصومال	-	-	-	-	-	57.4	-	-	alamarabi.com
-	117	العالم العربي	0.556	0.613	0.676	0.705	(-24.7%) 0.531	71.9	12.1	7.1	15,721
-	-	العالم	0.601	0.644	0.699	0.737	(-24.7%) 0.531	72.8	12.7	8.0	16,734

المصدر: تقرير التنمية البشرية على الرابط: http:hdr.undp.org/sites/defaut/files/hdr2019.pdf

3. تصنيف البلدان العربية في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال:

إحتلت الجزائر المركز 166 في قائمة ممارسة أنشطة الأعمال " دوينغ بيزنس 2018"، من بين 190 دولة، في مجال النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الائتمان، والكهرباء وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وحماية المستثمرين الأقلية، والتجارة العابرة للحدود. واحتلت الجزائر المرتبة 145 في تصنيف الدول حول البدء في النشاط التجاري، كما صنفت في المرتبة 146 من حيث استخراج تراخيص البناء، والمرتبة 12 في مجال الحصول على الكهرباء، وبخصوص مؤشر الإئتمان إحتلت الجزائر المركز 177 ضمن قائمة شملت 190 دولة، كما صنفها التقرير في المرتبة 157 في مجال الضرائب والمركز 181 في مجال التجارة عبر الحدود. من جهته صنف البنك الدولي في تقريره السنوي لعام 2018.

4. تصنيف البلدان العربية في تقرير التنافسية العالمية:

في تقرير مؤشر التنافسية العالمية 2017-2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتضمن ترتيب اقتصاديات 137 دولة حول العالم، وفقًا لعدة معايير بينها البنية التحتية والتعليم، وتصدرت سويسرا وأمريكا المؤشر، كانت الصدارة العربية للإمارات, تضمن المؤشر 14 دولة عربية، من أصل 22 دولة، وكان التقدم الخليجي ملحوظ، وتصدرت الإمارات ترتيب الدول العربية التي تضمنها المؤشر بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 5.3، وتلتها قطر التي حصلت على درجة إجمالية متوسطة بلغت 5.1، فيما جاءت السعودية في المركز الثالث عربيًا، بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 4.8 وفي المقابل، تذيلت اليمن ترتيب الدول العربية بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 2.9، وتفوقت عليها موريتانيا التي حصلت على درجة إجمالية متوسطة بلغت 3.1، ثم لبنان التي حصلت على درجة إجمالية متوسطة بلغت 3.8، متفوقة بفارق طفيف عن مصر وتونس اللتين حصلتا على درجة إجمالية متوسطة بلغت 3.9.

كما صنف تقرير التنافسية العالمية لفترة 2018-2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الجزائر في المرتبة 92 عالميا من أصل 140، وذلك بعد حصولها على 53.8 نقطة من أصل مئة. ضمن المؤشرات الفرعية التي استند عليها واضعو مؤشر التنافسية، نجد أن البلاد احتلت موقعا متخلفا جدا في مجال انتشار ظاهرة الفساد بحلولها في المرتبة 96 عالميا، وأيضا في مجال شفافية الميزانية (المرتبة 116). وفي مجال الرقابة ومعايير الإفصاح، جاءت الجزائر في المرتبة 131 عالميا، وهي المرتبة نفسها التي حصلت عليها البلاد في مجال وضع تشريع لمحاربة تضارب المصالح.[1]

[1] https://www.aljazeera.net/news/politics

جدول رقم (16): ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي الفترة من (2008-2018)

الدول المشاركة في تقرير التنافسية	التقرير العالمي للتنافسية 2018\ 140 دولة المنهجية المعدلة (GCI 4.0) 2018			2017 \ 138 دولة منهجية 2006-2007		2008-2009\134 دولة منهجية 2006-2007	
	الترتيب العربي	الدرجة	الترتيب العالمي: 140 دولة	الدرجة	الترتيب العالمي: 135 دولة	الدرجة	الترتيب العالمي
الإمارات	1	73	27	5.3	17	4.68	31
قطر	2	71	30	5.1	25	4.83	26
السعودية	3	68	39	4.8	30	4.72	27
عمان	4	64	*47	4.3	62	4.55	38
البحرين	5	64	50	4.5	44	4.57	37
الكويت	6	62	54	4.4	52	4.58	35
الأردن	7	59	73	4.3	65	4.37	48
المغرب	8	58	75	4.2	71	4.08	73
لبنان	9	58	*80	3.8	105	3.90	2010 92
تونس	10	56	*87	3.9	95	4.58	36
الجزائر	11	54	92	4.1	86	3.71	99
مصر	12	54	*94	3.9	100	3.98	81
موريتانيا	13	41	*131	3.1	137	3.14	131
اليمن	14	39	139	2.87	138	2.96	2011 138

المصدر: تقرير التنافسية العالمية على الموقع:

httpp://www3.weforum.org/doc/GCR2018/05FULLReport/theglobal competitivenessreport2018.pdf

من خلال الجدول يلاحظ أن البلدان العربية تراجعت في هذا المؤشر التنافسية المدل لعام 2018، بينما تحسن ترتيب البعض منها على غرار لبنان، تونس، عُمان ومصر وموريتاني.

5. تصنيف البلدان العربية في تقرير مؤشر الابتكار العالمي:

صدر التقرير السنوي لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2017، والذي يوضح حالة الابتكار في العالم، ويقيسها على 127 دولة من دول العالم، ويعتبر تقرير هذا العام هو التقرير العاشر للمؤشر. وفيما يلي ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2017:

جدول رقم (17): ترتيب البلدان العربية في مؤشر الابتكار العالمي

البلد	الترتيب العالمي
الإمارات العربية المتحدة	35
قطر	49
المملكة العربية السعودية	55
الكويت	56
البحرين	66
المغرب	72
تونس	74
عمان	77
لبنان	81
الأردن	83
مصر	105
الجزائر	108
اليمن	127

المصدر: تقرير الإبتكار العالمي، منظمة الفكرية العالمية، على الموقع:

https://www.wipo.int/global_innovation_index/ar

وشهد تصنيف 2020 والذي تم فيه اختيار 60 دولة في العالم سنويا ضمن مؤشر بلومبرغ للابتكار مفاجآت من ضمنها خسارة الدولة التي طالما حافظت على الصدارة، فيما دخلت دول عربية جديدة التصنيف للمرة الأولى. حيث حققت الإمارات التصنيف الأفضل بين العرب محتلة المركز الرابع والأربعين، لتأتي تونس في المركز الثاني والخمسين، ثم السعودية في المركز الثالث والخمسين، وقطر بالمركز الخامس والخمسين. واستطاعت كل من الجزائر ومصر الدخول للتصنيف الأخير وذلك للمرة الأولى في تاريخها، حيث احتلت الجزائر المركز التاسع والأربعين بينما حققت مصر المركز الثامن والخمسين.[1]

6. تصنيف البلدان العربية في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

[1] - دول عربية على قائمة الدول الأكثر ابتكاراً لتصنيف 2020، على الموقع: https://www.dw.com/ar/

شمل التقرير أفضل بلدان العالم لعام 2018، لأكثر من 80 دولة بينها دول عربية احتلت مراكز متفاوتة. وارتكز التقرير على معايير محددة وضعتها المجلة الأمريكية، وأبرزها معدل ريادة الأعمال ونسبة المخاطر المواطنية في المجتمع، بالإضافة إلى التأثير الثقافي والعادات والتقاليد في المجتمع وغيرها. وبحسب التصنيف الأخير، عربيا احتلت قطر المركز الأول في التصنيف العالمي (35 عالميا) وتبعتها المملكة العربية السعودية (37 عالميا) واحتلت مصر المركز 42 عالميا وجاءت بعدها المغرب التي احتلت المركز 47 في العالم بحسب التقرير. أما تونس فقد جاءت في المركز 65 عالميا وتلتها الاردن (68) وسلطنة عمان (73) ولبنان (75)، بينما حلت الجزائر في آخر التصنيف العالمي، حيث جاءت في المرتبة 80. وغابت كل من وسوريا وليبيا في التقرير بسبب الأوضاع التي تعيشها هذه الدول حاليا.

ووفقًا لتقرير البنك الدولي ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، فإن السعودية نفذت إصلاحات في ثمانية من مجالات ممارسة أنشطة الأعمال، واحتلت المركز 62 عالميًا بدلًا من المركز 92 العام الماضي، محققةً قفزة نوعية كبيرة على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بزيادة 30 مركزًا.

وجاءت تونس الثامن عربيًا و78 عالميًا، والكويت التاسع عربيًا 83 عالميًا، وجيبوتي 112 عالميًا والعاشر عربيًا، ثم مصر 11 عربيًا و114 عالميًا، وفلسطين 12 عربيًا و117 عالميًا. وحققت لبنان 13 عربيًا و143 عالميًا، ثم موريتانيا 14 عربيًا و152 عالميًا، ثم الجزائر 15 عربيًا و157 عالميًا، وجزر القمر 16 عربيًا و160 عالميًا، والسودان 17 عربيًا و171 عالميًا، والعراق 18 عربيًا و172 عالميًا، وسوريا 19 عربيًاو 176 عالميًا، وليبيا 20 عربيًا و186 عالميًا، واليمن 21 عربيًا و187 عالميًا، والصومال 190 عالميًا والأخير عالميًا وعربيًا. ويظهر الجدول التالي ترتيب الدول العربية وفقًا للترتيب العالمي، من حيث التقدم أو التراجع الذي حققته في تقرير ممارسة الأعمال 2020

شكل رقم (13): ترتيب أفضل عشر الدول العربية في ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020

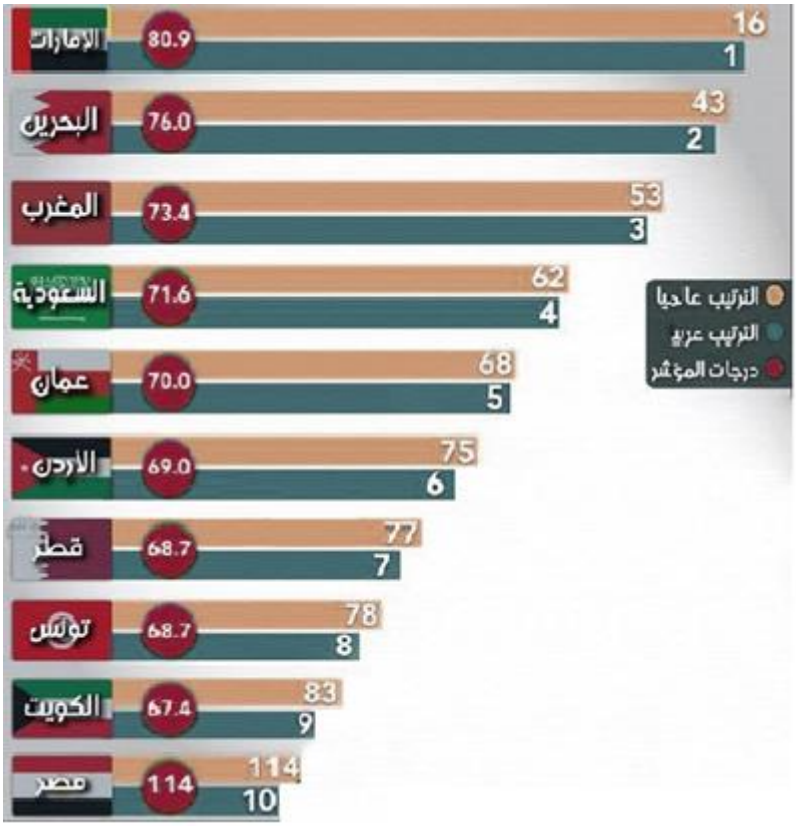

المصدر: إسلام جمال الدين شوقي، الدول العربية.. وتقرير ممارسة الأعمال 2020، الاقتصاد اليوم على الموقع: https://www.economy-today.com/

7. مؤشر الحرية الاقتصادية:

قطر والإمارات، دولتان فقط في كل العالم العربي تصنفان "حرة غالباً"، وفق مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة "هيريتدرج فاونديشن"، فيما تتوزع غالبية الدول العربية الأخرى في قائمتي "الحرية الاقتصادية المتوسطة"، و"غالباً غير حرة". في حين يوجد دول خارج تصنيف الحرية الاقتصادية تماماً. في حين أن نقص البيانات والحروب حجب التصنيف عن دول عربية أخرى.

يعتمد المؤشر الذي يصدر منذ 27 عاماً على قياس قواعد القانون، وتشمل حقوق الملكية والفاعلية القضائية والنزاهة الحكومية. المحدد الثاني هو قوة السلطة الحكومية، وتشمل العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي والصحة المالية. المحدد الثالث هو الكفاءة التنظيمية، وتشمل حرية الأعمال وحرية العمل والحرية النقدية. المحدد الرابع هو الأسواق المفتوحة، وتشمل حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية. ويؤكد

مؤشر 2021 العلاقة الإيجابية الهائلة بين الحرية الاقتصادية والتقدم. ويبرز الشكل الموالي تصنيف الدو ل العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021.

شكل رقم (14): تصنيف الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021

ثانيا: الجزائر في تصنيفات المنظمات وهيئات التنقيط العالمية

1. تقرير التنمية البشرية:

احتلت الجزائر المركز" 82 "عالميا في مؤشر التنمية البشرية وبلغ 0.975 في سنة 2019، وفقا للطبعة السادسة والعشرون من التقرير الذي يحمل عنوان"ما وراء الدخل، المعدلات والوقت الراهن اللامساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين"، وبذلك تقدمت الجزائر بثلاثة مراتب" 3"مقارنة بتصنيف 2018الرتبة" 85" وعرف مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2016الدي كان 0.752 في هدا التصنيف الذي يقيم جهود 189بلدا في هدا المجال[1].

اعتمد المؤشر على معيارين جديدين في سنة 2020 هما البصمة المادية للبلاد ومقدار ما ينتجه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى معايير أخرى تتعلق بالصحة والتعليم، واحتلت الجزائر حسب التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة مؤخرا المرتبة 91 عالميا وصنفت ضمن مجموعة يطلق عليها "تنمية بشرية عالية".

[1] - محمد شرقي، **الجزائر خارج تصنيف تقارير المؤشرات الدولية لسنة 2019** "، صحيفة الرأي، 28 جانفي 2021.

2. تصنيف الجزائر في تقرير ممارسة الاعمال

تراجع الاقتصاد الجزائري في تصنيف البنك الدولي إلى المرتبة 166 عالمي من جملة 190 دولة و14 على الصعيد العربي في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال. حيث صنف البنك الدولي في تقريره السنوي المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال "دوينغ بيزنس2018 " الاقتصاد الجزائري في المرتبة 166 من بين 190 اقتصاد عالمي، ويعتمد التقرير في تصنيفه على عدة مؤشرات تتعلق ببدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، و الحصول على الائتمان، و حماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، و التجارة عبر الحدود، و إنفاذ العقود، و تسوية حالات الإعسار و لم يدرج التقرير تنظيم سوق العمل في مؤشراته لهذا العام.

واحتلت الجزائر المرتبة 145 من حيث بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء أما الحصول على الكهرباء فجاءت الجزائر في المرتبة 120، تسجيل الملكية في المرتبة 163، واحتلت الترتيب من حيث مؤشر الحصول على الائتمان 177، أما حماية المستثمرين الذين يشكلون أقلية فجاءت في المركز 170، دفع الضرائب احتلت المرتبة 157.

3. ترتيب الجزائر في قائمة مؤشر الابتكار العالمي:

وفي كل مستوى هناك مجموعة من البلدان التي بدورها تقسم من حيث البلدان التي فاقت التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية و البلدان التي استوفت التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية و نجد كذلك البلدان التي لم تستوف التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية، ونجد أن الجزائر صنفت في المستوى الثاني في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط مرتبة في الرقم 34من حيث مستوى الدخل وهي كذلك من البلدان التي لم تستوف التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية، وكان أداء الابتكار للجزائر في سنة 2020 كذلك لم يتوافق مع مستوى التنمية حيث صنفت في المستوى الثاني في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط مرتبة في الرقم 36من حيث مستوى الدخل .[1]

[1] تقرير مؤشر الابتككار العالمي 2019، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ص-8.

4. الجزائر في تقرير التنافسية العالمية:

ضم تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) عددا قياسيا من 144 اقتصاد، وهو ما يجعله التقييم الأكثر شمولا من نوعه، كما يحتوي على معلومات تفصيلية عن كل الاقتصاديات المشمولة في الدراسة وجداول بيانية وتصنيفات عالمية تغطي أكثر من 100 مؤشر، وقد أستبعد تقرير (2014-2015) من التغطية خمس دول (البنين، البوسنة والهرسك، بروناي دار السلام، الإكوادور وليبيريا)، وذلك بسبب تعذر إجراء مسح البيانات.

إن المتتبع لترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمية (2014-2015) يجد أنها احتلت المرتبة 79 من أصل 144 دولة متقدمة بواقع 21 مرتبة مقارنة بعام 2013 و31 مرتبة مقارنة بعام 2012، الجزائر جاءت في مراتب متأخرة ضمن تقرير التنافسية لعام (2012-2013) حيث احتلت المرتبة 110من أصل 144 دولة، متراجعة بواقع 23 مرتبة مقارنة بعام 2011.

5. مؤشر الشفافية الدولية ومدركات الفساد

بدأ يعتمد منذ 1995من طرف منظمة الشفافية الدولية وينشر سنويا حوالي 168 دولة حسب درجة الفساد في كل دولة على مختلف مستويات الإدارة العمومية وأصبح يكتسي أهمية كبيرة لدا الرأي العام الدولي

والجزائر كسائر دول العالم وعلى غرار الدول العربية في السنوات الأخيرة أصبحت تعاني من ظاهرة الفساد في القطاع العام. وتشاركت مصر والجزائر في المركز العاشر (106 عالميا)، ثم جاءت بعدهما جيبوتي في المركز 11 في تقرير الصادر عام 2019. ويفيد مؤشر إدراك الفساد لعام 2018، بأن الجزائر احتلت المرتبة 105 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 35 نقطة من أصل 100، وقد تحسن ترتيب البلاد قليلا مقارنة بمؤشر الفساد لعام 2017، إذ كانت في المرتبة 112.

نلاحظ أن الجزائر حصلت على أقل من 36درجة في مؤشر إدراك الفساد خلال السنوات الستة الماضية، الأمر الذي يعكس و يجسد مدى تفشي الفساد في القطاع العام وهذا ما يؤكده تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في الشرق **الأوسط** وشمال إفريقيا وبالاعتماد على دراسة "شبكة المقياس الإفريقي" التي قامت بها على عينة من 1200مواطن في الجزائر؛ يعتقد هؤلاء أن القطاع العام في الجزائر يعاني من فساد منتشر، حيث أن أكثر من % 34يعتقدون أن غالبية أو جميع موظفي هذه المؤسسات فاسدون، بينما حوالي 41% يعتقدون أن البعض منهم فاسد ،و % 13فقط يعتقد أن مؤسسات القطاع العام خالية تماماً من الفساد39 أما فيما يتعلق بالرشوة التي تعتبر من أهم مظاهر الفساد، يشير التقرير أن حوالي شخص

واحد من بين ثمانية أشخاص في الجزائر (حوالي)14%من مستخدمي الخدمات العامة قاموا بدفع رشاوى و بمقارنة هذه الإحصائيات مع بعض الدول العربية تعتبر هذه النسبة أقل بكثير من بعض الدول

6. الجزائر في تقرير السعادة العالمي

احتلت الجزائر في المركز 53عالميا في مؤشر السعادة العالمي لعام 2017الذي شمل 155دولة، متراجعة بذلك بـ 15مركزا عن السابق الذي كانت فيه في المرتبة 38عالميا سنة 2016، وفي سنة 2019احتلت الجزائر المركز 84من بين 156دولة.

ونلاحظ أنه بالنسبة لمؤشر السعادة العالمي أن الجزائر في انخفاض بوتيرة جد متسارعة ففي عام 2016 كان في المرتبة 38 متراجعا ب 15نقطة في عام 2017 ومتراجعا عن دلك بـ 31 نقطة في سنة 2019، أي أن مؤشر السعادة في الجزائر منخفض ويرجع دلك إلى العديد من الأسباب منها عدم الاستقرار السياسي للبلاد وما شهدته من حراك، أسباب اقتصادية مثل انخفاض قيمة العملة الدينار الجزائري الذي بدوره أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين و عدم القدرة على تلبية معظم احتياجاتهم.

أما عربيا فقد احتلت دول الخليج العربي الصدارة، وجاءت الامارات العربية في المرتبة الأولى، والعشرين عربيا، تلتها قطر والسعودية بالمرتبة 32 و33 عالميا على التوالي،

شكل رقم (15): تصنيف الجزائر والدول العربية في تقرير السعادة العالمي(2015-2016)

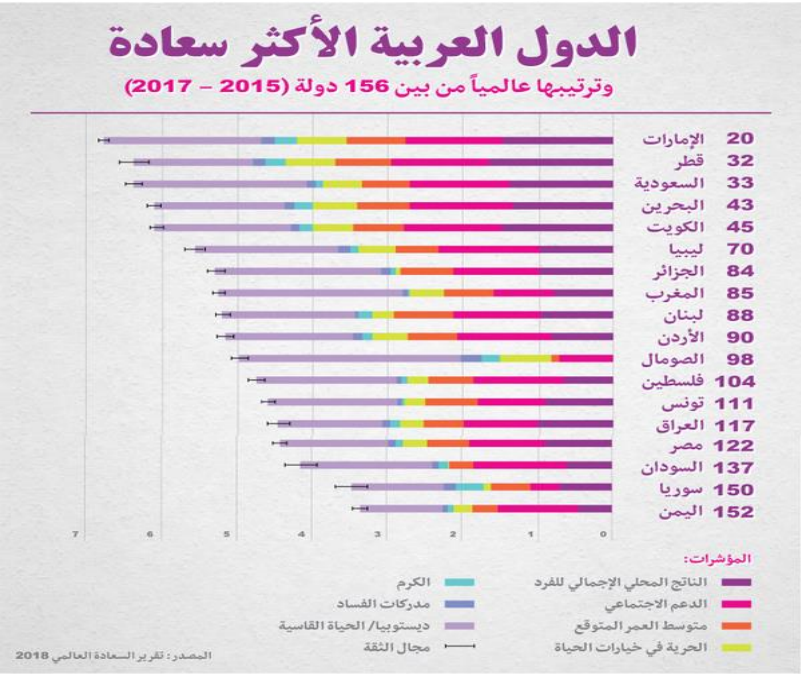

من خلال قراءة هذه المؤشرات وترتيب الجزائر في كل منها يمكن ان نستخلص النتائج التالية:

- تقدم الجزائر في بعض المؤشرات كمؤشر السعادة العالمية لعام 2017، بوجودها في المركز 53 /155 دولة؛
- تذليت الجزائر قائمة الترتيب الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2019 واحتلت المرتبة 159 من بين 162 بلد.
- تحقيق نتائج إيجابية في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020 بتصنيفها في المرتبة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وتحسن مؤشرات الفرعية كالتعليم والصحة والعمر المتوقع، والولادة الجيدة.
- تبوا الجزائر المرتبة 137/86 دولة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2017 وهو ترتيب متواضع لا يعكس إمكانيات الاقتصاد الحقيقية؛
- تموقعها في المركز 176/112 دولة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2017 وهو ما يحتم ضرورات تحسين المناخ السياسي والحوكمة؛
- تراجع الجزائر في تصنيفها ضمن مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 بوجودها في الرتبة 196/166 وهو تراجع ب 10 نقاط كاملة.
- احتلت المرتبة 137/80 في مؤشر ريادة الأعمال لسنة 2017 هذا يؤشر على ضعف وهشاشة الإجراءات واللوائح القانونية ومناخ الأعمال في البلاد.

المراجع المعتمدة:

1. الكتب:

1- إبراهيم قلاتي، "**التصنيف**"، الهدى (قاموس عربي-عربي)، دار الهدى، الجزائر، 2010.

2- عمرو مصطفى كمال حلمي، " **صعود الأمم: سباق التقدم وصناعة المستقبل – دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011، ص-13

3- المعهد العربي للتخطيط بالكويت،"**مؤشرات الجدارة الائتمانية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 44، أوت 2005.

2. الرسائل:

1- محي الدين كساسرة،**" نظم التصنيف العالمية وتطبيقاتها في المكتبات الجزائرية"**، رسالة الماجستير في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

3. مقالات:

1- كريم نعمه، "**مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس الإداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)**"، جامعة فيليكو ترنفو " القديس. القديس. آبريل وميتودي -" آلية التجارة / قسم العلاقات الدولية الاقتصادي. مجلة علوم انساني، السنة الرابعة، العدد 30، سبتمبر 2013.

2- علم الدين عبد الله بانقا، "**برنامج مهارات تحليل التقارير الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016/12/25-2016/12/29.

3- أحمين شفير، " **اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الازمة الحالية وتحديات التنمية "، مجلة** جديد للاقتصاد، العدد 8، جامعة الجزائر3، 2013.

4- محمد شرقي،" **الجزائر خارج تصنيف تقارير المؤشرات الدولية لسنة 2019** "صحيفة الرأي، 28 جانفي 2021.

4. المواقع الإنترنت:

1- التصنيف (classification)، على الموقع :
https://www.elshami.com/Terms/C/classification.html

2- التصنيف ، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

3- **التصنيف**، على الموقع : https://sotor.com

4- شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي:

5- www.worldhappiness.report

6- **تقرير مجموعة دول العشرين** ، مركز التواصل والمعرفة المالية، وزارة المالية السعودية ، على الموقع: https://hrsd.gov.sa/ar/g رابط التحميل:
https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/G20%20200721.pdf

7- دول عربية على قائمة الدول الأكثر ابتكاراً لتصنيف 2020 ، على الموقع :
https://www.dw.com/ar

8- تحليل **تقرير التنمية البشرية**، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع:
http://www.arab.api.corg/images/trining /programs

9- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

10- تقرير التنمية البشرية على الموقع: http:hdr.undp.org/sites/defaut/files/hdr2019.pdf

11- تقرير التنافسية العالمية على الموقع:

httpp://www3.weforum.org/doc/GCR2018/05FULLReport/theglobal competitivenessreport2018.pdf

12- تقرير الإبتكار العالمي، منظمة الفكرية العالمية ، على الموقع :
https://www.wipo.int/global_innovation_index/a

13-إسلام جمال الدين شوقي، الدول العربية.. وتقرير ممارسة الأعمال 2020، الاقتصاد اليوم على الموقع: https://www.economy-today.com

5. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Article:

1- Chakraborty, Ayon, and Stewart, Glenn, (2012), "**Strategy Taxonomy and Classification System Development – Study of two State Governments**", In: Proceedings of the 6th International Conference on Management of Innovations and Technology. pp. 140-145. From: 6th International Conference on Management of Innovations and Technology, 11 – 13 June 2012, Sanur Bali, Indonesia.

2- Susan C. Lambert ; (2015) ; **The Importance of Classification to Business Model Research**; Journal of Business Models Vol. 3, No. 1, pp. 50-52

3- Birger Hjørland," **Classification**",2017, Reviews of Concepts in Knowledge Organization; No.6; 44, no. 2: pp;97-128

4- EL Monineath, **International Economic Organizations (WTO, IMF and World Bank) don't represent the interest of rich and poor countries alike**, Royal

University of Phnom Penh, Department of International Studies Field: International Political Economy, Chiang Mai University,24/01/2014,

5- Dan Harris, Mick Moore and Hubert Schmitz,(May 2009):" **Country Classifications for a Changing World",** IDS WORKING PAPER 326 , Institute of Development Studies and German Development Institute 2009
6- Lynge Nielsen, "**Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**", IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department, International Monetary Fund, 20 11.
7- GIANNI VAGGI; **The rich and the poor: A note on countries' classification; PSL Quarterly Review, vol. 70 n. 279 (March, 2017)**
8- José Antonio Alonso, Ana Luiza Cortez and Stephan Klasen,(September 2014), ***LDC and other country groupings: How useful are current approaches to classify countries in a more heterogeneous developing world?***, Department of Economic & Social Affairs, Committee for Development Policy .
9- Donatella Saccone · Mario Deaglio, Poverty**, emergence, boom and affluence: a new classification of economies**, Economia Politica, Springer Nature Switzerland AG 2019, pub: 29 octobre 2019.
10- Philippe Ithurbide, Global Head of Research; **How to differentiate emerging countries? New approaches for classification and typology**; Discussion Paper I CROSS ASSET Investment Strategy; DP-39-2019; p-17.
11- John Hawksworth, "**How big will the major emerging market economies get and how can the OECD compete?**" The World in 2050, , PWC, PricewaterhouseCoopers, March 2006.

2. Sites Web

1- **classification** ," https://www.merriam-webster.com/dictionary/classification
2- Economic taxonomy, https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_taxonomy
3- www.foodsecurityindex.eiu.com
4- - Sarah Fisher Jan 08, 2020 , Economic Indicators: Definition, Types and Usage, https://smartasset.com/investing/indicator-definition
5- What is the International Monetary Fund? Washington, IMF, 2004: www.imf.org

الملحق رقم (01): مؤشرات الأداء الوطنية والتصنيفات(*National performance indicators and rankings*)

African Governance Indicator	مؤشر الحكم الأفريقي
Ageing Vulnerability Index	مؤشر الهشاشة في الشيخوخة
AIDS Program Effort Index (API)	مؤشر جهد برنامج الإيدز (API)
Alternative Country–Risk Index	مؤشر المخاطر القطرية البديلة
APESMA Big Mac Index	مؤشر APESMA Big Mac
Assessing the Achievement of the Millennium Development Goals (MDGs)	تقييم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
Basic Capabilities Index (BCI) – Previously 'Quality of Life Index'	**مؤشر القدرات الأساسية (BCI) –سابقًا "مؤشر جودة الحياة"**
Bertelsmann Transformation Index (BTI)	دليل برتلسمان للتحول (BTI)
BIC3D Index	مؤشر BIC3D
Big Mac Index	مؤشر بيج ماك
Brady Net Ratings Ladder	سلم التصنيفات صافي برادي
Bribe Payers Index (BPI)	مؤشر دافعي الرشوة ((BPI)
Capital Access Index (CAI)	مؤشر الوصول إلى رأس المال (CAI)
CIRI Human Rights Dataset	قاعدة بيانات حقوق الإنسان CIRI
Climate Analysis Indicators Tool (CAIT)	أداة مؤشرات تحليل المناخ ((CAIT)
Climate Analysis Indicators Tool (CAIT)	مؤشر أداء تغير المناخ (CCPI)
Commitment to Development Index (CDI)	الالتزام بمؤشر التنمية (CDI)
Composite Score of Risk – Business Risk Service (BRS)	حصيلة المركبة للمخاطر – خدمة مخاطر الأعمال (BRS)
Corruption Perception Index (CPI)	مؤشر مدركات الفساد (CPI)
Countries at the Crossroads	البلدان على مفترق الطرق
Country @ ratings	البلد @ تصنيفات
Country Indicators for Foreign Policy (CIFP)	المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية (CIFP)
Country Performance Assessment (CPA)	تقييم أداء الدولة ((CPA)
Country Policy and Institutional Assessment and IDA Country Performance Ratings	سياسة الدولة والتقييم المؤسسي وتقييمات أداء المؤسسة الدولية للتنمية

Country Risk Evaluation and Assessment Model (CREAM) Country Index	نموذج تقييم المخاطر القطرية وتقييمها ((CREAM)
Country Risk Monitoring Service	خدمة رصد المخاطر القطرية
Country Risk Rating	تصنيف مخاطر البلد
CSGR Globalisation Index	مؤشر العولمة CSGR
Dashboard of Sustainability	لوحة القيادة للاستدامة
Democracy Score (Nations in Transit Ratings)	درجة الديمقراطية (الأمم في تصنيفات العبور)
Disaster Risk Index (DRI)	مؤشر خطر الكوارث ((DRI)
Ducroire / Delcredere Country Risks	مخاطر Ducroire / Delcredere Country
Early Motherhood Risk Ranking	تصنيف مخاطر الأمومة المبكرة
Ease of Doing Business	سهولة ممارسة الأعمال التجارية
E-Business Readiness Index	مؤشر جاهزية الأعمال الإلكترونية
Ecological Footprint	آثار بيئية
Economic Freedom of the Word (EFW) Index	مؤشر حرية الكلمة الاقتصادية (EFW)
Economic Vulnerability Index	مؤشر الهشاشة الاقتصادية
Education for all Development Index (EDI)	مؤشر التنمية للجميع ((EDI)
E-Government Index	مؤشر الحكومة الإلكترونية
E-Government Readiness Index	مؤشر استعداد الحكومة الإلكترونية
EIU Business Environment Rankings	تصنيف بيئة عمل EIU
EIU Country Risk Rating	تقييم مخاطر البلد

EIU World Wide Cost of Living Index	مؤشر تكاليف المعيشة على مستوى العالم EIU
Emerging Markets Bond Indices	مؤشرات سندات الأسواق الناشئة
Environmental Degradation Index (EDI)	مؤشر التدهور البيئي (EDI)
Environmental Performance Index (EPI)	مؤشر الأداء البيئي (EPI)
Environmental Sustainability Index (ESI)	مؤشر الاستدامة البيئية (ESI)
Environmental Vulnerability Index (EVI) (In process)	مؤشر الضعف البيئي (قيد التنفيذ)
E-Participation Index	مؤشر المشاركة الإلكترونية
E-Readiness Rankings	تصنيف الجاهزية الإلكترونية
ERG Country Classification	ERG تصنيف البلد
Ethics Indices	مؤشرات الأخلاق
Ethno-linguistic and Religious Fractionalization Index and Political Instability Index	مؤشر التجزيء العرقية واللغوية والدينية مؤشر عدم الاستقرار السياسي
Eurochambres Economic Survey (EES) Indicators	مؤشرات المسح الاقتصادي الأوروبي (EES)
European Innovation Scoreboard (EIS) and Summary Innovation Index (SII)	لوحة نتائج الابتكار الأوروبية (EIS) ومؤشر الابتكار الموجز (SII)
Failed States Index	مؤشر الدول الفاشلة
Financial Times Credit Ratings	تصنيفات فاينانشال تايمز الائتماني
Food Insecurity	انعدام الأمن الغذائي
Forbes Capital Hospitality Index (FCHI)	مؤشر فوربس كابيتال للضيافة (FCHI)
Foreign Direct Investment Confidence Index	مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر

FORELEND – Lender's risk rating	فورلاند لتصنيف مخاطر المقرض
Gender Empowerment Measure (GEM)	قياس التمكين الجنساني (GEM)
Gender Equity Index (GEI)	مؤشر المساواة بين الجنسين (GEI)
Gender Gaps	الفجوات بين الجنسين
Gender Gaps Scores in Education	حصيلة الفجوات بين الجنسين في التعليم
Gender-related Development Index (GDI)	مؤشر التنمية المتعلقة بالجنسين (GDI)
G-Index (Globalization Index)	مؤشر G(مؤشر العولمة)
Global Civil Society Index (GCSI) -pilot	مؤشر المجتمع المدني العالمي (GCSI)
Global Climate Risk Index	مؤشر مخاطر المناخ العالمي
Global Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمية
Global Entrepreneurship Monitor	مراقب ريادة الأعمال العالمي
Global Hunger Index (GHI)	مؤشر الجوع العالمي (GHI)
Global Integrity Index	مؤشر النزاهة العالمي
Global Investment Prospects Assessment (GIPA)	تقييم آفاق الاستثمار العالمي (GIPA)
Global Natural Disasters Risk Hotspots	مخاطر الكوارث الطبيعية العالمية
Global Peace Index (GPI)	مؤشر السلام العالمي ((GPI
Global Production Scoreboard	لوحة النتائج العالمية للإنتاج
Global Quality of Living	جودة المعيشة العالمية
Global Retail Development Index (GRDI)	مؤشر تنمية التجزئة العالمية (GRDI)
Global Risk Service	خدمة المخاطر العالمية
Global Terrorism Index	مؤشر الإرهاب العالمي
Governance Indicators	مؤشرات الحوكمة
Grey Area Dynamics (GAD)	ديناميات المساحة الرمادية (GAD)
Happiness Index	مؤشر السعادة
Happy Planet Index (HPI)	مؤشر الكوكب السعيد (HPI)
High Tech Indicators (HTI) – Technological Standing	مؤشرات التقنية العالية (HTI)-الإستدامة التكنولوجية
Human Development Index (HDI)	مؤشر التنمية البشرية ((HDI
Human Poverty Index (HPI)	مؤشر الفقر البشري (HPI)
Human Rights Commitment Index	مؤشر الالتزام بحقوق الإنسان
Humanitarian Response Index	مؤشر الاستجابة الإنسانية

Ibrahim Index of African Governance	مؤشر إبراهيم للحكم الأفريقي
ICT Opportunity Index (replaces the Digital Access Index)	مؤشر فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (يحل محل مؤشر الوصول الرقمي)
Index Measuring the Strictness of Employment Protection Legislation (EPL)	مؤشر قياس تشدد قانون حماية العمالة (EPL)
Index of Economic Freedom	مؤشر الحرية الاقتصادية
Index of Human Insecurity	مؤشر انعدام الأمن البشري
Index of Human Progress	مؤشر التقدم البشري
Index of Knowledge Societies (IKS)	مؤشر مجتمعات المعرفة (IKS)
Index of Social Vulnerability to Climate Change (SVI)	مؤشر الضعف الاجتماعي لتغير المناخ (SVI)
Index of State Weakness in the Developing World	مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي
Innovation Capacity Index	مؤشر قدرة الابتكار
Institutional Investor Country Credit ratings	التصنيفات الائتمانية للمستثمر المؤسسي
Internal Market Scoreboard and Internal Market Index	لوحة نتائج السوق الداخلية ومؤشر السوق الداخلي
International Country Risk Guide (ICRG) Ratings – Composite Risk Rating	دليل تصنيفات المخاطر الدولية (ICRG) تصنيف المخاطر المركبة
International Index of Social Progress (ISP)	المؤشر الدولي للتقدم الاجتماعي (ISP)
Investment and Performance in the Knowledge Based Economy	الاستثمار والأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة
Inward FDI Performance Index	مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي
Inward FDI Potential Index	مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر المحتمل
Latin American Index of Budget Transparency	مؤشر أمريكا اللاتينية لميزانية الشفافية
KOF Index of Globalization	مؤشر كوف للعولمة(KOF)
Digital Access Index (DAI)	مؤشر النفاذ الرقمي للاتحاد (DAI): **ITU**
Least Secure Countries	أقل البلدان أمنا
Lisbon Scorecard	سجل لشبونة
Living Planet Index (LPI)	مؤشر الكوكب الحي (LPI)
McKinsey Global Confidence Index	مؤشر ماكينزي للثقة العالمية
Major Military Spenders	الإنفاق العسكري الرئيسي
Media Sustainability Index (MSI)	مؤشر استدامة الوسائط ((MSI

Millennium Challenge Account country rankings	التصنيفات البلد وفق حساب تحدي الألفية
Mineral Extraction Risk Assessment (MERA)	تقييم مخاطر استخراج المعادن (MERA)
Mother's Index	مؤشر الأم
National Biodiversity Index (NBI)	المؤشر الوطني للتنوع البيولوجي(NBI)
Networked Readiness Index (NRI)	مؤشر الاستعداد الشبكي (NRI)
Official Development Assistance (ODA) Rankings	تصنيفات مساعدات التنمية الرسمية (ODA)
Offshore Location Attractiveness Index	مؤشر جاذبية الموقع في خارج الحدود
Opacity Index (O–Factor)	مؤشر التعتيم (عامل – O)
Open Budget Index	مؤشر الموازنة المفتوحة
Outward FDI Performance Index	مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي
Overall Health System Achievement Index	مؤشر الإنجاز الشامل للنظام الصحي
Overall Health System Performance Index	مؤشر أداء النظام الصحي بشكل عام
Overall Market Potential Index	مؤشر السوق الكلي المحتملة
Oxfam Survey of Donor Practices	مسح أوكسفام لممارسات المانحين
Peace and Conflict Instability Ledger	**ليدجر** السلام، الصراع وعدم الاستقرار
Political and Economic Risk Map	**خريطة المخاطر السياسية والاقتصادية**
Political Rights and Civil Liberties Ratings	**تصنيفات الحقوق السياسية والحريات المدنية**
Political Terror Scale (PTS)	**نطاق الإرهاب السياسي (PTS)**
Polity IV Country Scores	**درجات البلد الأربعة السياسية**
Pollution–Sensitive Human Development Index (HDPI)	**مؤشر التنمية البشرية الحساسة للتلوث (HDPI)**
Press Freedom Index	**مؤشر حرية الصحافة**
Programme for International Student Assessment (PISA)	**برنامج لتقييم الطلاب الدوليين (PISA)**
Progress in International Reading Literacy Study (PIRLS)	**التقدم في دراسة القراءة والكتابة الدولية (PIRLS)**
Pro–Poor Policy (PPP) Index	**مؤشر السياسات الموالية للفقراء (PPP)**
Public Integrity Index	**مؤشر النزاهة العامة**
Qualitative Risk Measure in Foreign Lending (QLM–FE) – Financial Ethics Index	**مقياس المخاطر النوعية في الإقراض الأجنبي (QLM– FE) مؤشر الأخلاقيات المالية**
Quality of Life Index	**مؤشر جودة الحياة**

Quality of Workforce Index (QWI)	مؤشر جودة القوى العاملة (QWI)
Reproductive Risk Index	مؤشر خطر الإنجاب
Responsible Competitiveness Index	مؤشر التنافسية المسؤولة
Science and Technology Indicators	مؤشرات العلوم والتكنولوجيا
Social Watch Scorecard – Thematic areas	سجل بطاقة الأداء الاجتماعي – المجالات المواضيعية
Sovereign Credit Rating (Fitch)	التصنيف الائتماني السيادي (فيتش)
Sovereign Credit Rating (Moody)	التصنيف الائتماني السيادي (Moody)
Sovereign Credit Rating (Standard and Poor's)	التصنيف الائتماني السيادي (ستاندرد اند بورز)
Sovereign Credit Rating (WMRC)	التصنيف الائتماني السيادي (WMRC)
Sovereign Risk Rating	تصنيف المخاطر السيادية
Stability Index	مؤشر الاستقرار
State Fragility Index	مؤشر هشاشة الدولة
Sustainability Index	مؤشر الاستدامة
Sustainable Society Index (SSI)	مؤشر المجتمع المستدام (SSI)
Tax Misery and Reform Index	مؤشر البؤس الضريبي والإصلاح
Technology Achievement Index	مؤشر الإنجاز التكنولوجي
The Observer Human Rights Index	مؤشر المراقبين لحقوق الإنسان
Total Wealth and Genuine Savings	مجموع الثروة والادخارات الحقيقية
Tourism Competitiveness Monitor	مراقب التنافسية السياحية
Trade and Development Index (TDI)	مؤشر التجارة والتنمية (TDI)
Transnationality Index of Host Economies	مؤشر الحيز الوطني للاقتصادات المضيفة
Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)	الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS)
Under Five Mortality Rank – U5MR (Child Welfare)	معدل الوفيات تحت خمس سنوات (U5MR)– رعاية الطفل
Water Poverty Index (WPI)	مؤشر الفقر المائي (WPI)
Wealth of Nations Triangle Index	مؤشر مثلث ثروة الأمم
Welfare Index	مؤشر الرفاه
Wellbeing Indices	مؤشرات الرفاه
World City Networks – Global Network Connectivity Rankings	شبكات مدن العالم – تصنيفات اتصال الشبكة العالمية
World Competitiveness Scoreboard	لوحة التنافسية العالمية

World Cue PRO	**العالم جديلة للمحترفين**
World Governance Assessment	**تقييم الحكم العالمي**
World Military Expenditures and Arms Transfers Rankings	**النفقات العسكرية العالمية وتصنيفات نقل الأسلحة**
World Press Freedom Ranking	**تصنيف حرية الصحافة العالمية**

Source: Dan Harris, Mick Moore and Hubert Schmitz,(May 2009):" **Country Classifications for a Changing World",** IDS WORKING PAPER 326 , Institute of Development Studies and German Development Institute 2009, pp41-44.

الملحق رقم 02: المنظمات الاقتصادية الدولية الرئيسية

المنظمة	المختصر	المقر	سنة التأسيس
صندوق النقد الدولي	FMI	واشنطن	1944
البنك العالمي	BIRD (World Bank)	واشنطن	1944
منظمة التغذية العالمية	FAO	روما	1945
منظمة التنمية والتعاون الأوروبي	OECE	باريس	1948
الجات	GATT	جينيف	1948
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	ECLAC	سانتياغو دي شيلي	1948
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	IADB	واشنطن	1959
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	باريس	1981
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD	جينيف	1984
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP	نيويورك	1965
منظمة التجارة العالمية	WTO	جنيف	1995

Source : Organismos económicos internacionales, site :

https://www.juntadeandalucia.es/averroes/centrostic/14002996/helvia/aula/archivos/repositorio/250/271/html/economia/16/index.ht